



3 1761 06391892 4

al-Qasimi, Jamal al-Din
Kitab irshdd al-khalq ilá
al-'amal bi-khabar al-barq

K

Q1395

K5

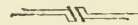
- ٩١ الفتوى التابعة للعلامة السيد محمد رشيد رضا الحسيني صاحب المنار الشهير
 ٩٢ الفتوى العاشرة للاستاذ المتبر الشيخ خليل اللدي الحنفي فقيه فلسطين
 ٩٣ الفتوى الحادية عشرة للعلامة الشيخ محمد بنيت الازهري الحنفي قاضي
 الاسكندرية
 ٩٥ الفتوى الثانية عشرة للعلامة الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر
 ٩٦ من كتاب السيد محمود شكرى افندي الآوسى علامة العراق في العمل بالتلغراف
 ٩٩ من كتاب للسيد محمد بن عقيل الحسيني من اعلام الشافعية في العمل بالتلغراف



تصحیح غلط

صفحة	سطر	غلط	صواب
٤٧	٧	في كتاب الشيخ	في كتاب شرح الشيخ
٥٤	١	ربما	بما

- ٥٤ الفصل الحادي عشر في ان الكلام في تازراف الحاكم او الثقة
- ٥٥ الفصل الثاني في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل والعقد للوثوق به
- ٥٦ الفصل الثالث عشر في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان التعامل به ليس من اكل اموال الناس بالباطل
- ٥٨ الفصل الرابع عشر في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف وهي ١٧ شبهة
- ٧١ الفصل الخامس عشر فيمن قضى بالعمل بالتلغراف من قضاة الاسلام
- ٧١ ثمرة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه
- ٧٤ الخاتمة في طرف تاريخية واطائف ادبية (الاولى) في معنى التلغراف وتاريخ حدوده وبقية الآلات المخترعة للتقريب النقل عن بعد
- ٧٦ (الثانية) فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون من وسائل سرعة الاخبار من ذلك (المشاعل اليلية)
- ٧٦ (الثالثة) في مناوور الجبال
- ٧٨ (الرابعة) في حمام الرسائل
- ٧٩ (الخامسة) فيما نظم في التلغراف



فهرست فناوي الاشراف في العمل بالتلغراف

- ٨٢ الفتوى الاولى للشيخ عايش مفتي المالكية بمصر
- ٨٢ الفتوى الثانية له ايضاً
- ٨٣ الفتوى الثالثة للشيخ كامل الطوابلسي مفتي طرابلس الغرب
- ٨٣ الفتوى الرابعة للشيخ محمد العباسي مفتي مصر
- ٨٥ الفتوى الخامسة للشيخ سليم البشري شيخ الجامع الازهر بمصر
- ٨٨ الفتوى السادسة للاستاذ الشيخ عبدالرزاق البيطار عالم الشام
- ٨٩ الفتوى السابعة للشيخ محمد الشطي عالم الحنابلة السلفيين في الشام
- ٩٠ الفتوى الثامنة للشيخ عبدالباقي الانغاني من كبار فقهاء الحنفية

صفحة

- ٣٣ الفصل الرابع في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي وفيه تحقيق انه لا يشترط الاشهاد في كتاب القاضي الى القاضي
- ٣٥ الفصل الخامس في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله مشاهير الشافعية في ان مرجع قبول الرسائل اوردها الى ظهور الثقة او انحرافها فيه نقول مدهشة
- ٣٧ الفصل السادس في مأخذ للتلغراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البراءات المطانية والدفاتر الخافائية
- ٣٩ الفصل السابع في بيان ان التاراع الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البينة الشرعية هي كل ما ابان الحق وهو من ابدع الفصول وانفسها
- ٤٤ الباب الثالث في الاستدلال على العمل بخبر التلغراف في الصوم والفطر وتحتة فصول
- ٤٤ الفصل الاول في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية
- ٤٤ الفصل الثاني في مأخذ لصحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر مما قاله فقهاء الحنفية
- ٤٥ الفصل الثالث في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية
- ٤٦ الفصل الرابع في مأخذ من فقه الحنابلة
- ٤٧ الفصل الخامس في مأخذ من فقه المالكية
- ٤٧ الفصل السادس في مأخذ من مذهب الظاهرية وفي الحاشية ترجمة الامام داود الظاهري رضي الله عنه
- ٤٨ الفصل السابع في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ وفيه ان قصد المؤلف اقتناع من سلموا بذلك والا فذهب الانسان على التحقيق ما قاله ونص عليه
- ٤٩ الفصل الثامن في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطالعها
- ٥٠ الفصل التاسع في ان على الحكام ارسال التلغراف الى البلاد المتفقة مطالعها باهلال رمضان او شوال وفيه اجماع اهل الهيئة على اختلاف المطالع وكلام محقق الفقهاء في ذلك
- ٥٢ الفصل العاشر في ان التلغراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او انسلاخه من باب الحسبة لا من باب كتاب القاضي الى القاضي

- ١٧ الفصل السابع في ان التلغرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض
- ١٧ الفصل الثامن في ان حكم تلغراف الواحد كخبر الآحاد
- ١٨ تنبيه تبين بما ذكرناه ان التلغراف ينقسم الى متواتر ومستفيض وآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه وفيه مقالة لاحد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في فلسفة العمل بالخبر وفي الحاشية فائدة مشاورة علماء الاجتماع واخذ رأيهم في هذه المسألة
- ١٩ الفصل التاسع في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتلغراف وحكم ترجمة غير المسلم
- ٢١ الفصل العاشر في استفادة القطع بالتلغراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالقرائن
- تحقيق بديع في المراد بالعلم في قولهم : الخبر يفيد العلم :
- ٢٣ الفصل الحادي عشر في الاجتهاد بالاجماع على قبول التلغراف في ارتقاء الخليفة ايداه الله على كرسي الخلافة وفي اوامر الحكام بلا نكير
- ٢٤ ومن ذلك اجماع الفقهاء على اقامة الصلاة على المتوفي غائباً
- ٢٥ الفصل الثاني عشر في الاستدلال على العمل بالتلغراف بالاستقراء
- ٢٦ الفصل الثالث عشر في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلغراف
- الفصل الرابع عشر في الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتلغراف وهذا الفصل بقلم احد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة وفيه ان كراهة مصر في الاحتلال كان من شؤم تأخر تلغراف بتطوع سلكه عمداً او اتفاقاً على ما رواه الثقات
- ٢٩ الفصل الخامس عشر في سرد ادلة اخرى يحتاج بها للعمل بالتلغراف مما نقرر في الاصول كالاخذ بالاحتياط وقول الاكثر وفتوى العالم وشهادة التلب
- ٢٩ الباب الثاني في مدارك وماخذ فروعية لمسألة التلغراف وتحته فصول
- الفصل الاول في مأخذ للتلغراف مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها
- ٣٠ الفصل الثاني في مدرك الاستيقان بالتلغراف الرسمي مما قرره في المجلات
- ٣١ الفصل الثالث في مأخذ للتلغراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل وبكتابه وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكتابة

فهرست الكتاب

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب والداعي الى تأليفه من سؤال بعض القضاة للمؤلف عما اذا ورد عليه تلغراف في ثبوت الصوم او الفطر وجواب المؤلف بما عثر عليه من الفتاوي وان علماء القرن الماضي وهذا العصر عنوا بهذه المسألة وانشوا بها . ثم اهتمامه بتصنيف مداركها اصولاً وفروعاً
- ٣ تمهيدات . الاول في ان من محاسن الاسلام انطباقه على نوااميس العمران وان من سماحه اتساع اصوله . فروع المجتهد فيها ، وان تطبيق ما يتجدد على ما عرف منه امر جرى عليه السلف والخلف . وانه لا يخلو عصر من قائم لله بحجة . وان المدار على فهم الاحكام بادلتها
- ٦ الثاني في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقيه
- ٨ الثالث فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدهم من الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه
- ١٠ الرابع في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد
- ١١ الباب الاول في مدارك اصولية لمسألة التلغراف وتحتة فصول
الفصل الاول في ان مدار الفقه في التلغراف مما له من الاشباه والنظائر في
الاصول والفروع
- ١٢ الفصل الثاني في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ وتقرير ما يستفاد
منها من طوعاً ومقهوراً وهو المدرك الاول لمسألة التلغراف
الفصل الثالث فيما مضى به السنة من التراسل وتشريع العمل به
- ١٤ الفصل الرابع في بيان ان التلغراف خبر من الاخبار يتناولها حدها واقسامها
واحكامها
- ١٥ الفصل الخامس في ان التلغرافات المتواترة في امر لها حكم الخبر المتواتر او اليقينة
المتواترة
- ١٦ الفصل السادس في ان كثرة التلغرافات المنفقة في معنى لها حكم الثواتر المعنوي

عليها السلف والائمة عدوا ذلك منه من اعظم الكبائر ولذلك قال من قال
 ورب جوهر علم لو ابوح به لقليل لي انت ممن يعبد الوثنا
 وما كتبتموه في هذا الباب عين معتقدي وهو الصواب المستوجب للثواب . ان
 شاء الله والفقيه لم يزل يحث على الاخذ بمثل ذلك اه

ومن وافق ايضا في هذه المسألة العلامة الجليل السيد محمد بن عقيل الحضرمي
 الحسيني من كبار اعلام النافعية الاثرين فقد قال ايده الله من كتاب له (١) ما مثاله :
 ومن غريب الاتفاق ان مسألة التلغراف عرضت في احدى جلسات الاتحاد
 الاسلامي هنا (سنغافورا) وقد حضرت ثمة وكان رأيي وجوب الاخذ بخبر التلغراف
 الرسمي عند اتحاد المطالع (ثم قال) واعتماد اهل مصر عليه سيستجيع من لا يعرف الحق
 الا بالرجال على قبوله . وتصنيفكم سيجهز على البقية الباقية عند الجامدين ان شاء الله
 ثم عززه بقوله في رسالة ثانية (٢) : اسرني انجازكم تصنيفكم في خبر التلغراف وحكمه
 لانها مسألة كثيرة التكرار ومع اعتماد الناس عليها في المعاملات وعلان الوفيات
 وقطع العلاقات والحروب والتولية والعزل وعدم الفرق بينها وبين المكاتبات التي اعتمدها
 السلف وغيرهم ولم يبق لجل من يقول بعدم الوثوق بها الا التصامم والجمود وعدم فهمه
 الفرق بين ما يعتمد العلم بمصدره وما لا يعتمد للجهالة وسيسد بمصنفكم هذا ثمة لا غنى عن
 سدها جزاكم الله افضل الجزاء اه

وكل ما وردناه من الفتاوي ورسائل الموافقين فقصدنا منه التنويه بانصار الحق المبين والا
 فالحق غني بنفسه عن اشياء لا تعوزه جيوش واتباع ولسان العيان انطق من لسان
 البيان وشاهد الاحوال اعدل من شاهد الاقوال ودليل البصر اوضح من دليل
 الخبر وشبكة الحال اوضح من ان يتشبث بها رجل محق وكيد الباطل اضعف من
 ان ينفذ في حق والبيب اعرف بالحق من ان يعقده واهيب لحجاب الانصاف من
 ان يشقه وحق من ينظر اذا توجهت عليه الحجة ان لا يكابر واذا انجلت له الشبهة
 ان ينقاد ويسامر والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى
 الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين

تم بقلم مذيبله جمال الدين التماسي في شوال سنة ١٣٢٩ بمبغلة في دهشق الشام

(١) ارسله من مدينة سنغافورا اليها في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٨

(٢) في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩

الطيب كافرًا عند عدم وجود المسلم العارف بالطب :
(ومنها) في غير العبادات في باب الاخبار انه اذا تعذر وجود المسلم العدل يجوز بناء الحكم الشرعي على خبر غير العدل وذلك مثل القائف وقائس الجرم والبيطار والترجمان والحائز في الاملاك فان القاضي يبني حكمه على خبر من ذكر ولو كانوا غير عدول حيث تعذر وجود العدالة نبه على ذلك العلامة التسولي في شرحه على العاصمية في الفقه المالكي عند قول ابن عاصم :

وواحد يجزيء في باب الخبر واثنان اولى عند كل ذي نظر
وكذا شرح العلامة سيدي خليل عند قوله : وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين :
(ومنها) في باب الشهادة انه يجوز اقامة غير العدل للشهادة في جهة لا عدول فيها قال العلامة التسولي في باب الشهود ما نصه : نقل في الذخيرة عن النوادر انا اذا لم نجد في جهة الا غير العدول اقنا اصلحهم وأقلهم فحوراً للشهادة ويلزم ذلك في القضاء وغيره امثلاً لتضييع المصالح وما اظن احداً يخالف في هذا لان التكليف شرطه الامكان اه يشير رحمه الله تعالى بهذا الى قاعدة كبرى وهي ان التكليف شرطه الامكان . الا ترى ان الصلاة مع شدة المحافظة عليها قد تسقط اركانها وشروطها المشروعة لضيق الحال وذلك كأداء الصلاة بالشوب المتنجس في حق فاقده غيره وكأدائها زمان الاتهام في الحروب وغير ذلك وهذا كثير في الاحكام الشرعية حيث تدعو الضرورة اليه ولذلك قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى : ما ضاق شيء الا اتسع : يشير بهذه القاعدة الى تلك المواطن ونحوها اه هذا ما فتح به الفتح العليم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم قال ذلك محرره الفتير الى رحمة ربه وغفرانه محمد سعيد بن احمد بن زكري مفي المالكية بالجزائر وقت حلوله بالشام فله الحمد وعلى نبيه افضل الصلاة وازكى السلام

هذا وبقي لدينا من فتاوي الاعلام في مسألة التلغراف واقوال الافاضل ما يطول ايراده وعن وانقنا فيما ذهبنا اليه علامة العراق السيد محمود شكري افندي الآوسي الحسيني الشير فقد جاء في كتاب تفضل به (١) ما مثاله :

واما ما الفتوه في الاعتبار بخبر التلغراف فقد اصبتم المحز فانهم قد اعتمدوا على خبره فيما هو اهم من ذلك . ولا يستغرب ما كان من المخالفين فان من اظهر سنة نبوية كان

ايضاً كما هو مبسوط عند علماء الاصول ولا شك ان الخبر بالاسلاك البرقية من قبيل الثاني اعني خبر الآحاد لا يفيد بنفسه الا الظن كما تقدم لكن من نظر الى اعتماد الدول عليها في مهابات الامور حلاً وعقداً ونقضاً وبراءاً ونفيّاً واثباتاً ومثل ذلك نوازل القضاء ومعاملات الاختصاص فيما بينهم استبدل الظن باليقين وما ذاك الا لما ثبت بالضرورة لادارة الاسلاك البرقية من القوانين الاساسية والمحافضة عليها وشدة المراقبة على العمال بزجرهم عن التراخي وتهديدهم بانواع العقوبة عند حدوث ما يؤذن باختلال النظام ومن جهة أخرى بعد عقلاً ان يخون العامل بها في عمله بزيادة حرف او كلمة او نقصانها مقصد ايقاع المسلمين في غلط ويسهو عن كون ذلك جناية مجنبها على نفسه ولا غاية له فيها الا قطع اسباب معيشته ونزع الثقة من نفسه وسلب مروءته فاذا تحقق هذا ونقرر في ذهن السامع وتفكر فيه منصفاً تعين عليه القول بان الخبر بالسلك البرقي يفيد اليقين وان كان من قبيل الآحاد لما احتف به من القرائن الدالة على صدق الخبر الوارد بواسطته . (بقي)

هنا بحث آخر وفيه اعتراض وجواب (فالاعتراض) ان يقال ان مسألة الصوم من مسائل العبادات وهي لا تثبت احكامها الا برواية عدل او شهادته وغير المسلم مسلوب العدالة فلا وثوق بخبر يأتي بواسطة العامل بالسلك البرقي حيث لا يكون مسلماً (والجواب) (١) ان هذا الاعتراض في محله وهو مسلم لكن لا مطالباً لانه مقيد بقواعد اصولية وهي ان الضرورة تبيح المحظور ان الامر اذا ضاق اتسع ، وان التكليف شرطه الامكان ، وان مراعاة المصاحبة مقيدة كانت او مرسلّة مطلوبة الى غير ذلك

ويشهد لما ذكرناه ان الفقهاء رحمهم الله تعالى قد بنوا احكاماً شرعية في العبادات وغيرها على اخبار غير العدول وشهاداتهم (منها) في باب الصيام ان الانسان اذا خاف على نفسه هلاكاً او حصول شديد الازى وقد استند في خوفه الى تجربة من نفسه او الى خبر طبيب عارف بالطب ولو غير عدل فانه يجب عليه الفطر نية عليه العلامة الشيخ خليل بقوله « ووجب (الفطر) ان خاف هلاكاً وشديداً اذى » (ومنها) في باب الطهارة ان الانسان اذا خاف حصول المرض او زيادته او تأخير برئه بسبب استعماله للماء فانه يجب عليه الانتقال الى بدله وهو التيمم ولو استند في خوفه الى خبر طبيب عارف غير عدل بل قل العلامة الدسوقي في حاشيته على الدردير في باب التيمم : ولو كان

(١) تقدم في الفتوى قبلها جواب آخر وفي كتابنا مواضع في الجواب عنه

اه جمال الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه . وبعد فمن اتم نعم الله على .
واكمل مواهبه لدي . ما جرى به التلم في الازل من السفر الى البلاد الشرقية عام ١٣٢٩
ولما من الله عليّ في اثنائها بمنة الاجتماع بحضرة العلامة الخبير . الاستاذ الشهير . الشيخ
محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي . وجدته رجلاً رشيداً . ميسراً لاتخاذ العلم تجارته .
وحسن الآداب حليته . وتقوى الله تعالى وقايته . والتواضع خلق الله شيمته وزينته .
ولذلك نزل فضلاً منه وجوداً من اعلى مراقي المباحث العلمية الى ادناها بحيث يمكنني
ان استفيد منه ذلك . شأن امثاله الذين ينفقون مالهم ومالهم في سبيل التعليم : وكان
من جملة ما وقع فيه البحث مسألة اثبات رؤية الهلال بجنح الخبر بواسطة السلك البرقي .
فاستنطقني حفظه الله مرئياً ابداء رأيي في المسألة فاصداً رفع الحجاب عن وجه الحق
والحقيقة مع استغناء . عن رأيي بقوة ادراكه . وعلو مداركه وتفطنها نقلاً وعقلاً .
نصاً وقياساً واستنباطاً . وحيث اني ايسر عندي من النقول ما يحمله مثله توقفت في
موقف الاقدام والاحجام وقفه حائر في كيفية الجواب . الى ان ظهر لي ان أقول
هذه الكلمات حسبما فنج به الحق جل وعلا

ان العملة في ادارة الاسلاك البرقية ان كانوا مسلمين في بلاد المسلمين او غيرها فلا
ممنى للتوقف في العمل بمقتضى الخبر حينئذ لعله عليّ الصدق بالنظر للخبر لالذات الخبر
وقد صرح من الفقهاء المالكية الشيخ محمد عايش في فتاويه عند نزول هذه الحادثة
بتأيد الافتاء والقضاء . بوجوب الصوم على كل من بلغه ثبوت رؤية الهلال بطريق
التلغراف وافق ايضاً بوجوب القضاء والكفارة على من استمر مفطراً في اول شهر رمضان
بعد ان بلغه الخبر بثبوت الصوم بواسطة السلك البرقي . وقد عال رحمه الله ذلك كله
بعلل معقولة فانظرها ان شئت في آخر كلامه على مسائل الصيام ثم على الصواب .
وان كان العامل في السلك البرقي غير مسلم فهذا محل فكر ونظر وللعقل فيه مجال
واسع ، وعلي العاقل بذل الوسع في طلب الحق وقوة فائله ولا يمكن الوصول اليه الا
بالبحث في عوارض الخبر اي احكامه بعد تصور حقيقته

فيقال عليّ سبيل الاختصار : الخبر باعتبار مفاده عليّ قسمين متواتر وآحاد (فالاول)
اي الخبر المتواتر هو ما افاد بنفسه اليقين اعني العلم الضروري حتى للصبيان (والثاني)
اي خبر الآحاد هو ما افاد بنفسه الظن هذا ان لم يحذف بالقرائن والا كان مفيداً لليقين

والخبر (ثم قال) ^(١) ولو كان عامل التلغراف هو الخبر لنسب اليه ذلك الخبر وهو خلاف المعقول والمعمول به فان كافة الناس من ملوك وامراء واعيان وتجار وغيرهم يرسل بعضهم بعضاً بالتلغراف ولا يفهم واحد منهم ان مرسل التلغراف هو من تلقاه من مرسله ولا انه هو الخبر بل ينسب الخبر لمن ارسله ووضع خطه عليه وختمه فالملك يولي الامراء والقضاة ويعزلهم بالتلغراف ولا يوجد احد يفهم ان الذي ولى الامير او القاضي او عزله هو من تلقى التلغراف وهو ذلك العامل وهكذا سائر المعاملات فكافة العقلاء يعتقدون كما هو الواقع ان عامل التلغراف واسطة وقد علمت بالنصوص الصريحة ان الواسطة لا يشترط فيها الاسلام (ثم قال) ^(٢) وجوب الصوم لا يتوقف على الثبوت عند القاضي والحكم به (ثم قال) ^(٣) نعم اننا لا نحتاج في وجوب الصوم او الفطر بالخبر التلغرافي الى حكم الحاكم بمقتضاه (ثم قال) ^(٤) انه بمجرد علم اهل البلدة ولو بغلبة الظن باي طريق من الطرق التي تفيد ثبوت هلال الصوم او الفطر وجب على كل من علم ذلك منهم الصوم او الفطر لا فرق في ذلك بين القاضي وغيره فان كل مكلف — قاضياً او غيره — ملزم بالزام الشارع له بان يعمل بالدليل الذي يفيد غلبة الظن في العمليات التي لا يمكن الوصول فيها الى اليقين (ثم قال) ^(٥) ومن هذا كله يتبين لك ان ما وقع من قاضي محكمة مركز الدر الشرعية صحيح شرعاً في هلال الفطر ويجب العمل به على كل من بلغه ولو بالخبر التلغرافي الرسمي ويجب على كل من بلغه الخبر بطريق شرعي ان يبلغه ويخبر به غيره ويماثله قياماً بالواجب الديني كما يجب ذلك في رواية الاحاديث لان كلا من الامرين يتوقف عليه حكم ديني محض فان الحديث مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يجب تبليغه لكونه دليلاً على حكم شرعي هو الوجوب او الحرمة او غير ذلك من الاحكام كذلك الخبر برواية هلال رمضان يجب به الفطر ويحرم به الصوم وكل منهما يوجب حكماً دينياً فوجب تبليغه ايضاً والله اعلم اهـ والكتاب كله في هذا البحث الجليل

الفتوى الثانية عشرة

(للعامة الاوحد الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر الآن)

كتب هذا الاستاذ الجليل في هذه المسألة لما آتس ربيع الشام في هذا العام بعد ان تذاكرنا في شأنها ما مثاله :

ان يتطرق اليه الكذب فان ذلك القاضي لا يمكن عادة ان يخبر بثبوت الهلال الا اذا كان ذلك كذلك في الواقع . وذلك المدير لا يمكن ان يخبر عطوفة الباشا المشار اليه الا اذا كان الخبر وصل اليه يقيناً من ذلك القاضي وتحقق صدقه ولكن من باب الاحتياط والادب طلبنا من عطوفة الباشا ان يأخذ رأي صاحب الفضيلة قاضي مصر المحروسة لانه اكبر قاض بالديار المصرية وبعد اخذ رأي فضيلة القاضي المشار اليه تم الامر على ما رأيناه واعلان الفطر في يوم الثلاثاء

تم قال ^(١) الخبر الذي يقع به النقل اما ان يكون بطريق المشافهة او بطريق المكاتبة ولا يلزم ان يكون مجلس القضاء لانه خبر ديني لاشهادة

فأما خبر المشافهة فكأن يشافه عدل غيره بانه رأى الهلال او بان فلاناً العدل اخبره بانه رأى الهلال او ان العدل رأى الهلال او ان جمعاً عظيماً رأوه

ومن قبيل الاخبار بالمشافهة الاخبار بواسطة الفونوغراف (الآلة المعروفة الآن) فان ما يسمع منها هو بعينه كلام المتكلم اعادته تلك الآلة حاكية صوت المتكلم بدون ادنى اختلاف متى كان المتكلم عدلاً معروفاً لدى المنقول اليه السامع عنها وسمع عنها ذلك، الخبر وجب عليه الصوم ديانه وكذا الاخبار بواسطة التلفون متى عرف المتكلم وعلم صوته ووثق بخبره وجب الصوم

واما خبر المكاتبة فكأن يكتب عدل غيره بانه رأى الهلال او ان فلاناً العدل اخبره انه رأى الهلال ويرسل اليه ذلك الكتاب مع مخصوص او بواسطة البوستة المعروفة فمضى عرف المرسل اليه خط المرسل او ختمه وعرف عدالته وجب الصوم

ومن قبيل الخبر بالكتابة الرسائل التلغرافية سواء في ذلك التلغراف السلكي او بلا سلك ، وكما ان الخبر في خبر المشافهة بجميع انواعه المتقدمة هو المتكلم وصاحب الصوت لا آلة الفونوغراف ولا التلفون كذلك الخبر في الاخبار الكتابية هو المرسل فهو الذي يشترط فيه العدالة ومتى علم المرسل اليه ان تلك الرسالة خطاباً كانت او تلغرافاً صادرة من مرسلها فلان العدل وجب عليه العمل بها فان المكاتبة يجب العمل بها كالمشافهة في الديانات ، واما الوساطة في وصول تلك الرسائل فليس هو الخبر فلا يلتفت اليه ويستوي فيه ان يكون عدلاً او غير عدل مسلماً او غير مسلم . وحامل البريد وعامل التلغراف كل منهما واسطة في ابصال الرسالة من مرسلها وليس واحدهما هو المرسل

وهو الذي يميل اليه فهم هذا العاجز لان العلم بالمواقيت للصلاة والصوم والافطار مبني على غلبة الظن وخبر التلغراف يفيد غلبة الظن خصوصاً فيما يتعلق بالحكام والاحكام . وفي رد المحتار يلزم اهل القرى الصيام اذ اراوا ضوء المنارات تلك الليلة لان العادة انه لا يكون الا عند الثبوت وكذا من سمع صوت المدافع وفي حاشية ابن قاسم الشيخنا الباجوري يجوز الاعتماد على صوت المدافع وضوء المنارة لحصول غلبة الظن اه وبهذا يظهر جواز الاعتماد على خبر التلغراف واقل مراتبه اعتباره كخبر الواحد وفيه للحاكم الامر بالصيام واذا تم العدو بعد خبر الواحد ولم ير هلال شوال جاز الفطر عند صاحب الثاني . هذا ما وصل اليه فهم العاجز الفاني والله اعلم

الفنوى الحادية عشرة

(للعلامة الشهير الشيخ محمد نجيت الازهرى الحنفى قاضى الاسكندرية)
قال هذا الاستاذ في كتابه « ارشاد اهل الملة الى اثبات الالهة » ^(١) ما مثاله : ^(٢)
قد وقعت في رمضان من شهور سنة (١٣٢٨) حادثة هي انه قد ورد على صاحب العطوفة قائم مقام خديوي مصر تلغراف من مدير اسوان يخبر به عطوفته انه ثبت لدى قاضى محكمة مركز الدر الشرعية رؤية هلال شوال ليلة الثلاثاء الذي هو يوم الاثنين من يوم الصوم وعلى ذلك يكون شهر رمضان في هذه السنة تسعة وعشرين يوماً فأرسل عطوفته اليها بهذه الخبر ليأخذ رأينا في العمل به (قال) وانا في ذلك الوقت قاضى ورئيس محكمة اسكندرية الشرعية . (فأجبت) عطوفته بان اللازم هو العمل بهذا الخبر التلغرافي وعلان الفطر واطلاق المدافع كالمعتاد في ذلك لان مثل هذا الخبر وان كان من قبيل خبر الآحاد لكنه خبر رسمي صادر من طريق الحكومة ومثله لا يمكن

(١) طبع هذا الكتاب في مصر وطبع معه رسالة التقي السبكي في مسألة الحساب على نسختنا المصححة على خط مؤلفها بقلمنا وتعليقنا وقد اهدي اليها كتاب الشيخ محمد نجيت بعد اتمام تأليفنا هذا واخذنا في طبعه وكتابته المذكور كله مؤيد لرأينا في مسألة التلغراف ومن غرائب الموافقة ان ما كان سبب تأليف كتابه من حادثة هذا العام في مصر في مسألة التلغراف كان الداعي لنشرنا فيها المقالات في جريدة المقتبس اولاً ثم تأليفنا كتاباً — على حدة — ثانياً ومن الغرائب تقارب اسماء الكتابين

(فأجاب)

خبر التلغراف لا يسمى شهادة عند الفقهاء فلا يعملون به فيما يتوقف اثباته على شهادة الشهود وانما هو خبر كالكتابة فينبغي ان يعمل به حيث يعمل بالكتابة بشرطها وهو الا من من التزوير فاذا لم يكن هناك ثقة بان هذا التلغراف من فلان فكيف يوثق بمضمونه واما اذا كان هناك ثقة بان هذا التلغراف من فلان فحكمه حكم خبره ولا يخفى ان خبر المجوسي والنصراني يعمل به في اقراره وفي شهادته على مثله اتفاقا . هذا ما ظهر لي من نصوص الفقه واقبسته . واذا رجعنا الى اصل الكتاب والسنة وحكم التشريع يتجلى لنا ان البيئة في الشرع هي كل ما يتبين به الحق بحيث يثق الحاكم او غير الحاكم بان هذا الشيء صحيح او غير صحيح فمن التلغرافات ما ترسله الحكومة الى عمالها فلا يشكون في صحة مضمونه وكونه من الحكومة ومنها ما يرسله تاجر الى آخر فلا يشك في كونه منه ومنها ما يترك في مرسله او في مضمونه او فيهما معا ولكل خبر حكمه وما ذكرناه في معنى البيئة قد اوضحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين واستدل عليه بالكتاب والسنة والعقل فليراجع ذلك فيه اه ^(١)

الفتوى العاشرة

(للاستاذ المرمم فقيه فلسطين الشيخ خليل حماد اللدي ^(٢) الحنفي الازهري)
كتب حفظه الله في هذه المسألة ما مثاله : اذا حصل الشك في يوم الاثنين من شعبان هل هو منه او من رمضان فحضر ليلته صورة تلغراف بثبوت انه من رمضان هل يجوز الاعتماد عليه وللحاكم الامر بصومه واذا تم العدد ولم ير هلال شوال افطروا

(الجواب)

لم نر نصا في هذا عن اصحاب المذهب نعم افتى شيخنا الشيخ عايش المالكي بجواز الاعتماد عليه وتبعه مفتي مصر في فتاواه المهدية ونقله عنه مفتي طرابلس الغرب في فتاواه الكاملية

-
- (١) وللسيد المنزه به كلام على هذه المسألة في عدة مواضع من متاراه الاغر
(٢) نسبة لبلدة لد بضم اللام وتزيد الدال من بليدات فلسطين قرب يافا
والاستاذ المذكور مقيم بها وقد طبع له كتاب المطالب السنية من الخبرة والحامدية
مقدمة بترجمته

كونه صنع الانسان فاعتبار احدهما دون الآخر مع صحة التجربة في كل منها ترجيح بلا مرجح وهو باطل ويمكن ان يكون حكمه كحكم الواحد العدل لان خبره خبر الواحد من حيث الظاهر وهو يوجب العمل فيعتبر خبره في بعض حقوق العباد كالحقوق التي لا الزام فيها اصلاً كخبر الوكالة والمضاربة والرسالة في الهدايا ونحوها من الودائع فانه لا الزام فيها على احد بل يختار بين ان يقبل الوكالة وغيرها وبين ان لا يقبل فهذه الحقوق وامثالها مما لا الزام فيه على احد كما تثبت بخبر الواحد كيفما كانت ذلك الواحد كذلك تثبت بخبر السلك ايضاً لانه خبر الواحد لا غير ولان الانسان وان كان ورعاً نقيماً يحفظ نفسه من الزور والكذب وليكنه لا بد من ان يقع فيه ولو كان نسياناً واما السالك الممدود من اليوم الذي ظهر في العالم وجوده فلم يتبين خطؤه فكيف لا يقبل خبره ولا يعتمد عليه ولان الحوادث ممدودة والنصوص معدودة والضرورات تبيح المحظورات ففيه دليل على اعتبار خبره ومع قطع النظر عن هذه الادلة بكفينا في اعتباره ابتناء السلطنة عليه شرقاً وغرباً اسلامياً وكفراً فتكذيبه تكذيب العالم كله (١)

ثم اطال رحمه الله وفصل المواضع التي يقبل فيها خبره والتي لا يقبل حسب ما اداه اليه اجتهاده وتخريجه فراجع (٢)

الفتوى التاسعة (٣)

(للعلامة الشهير السيد محمد رشيد رضا الحسيني)

(مسئل) أتجوز الشهادة بالتلغراف وعليه الجوس والنصارى

(١) هذه الجملة لا يثردر امثالها الا حكم كبير . وفيلسوف خبير . وفقه بضم الى المسائل الدينية . معرفة السياسة الشرعية والمدنية العصرية . ومراده ان التلغراف اذا كان نظام الملك في اطراف الكرة قوامه وعماده في مصالحه وصوالحه فهل ثمة درجة تفرقه في اليمين كلا . وما ابدع قوله : فتكذيبه تكذيب العالم كله : فليتأمل ما يرمى اليه والله الهادي

(٢) كان وقع في كلام الشيخ الافغاني صاحب الفتوى المذكورة انه لا يعتبر خبر التلغراف في صيام رمضان لشبهة اردوها وقد نقانناها واجبنا عنها في الشبهة الاولى من الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من هذا الكتاب فراجع

(٣) من فتاوي المعار جزء ١٥ مجلد ٧ سنة (١٣٢٢)

المحمدية» (١) مامثاله مادة ٢٠٠ ان التلغراف هو من الامور اليقينية وهو نقل كلام عن شخص معين بوجه التحقيق (قال) فقياساً على ما تقدم (٢) من القول يجوز العمل به والحكم بموجبه في سائر العقود فاذا حكم بموجبه ثم تبين خلافه فيغرم صاحب الامضاء ما حكم بموجبه لانه المتسبب قياساً على ما ذكره من ان الشاهد اذا رجع عن شهادته بعد الحكم فيغرم ما حكم بشهادته لانه المتسبب (ثم قال) ويمكن ان نبسط الكلام على حكم التلغراف ونوصله الى نحو من مائة مادة ان شاء الله تعالى (٣) اه كلامه

الفتوى الثامنة

(للاستاذ الفقيه المتفن الشيخ عبد الباقي الافغاني الحنفي نزيل حمص)
 قل رحمه الله في رسالته (الفوائد النافعات في احكام السالك والساعات) مامثاله:
 اعلم ان الملك البرقي امر حادث معتبر عند العرف العام في الاخبار الدنيوية غابة الاعتبار كيف وعليه انتظام العالم ومدار الحكم والحكومة (الى ان قال)
 ان حكم السالك انمود على ما هممني ربي وهو العتمد عندي كحكم الكتاب والكتاب معتبر في الشريعة يعمل به ويعتمد عليه على ما ظهر عندي فكذا ما في حكمه ، وانما قلنا ان الكتاب معتبر في الشريعة لان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل كتاباً بيد صحابي الى هرقل قيصر الروم وكذلك الى كسرى ملك الفرس يدعوهما الى الاسلام فلو كان الكتاب المرسل من حيث الخبر غير معتبر في الشريعة لما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ويجوز ان يكون حكمه كحكم الساعة المجربة لان كل واحد منهما مشترك في

(١) مطبوع في مصر وهو من نفائس المصنفات

(٢) يعني مانقله قبل في مادة ١٩٢ من انه يعمل الحاكم بسجل القضاة المحفوظ ، ومانقله عنهما في مادة ١٩٣ من انه يعمل الحاكم بالدفتر الخافاني لانه مأمون من التزوير ، وما نقله في مادة ١٩٤ من انه يعمل الحاكم بالاحجار المنقوشة على ابواب المدارس ونحوها بان محل كذا وقف على كذا بلائية ، وما نقله في مادة ١٩٥ من انه يعمل الحاكم بكتاب وقف قديم ظهرت عليه امارات الصدق ولم يتطرق اليه شبهة ، وقد قاس على هذه الفروع المذكورة في اشهر كتب الحنابلة المفتي بها وهي الاقناع والغاية والاحكام السلطانية لاني اعلى العمل بالتلغراف والحكم به في العقود بجامع التيقن والامن من التزوير (٣) قد حالت المنية دون الامنية في اتمامه تلك المواد رحمه الله واثابه

انما يقوله غالباً بالمعنى ويجوز عليه الصدق وضده والزيادة والنقصان بخلاف التلغراف فانه يؤدى نفس العبارة بلفظها من دون زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير فان تأتى فيه كذب او خطأ فهو من غيره لا منه ، والناس قاطبة من ملوك وولاة وقضاة قد اعتمدوا على خبره في سائر الدواوين الشرعية والنظامية وتلقوه بكل قبول وعملوا بمقتضاه في اوامرهم وشؤونهم وماجر يأتهم بدون ادنى توقف دع عنك التجار وغيرهم حتى انه لو اخبر بموت شخص في بلد نائية عن اهله فان تركته تقسام وزوجته تعتد وتعزى اهله به وقد يصلى عليه غالباً وهذا امر مستفيض ليس عليه ادنى شبهة ، وحيث كان كخبر الواحد فانه مقبول شرعاً كما قبل الناس غيره مما هو مثله كالمداغ في اثبات رمضان وثبوت المنائر والرسائل التي تعاملها الناس في قضاياها وحاجاتها والساعات والمحارب وابرة القبلة في معرفة القبلة وغير ذلك وهذه كلها الا رسائل لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانا على ذلك شاهد عظيم وهو عمل الناس العمل الذي يعد كالا جماع بلا تكبير وحيث كان كخبر الواحد فانه مقبول شرعاً ، ثم لنا دلائل قطعي على قبول خبر الواحد وهو ما رواه اهل السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي واخبره بانه رأى الهلال فقال له عليه الصلاة والسلام ان تشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال ان تشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال عليه الصلاة والسلام : يا بلال اذن في الناس ان يصوموا : ومثله ما رواه ابو داود وصححه الحاكم وابن حبان عن ابن عمر رضي الله عنه قال : تراه الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت نصاباً من الناس يصيامه : واذا لم تقتد برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو القدوة العظيم فبمن تقتدي . ودل هذا على انه لا يكلف الشاهد لفظ الشهادة بان يقول اشهد وكى انه لا يشترط بناء الثبوت على دعوى ودل قبوله صلوات الله عليه شهادة الاعرابي على قبول خبر المستور اذ لم يطلب تركيته ولا سمي في الرواية ، ثم ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم هو في امر ديني لا في امر دنيوي فمن فرق بينهما طلب منه دليل على التفرقة على ان هذا دليل على قبول خبر الواحد في الامر الديني لا الدنيوي فحينئذ قبوله في الامر الدنيوي من باب اولي اه ما كتبه الاستاذ حفظه الله تعالى

الفتوى السابعة

(الاستاذ العلامة الشيخ محمد الشطي عالم الخطابة السافين في الشام)
قال هذا الاستاذ رحمه الله تعالى في كتابه «توفيق المواد النظامية لاحكام الشريعة

بما عندهم لا يجري عليهم حكم الآخرين كما حكى ابن عبد البر الاتفاق عليه . واحتمل ان الحاكم المخالف بنى الحكم على رواية شاهد واحد في الغيم نادر جداً وعلى فرض حصوله وتحققه في المذهب قولان في لزوم الصوم وعدمه يجوز النحل بكل منهما او نقيض مذهب الحاكم والعمل عليه . واما البناء على تمام العدد من ابتداء رؤية العدلين ولو لم ير الهلال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكون المخالف لا يرى التكذيب فان كان قد حكم بالفطر لزم الافطار وان كان لم يحكم الا بثبوت الصوم برؤية العدلين فليس ذلك حكماً بالافطار الا ان يحكم حين الرؤية بموجب لزوم الصوم فيجب العمل به في الافطار ايضاً كما يجب العمل بكمال العدد ان كانت ليلة احدى وثلاثين مقيمة . ومثل ذلك حكمه بالصوم بكامل شعبان الذي ثبت اوله برؤية عدلين وان لم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكونه لا يرى التكذيب فيجب به الصوم قطعاً او كان قد حكم بموجب ثبوت اول شعبان حين حكمه بثبوته فانه يتضمن الحكم باعتبار تمام العدد من ابتداء الرؤية . واما مسألة عدم رؤية هلال شوال مع الصحو ليلة احدى وثلاثين مع عدم ورود خبر من مصر اليهم فانهم بصومون يوم الحادي والثلاثين احتياطاً للخروج من العبادة والفرض عدم الرؤية مع الصحو فان كان غيب اكتفوا بكامل العدد واذ جاءهم خبر الافطار اثناء النهار افطروا ولهم ان يقلدوا الحاكم في مذهبه ويعملوا على الكمال دون التكذيب ويعملون على رؤيتهم ان تباعد جداً كما سبق عن ابن عبد البر حكاية اتفاق اهل المذهب عليه والذي اراه ان الايسر في مثل هذه الامور نقيض مذهب الحاكم المخالف او اعتبار البعد جداً ان تحقق والله تعالى اعلى واعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

املاه الفقير اليه تعالى خادم العلم والفقراء والسادة المملكية بالازهر المعمور (سليم البشري)
عفي عنه اه بحروفه

الفتوى السادسة

(مولانا الاستاذ الشيخ عبدالرزاق البيطار عالم الشام واكبر علماء الاعلام)
(سئل) امتنع الله به عن رأيه في مسألة التلغراف فكاتب بعد البسملة وامثاله :
ان التلغراف الذي حدث في هذا العصر — وكان رحمة بذكر شأنها — مما اجمع الناس عامة على قبول خبره من دون تردد بين سائر الامم الاسلامية وغيرهم ، وليس خبره انزل من خبر الواحد العدل بل ربما يقال ان خبره اوثق لان العدل اذا نقل خبراً

شعبان الذي ثبت اوله بزوية عدلين ولم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين من منذ رؤيتهما هلال شعبان وكل ذلك مخالف للمذهب المالكي فإذا يصنع اهل السودان في صومهم وافطارهم حتى يكون عملهم موافقاً للشرع والحال كما ذكرنا في السؤوال افيدونا مأجورين

(فاجاب) بما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . قد نص فقهاؤنا على ان ثبوت الصوم عند الحاكم وان لم يحكم بالفعل وحكمه بالثبوت كل منهما يوجب الصوم على كل من نقل اليه سواء نقل بعدلين او جماعة مستفيضة بل ولو كان الناقل عدلاً واحداً لان هذا من الخبر الصادق لا الشهادة ولو كان المنقول اليهم ممن يعتنون بامر الهلال (١) ونصوا ايضا على الاكتفاء في الثبوت بالامارات التي جرت العادة بها في اشهر الثبوت كتعليق القناديل الموقدة على المنائر حيث جرت العادة انها لا توقد الا بعد الثبوت الشرعي وكضرب المدافع كما هي العادة عندنا بمصر — ومن هذا القبيل ارسال الخبر بالسلك التلفرافي بل هو في زماننا ادر واقوى وعليه اعتمدت الملوك والحكام في تبليغ احكامهم ومخاطباتهم وافتى العلماء بكفايته في ذلك وهو في ايماننا هذه لا يرسل الا باذن الحاكم الشرعي باشهار حكمه في جميع الجهات فهو كرسول ارسله لتبليغ حكمه فيجب الصوم على كل من بلغه في اول رمضان كما يجب الفطر على من بلغه به ثبوت رؤية هلال شوال ومن خالف بعد بلوغه بصوم او افطار فهو مخالف للحق والصواب الذي افق به العلماء . ولا عبرة باختلاف المظالم على ما هو المذهب الا ان يبعد جداً كخراسان من الاندلس فان كل قوم يعملون

— الجزائر — صاحب الفتوى الآتية — في عبارة الشيخ خليل هذه فقال لي ما ملخصه :
التردد عبارة عن احتمال امرين ففي عبارة الشنخ خليل اشارة الى انه لا نص للمقدمين واشارة الى لزوم تأمل الفقيه وتحريه (قال) ومقتضى الاحوال قد ترجح احد القولين على الآخر ايعني نحو ما قلناه من اتفاق الكلمة وعدم الشذوذ عن الجماعة وهذا ملحظ من جوز للمذهب بمذهب تقليد مذهب آخر في مسألة عدم رؤيته ليلة الحادي والثلاثين ونحوها وما القصد الارتفاع الحرج والتيسير وجذب المتوقفين واقناعهم باسم التقليد اه
جمال الدين

(١) اي كاهل المدن

روؤسائه^(١) انه قد ثبت شرعاً ان اول رمضان يوم كذا وربما لم يراحد منهم الهلال مع الصحو فمنهم من ! تمتد على التلغراف و يصبح صائماً ومنهم من يزعم ان الصوم منوط بروية الهلال فيصبح مفطراً . واذا مضى بعد وصول الخبر اليهم ثلاثون يوماً ربما لا يرى احد منهم هلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو ولا يأتيهم فيها خبر بالتلغراف عما ثبت شرعاً بمصر^(٢) وايضاً ربما كان حكم الحاكم المخالف^(٣) بثبوت الصوم مبنياً على شهادة عدل واحد او كان حكمه بالصوم مبنياً على روية عدلين واذا لم ير هلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لا يرى تكذيبهما بل يرى تكميل العدد ثلاثين بعد رؤيتهما هلال رمضان^(٤) وكذلك حكمه بثبوت الصوم بناء على تمام

(١) هذا من الشبه عندهم في المسألة كما تراه مجاباً عنه في الشبهة السابعة عشرة في كتابنا اه جمال الدين

(٢) توضيح الاشكال ان مذهب المالكية اذا لم ير هلال شوال بعد ثلاثين في حالة الصحو من يوم الصوم المبني على ذلك التلغراف ولم يأتيهم تلغراف من الجهة التي اثبتته بثبوت هلال شوال يدل ذلك على كذب الشهود فيتوقف عن الفطر قال الشيخ خليل : فان لم ير بعد ثلاثين كذباً : هذا مقتضى مذهبهم ونحن قدمنا تحقيق ذلك في حل الشبهة الرابعة عشرة من كتابنا اه جمال الدين

(٣) اي المخالف مذهبه المذهب البلاد التي يرسل اليها التلغراف بان كان حنفياً والآخر مالكية ونحو ذلك

(٤) توضيحه ان صوم رمضان عند المالكية لا يثبت الا بروية شاهدين عدلين وكذلك الفطر لا بد فيه من روية عدلين فالقاضي عليهم قد يكون غير مالكي فيثبته بعدل و يهرق بذلك او بعدلين ويأمر بالفطر بعد ثلاثين وان لم ير الهلال يقول المالكية المستفتون ماذا نعمل بامتناع المذهب او بحكم الحاكم هذا ملخص الاشكال عندهم اما نحن فنرى اتباع امر الحاكم اذا اتحدت المطالعة اعتصاماً بالوفاء وابتعاداً عن الخلاف والشقاق وقد اخبر النبي صلوات الله عليه بان الشهر يكون تسعاً وعشرين وثلاثين ولم ينقل عنه ولا عن خلفائه الراشدين عليهم رضوان الله تحري هلال شوال بعد اكمل العدة لصوموا احداً وثلاثين لا سيما في ركن هو من اعظم الاركان والشعائر الدينية وفقهاء المالكية لم يجمعوا على البت في ذلك فقد قال الشيخ خليل : وفي لزومه — اي الصوم — بحكم المخالف بشاهد تردد : وكنت ذكرت العلامة مفتي المالكية في —

الحاكم الشرعي او كان غير ثقة ووقع في قلب الخبير صدقه لزمه الصوم ديانة كما لو اخبر بثبوت الهلال عند قاضي بلدة اذ خبر العدل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما اخبر به فان وقع في قلبه الصدق عمل بتحرية ولو اخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم فكذلك وهذا من امور الديانات

وفي رد المحتار ان الظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن ، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به ، واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان انتهى

وما يستفاد بالتلغراف من الاخبار بثبوت الهلال لرمضان او الفطر الظاهر انه ينزل منزلة الواحد (١) باثبات هلال الصوم او الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بموجبه (٢) غاية الامر ان من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم (٣) فاذا ضربت المدافع بناء على هذا الخبر التلغرافي فحكم سامعها بحكمه هذا ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى اعلم اه كلام العباسي

الفئوى الخامسة

(لشيخ الجامع الازهر واكبر علماء المالكية واشهرهم بمصر الشيخ سليم البشري)
سئل بما مثاله :

ما قولكم دام النفع بعلمكم فيما يسأل عنه اهل السودان المالكيون وهو انه قد جرت العادة عندهم في هذه السنين ان يرسل اليهم بواسطة التلغراف باسم بعض

(١) هذا في تلغراف واحد اما اذا تعدد فتند يخرج الى الاستفاضة او التواتر
(٢) لان الحنفية اشتراطوا في الصحو المتعدد ولكن هذا في الشاهد لا في الخبر عن الحكم والتلغراف مخبر كما عرفت مراراً (٣) وعليه فما من احد يحضره تلغراف موثوق به الا ويلزمه الصوم لان الثقة لا يرتاب في صدقه

(٤) السائل له صديقنا الشيخ ابو القاسم احمد هاشم القاضي بواد مدني من بلاد السودان بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣٢٧ ولما بلغه شروعي في تأليف كتاب في هذه المسألة ارسل لي صورة الفتوى هذه بخطه وعنها نقلت وقد نقل هذه الفتوى بتمامها صديقنا العلامة السيد رشيد رضا في مجلة المنار في الجوء ٣ من المجلد ١٣

جاء في الجزء الاول من الفتاوي المهدية في الوقائع المصرية^(١)

(سئل)

بإفادة من محافظة مصر في ١٢ ذي القعدة سنة (١٢٩٤) حاصلها حيث ان ما توضح بهذه الافادة الواردة للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سواكن في ٢٠ المائني يلزم اطلاع حضرتكم عليه والافادة عنه لزم شسرحه لحضرتكم الامل الاطلاع عليه والافادة

(أجاب)

علم ما تضمنته افادة وكيل محافظة سواكن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم الشرعي فيما لو صدر المحافظة سواكن تاغراف بثبوت الفطر او ثبوت هلال رمضان هل بعد ذلك ثبوتاً شرعياً في حق اهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعي فيها اهل تلك الجهة بالصوم او الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنده شهود شهادة معتبرة برواية الهلال او بحكم قاضي بلدة اخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر شرعاً او لا وذلك بناء على توقف قاضي تلك الجهة في حكم تلك الحادثة ،

والافادة عن ذلك ان المصرح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود غلة في السماء كغيم خبر عدل ومع عدم العلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأي الحاكم ، وعن الامام الاعظم انه يكفني بشاهدين واختاره في البحر ، وذكر في رد المختار انه يتعين الافتاء به في هذا الزمان وفي الفطر وغيره من الاشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين في قذف كما في سائر الاحكام لكن لا تشترط الدعوى ومع الصحوة يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وانه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة انه شهد شاهدان برواية الهلال في ليلة كذا وانه قضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برواية غيرهم لانه حكاية ، وكذا لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تأثم من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن روية لا مجرد الشيوخ من غير علم بن اشاعه كما ذكره الرحمتي واستحسنه في رد المختار فتكون هذه الاسفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور = هذا ما يبد ثبوتاً شرعاً ويجب على القاضي به الزام الناس بالصوم او الفطر نعم لو اخبر عدل ثمة احداً برواية الهلال عند غير

ما قولكم فيمن انتظروا هلال رمضان فلم يروه واصبحوا مفطرين وقد بلغهم بالسلك
ثبوت رمضان في مصر معتقدين انه لا يلزمهم الصوم به وان الحكم به مبني على قول
المنجمين فهل تجب عليهم الكفارة ام لا افيدوا الجواب
(فاجبت بما نصه)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تجب عليهم الكفارة لعدم
تأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم والله سبحانه وتعالى اعلم

الفتوى الثالثة

(للفتية المنجم الشيخ محمد كامل الطرابلسي الحنفي مفتي طرابلس الغرب)
رأى هذا الفاضل في مسألة التلغراف ما رآه استاذُه الشيخ عايش في فتاويه السابقة
فلذلك نقلها بحروفها وضمها الى فتاويه الكاملية ^(١) لنتفع الامة بها وافرحها موافقاً لما
ودل بذلك رحمه الله على كمال عقله اذ رأى ان المسألة متفق عليها بين المالكية وغيره
فراى ان تعول عليها فقهاء الحنفية كغيرهم ومن المعلوم ان الفتاوي مرجع الفقهاء والقضاة
وغيرهم ولما نقل الفتوى بين بحروفها قال بعد ذلك ماثله :

أقول ربما يفهم من قوله (اي الشيخ عايش) واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين انهم
لو اقاموا على اعماله اشخاصاً كافرين لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان
الكافر لا يعمل بقوله في الديانات ^(٢) وهذا وجواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة
بني على مذهب السادة المالكية واما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة ^(٣) لان
الكفارة عندنا انما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائماً ثم افسد صومه والله تعالى اعلم
انتهى ما في الفتاوى الكاملية

الفتوى الرابعة

(لمفتي مصر العلامة الشيخ محمد العباسي المهدي الحنفي رحمه الله)

-
- (١) في الحوادث الطرابلسية مطبوعة في مصر سنة ١٣١٣
(٢) سيأتي في الفتوى (الحادية عشرة) وفي الفتوى الثانية عشرة ما يجوز في
التلغراف وقد قدمنا في الفصل الخامس من الباب الاول وفي الفصل الرابع عشر من
الباب الثالث في اجوبة الشبه في الشبهة الخامسة ما فيه الكفاية
(٣) وعند الشافعية لا تجب الكفارة في ذلك مطلقاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(هذا ما جاء مصدقاً للكتاب المتقدم من فتاوي الاشراف في العمل بالتلغراف)

الفتوى الاولى

للامام العلامة الاشهر ، شيخ مشايخ الازهر ، الشيخ محمد عlish رحمه الله تعالى
جاء فتاويه المطبوعة في مسائل الصيام ما مثاله :

ما قولكم في حادثة في سنة احدى وثمانين (بعد المائتين والالف) هي انه بعد صلاة
الجمعة حضر خبر من الشام في التلغراف لبعض الثغور بانه ثبت في الشام رؤية هلال
رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فافق مفتيه بالعمل بهذا الخبر والحكم بثبوت
الشهر في ذلك الثغر وحكم قاضيه بذلك تمسكاً بقول بعض حواشي التنوير الظاهر انه
يلزم اهل القرى بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانها علامة ظاهرة نفيده
غلبة الظن بثبوتها عند قاضي المصر وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمل
كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا اثبت رمضان
ولما سمع بذلك بعض علماء القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى
المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بثبوت رمضان بناء على ذلك مستدلين بعبارة من
الكتب المحررة فهل يعول على الفتوى المذكورة او على قول المعارضين افيدوا الجواب .
(فاجبت بما نصه)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله يعول على الفتوى المذكورة
لان سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة
في مدة يسيرة جدا واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين وانفقوا على ذلك اموالاً جسيمة
واستغنوا به عن السعاة وارسل المكاتيب غالباً فءار قانوناً معتبراً في ذلك يخاطب به
السلاطين بعضهم بعضاً في مهات الامور وتبعهم الناس على ذلك وبؤيد ذلك ما تقدم
عن الشيخ ابي محمد والخطاب وغيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفتوى الثانية)

(للعلامة الشيخ عlish ايضاً عن فتاويه المطبوعة)

فتاوي الاشراف

في

العمل بالتلغراف

انجبت من عدة فتاوي مصدقة لما جاء في الكتاب المنقذ
للشيخ جمال الدين القاسمي

وطار بارضنا برآ و بحرآ
وقد اوحى برمز جاء خطآ
اصم سامع اقوال دان
جماد كاتب من غير كف
به التلميح تصريح جلي
وليس يريه حر وبرد
يقابل ضغط اعصار ببر
تجارى في الضياء وفي الدياجي
فيشبه في سكينته فؤادآ
كذا اسلاكه تحكي عروقآ
واعصابآ بها الاحساس يجري
تسير بطيها الانباء تحي
فسبحان الذي اهدى عقولآ

ومن قصيدة اخرى^(١)

ما اماط الغوم غير بريد ال
معربآ باللسان وهو حديد
هو نبض الحياة انعش بالتحري
هو طب النفوس منه شفاها
والرسول الامي جاء بشيرآ
ونذير يتلو لقلب الاعادي
اعجمي النجار وهو حجازي
والخطيب الذي رقى صهوة الا
درراً عن نظيرها ما نشطى
تلك بشرى مرت بجاحتيه
تلك درياق كل قلب اسمع
ساورته اراقم الاكدار

هذا آخر ما قدر لنا جمعه من هذا الكتاب والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

عليه قواعد الملك (يعني في عهده) ان طائر البطاقة لا يلهو الملك عنه ولا يغفل ولا يمهل لحظة واحدة فتفتوت مهبات لا تستدرك اما من واصل واما من هارب واما من متجدد في الثغور ولا يقطع البطاقة من الحمام الا السلطان بيده من غير واسطة أحد فان كان يأكل لا يمهل حتى يفرغ وان كان نائماً لا يمهل حتى يستيقظ بل ينبه ، وتكتب البطائق في ورق الطير المعروف بذلك ، وتؤرخ بالساعة واليوم والسنين ، ولا يكثر في نعوت المخاطب فيها ولا يذكر في البطائق حشو الالفاظ ولا يكتب الا اب الكلام وزيدته وما قاله في وصفها ابن الاثير كاتب الانشاء : طالما جادت بها فصحت مخلفة وراءها تبكي عليها السحب ، وصدق من سماها انبياء الطير لانها مرسله بالكتب ، وفيها يقول ابو محمد القيرواني :

خضر نفوت الريح في طيرانها يا بعد بن غدوها ورواحها
تأتي باخبار الغدوة عشية لمسير شهر تحت ريش جناحها
وكأنما الروح الامين بوحيه نفث اهداية منه في ارواحها

وقال غيره مطلع قصيدة

يا حبذا الطائر الميمون يطرقنا في الامر بالطائر الميمون ننبها
فاقت على الهدهد المذكور اذ حملت كتب الملوك وصانتها اعاليها
تلقي بكل كتاب نحو صاحبه تصون نظره صوناً وتخفيها
فتمكن عين الشمس نظره ولا تجوز ان تلقيه من فيها
منسوبة لرسالات الملوك فبال منسوب تسمو ويدعوها تسميها
اكرم بجميش سعيد ما سعادته مما يشكك فيها فكر جليها

وقال في وصفها شيخ الكتاب ذو البلاغتين ابو القاسم شيخ القاضي الفاضل : واما حمام الرسائل فهي من آيات الله المستنطقه الالسن بالتسبيح ، العاجز عن وصفه العجز البليغ الفصيح ، فيما تحمله من البطائق ، وتردبه مسرعة من الاخبار الواضحة الحقائق ، ان آخر ما قاله . ثم نقل السيوطي في وصفها عن القاضي ابن عبد الظاهر وتي الدين ابن حجة فنظره

(الخامسة)

(مما نظم في التلذذات قول بعض الادباء)

سعى ركضاً رسول الكهرباء على اسلاكه فوق الهواء
جرى متدفقاً من دون صوت كما تجري الاشعة من ذكاء

الرابعة

(في حمام الرسائل)

قال القاضي شهاب الدين ابن العمري في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف في القسم السادس في مراكز البريد والحمام ما مثاله : فأما مراكز الحمام فأول ما نقول انه نشأ من بلاد الموصل وحافظ عليه الخلفاء الفاطميون بمصر وبالقوا حتى افردوا له دبوأناً وجرائد بأنساب الحمام وللفاضل محيي الدين بن عبد الظاهر في ذلك كتاب سماه (تمام الحمام) فأما أول من اعننى به من الملوك ونقله من الموصل فهو الشهيد نور الدين محمود ابن زنكي رحمه الله سنة ٥٦٥

ثم ذكر تدريجه من مصر الى مراكزه في البلاد فقال : يدرج من القاهرة الى بلييسس ومنها الى الصاحية ومنها الى قطيا ومنها الى الواردة ومنها الى غزة ومنها الى الخليل والقدس الشريف ومن غزة الى نابلس ومنها الى لد ومنها الى قاقون ومنها الى جينين ومنها الى صفد ومنها الى بيسان ومنها الى اربد ومنها الى طفس ومنها الى الصنمين ومنها الى دمشق ومن كل واحدة من هذه المراكز الى ماجاورها ثم من دمشق يسرح الحمام الى بعلبك ويسرح الى قارا ويسرح الى القريتين ثم من قارا الى حمص ومنها الى حماه ومنها الى المعرة الى حلب الى غيرها من الممالك الاسلامية اه ملخصا

وقال الحافظ السيوطي في حسن المحاضرة : قال ابن كثير في تاريخه : في سنة سبع وستين وخمسمائة اتخذ السلطان نور الدين الشهيد الحمام الهوادي وذلك لامداد مملكته واتساعها فانها من حد التوبة الى همدان فلذلك اتخذ قلعة وحبس الحمام التي تسري الآفاق في اسرع مدة ويسرع عدة وما احسن ما قال فيمن القاضي الفاضل : الحمام ملائكة الملوك : وقد اطنب في ذلك العباد الكاتب واظرب واعجب واغرب

وفي سنة احدى وتسعين وخمسمائة اعننى الخليفة الناصر لدين الله بحمام البطاقة اعتناء زائداً حتى صار يكتب بانساب الطير المحاضر انه من ولد الطير الفلاني وقيل انه بيع بالف دينار

وقد نسب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في امور هذه الحمام كتاباً سماه تمام الحمام وذكر فيه فصلاً فيما جرت العادة به في ذلك فقال : كان الجاري به العادة انها لا تحمل البطاقة الا في جناحها لامور منها حفظها من المطر ولقوة الجناح ، والذي استقرت

فأما المناور فهي مواضع رفع النار في الليل والدخان في النهار للاعلام بحركات النار اذا قصدوا البلاد للدخول لحرب او لاغارة . ولما يرفع من هذه النيران او يدخن من هذا الدخان ادلة تعرف منها اختلاف حالات رؤية العدو والمخبر به باختلاف حالاتها تارة في المدد وتارة في غير ذلك ، وقد ارصد في كل منور الديادب^١ والمظارة لرؤية ما وراءهم وأبراء ما امامهم ولهم على ذلك جوامك مقررة فمنذ اصلح الله بين الفئتين وميز جانب الجهتين ، قل بذلك الاحتفال ، وصرف البال

والمناور المذكورة تارة على رؤوس الجبال وتارة تكون في ابنية عالية ومواضعها تعرف بها اكثر السفارة وهي من اقصى ثغور الاسلام كالبيرة والرحبة الى حضرة السلطان بقلعة الجبل حتى ان التجدد بكرة بالفرات كان يعلم بها عشاء والتجدد بها عشاء كان يعلم بها بكرة

فأما طريق الرحبة فكان ينور بمدينة عانا فتري ناره اودخانه بخربة الروم والجرف ايضا ويرفع فيها او في احد هما فيرى من كل منهما بوادي الهيكل ويرفع فيه فيرى بالقناطر ويرفع بالقناطر فيرى بالرحبة وقها الله ويرفع بها فيرى في كواتل ويرفع بها فيرى في منطرة قباقيب ويرفع بها فيرى بحفير اسد الدين ويرفع بها فيرى بالخننة ويرفع بها فيرى بمنطرة ارك ويرفع فيها فيرى بالويت وهو منطرة بين ارك وتدمر ويرفع فيها فيرى بمنطرة البيضاء ويرفع فيها فيرى بالحير ويرفع فيها فيرى بجبل ويرفع فيها فيرى بالزيتون ويرفع فيها فيرى بالعطنة ويرفع فيها فيرى بشمية العقاب ويرفع فيها فيرى بمأذنة العروس ويرفع فيها لما حولها انذارا للرعايا وضمما للاضراف ويرفع حول دمشق بالجبل المطل على برزة فيرى بالمانع ويرفع به فيرى بتل قرية الكتيبة (ثم عدد المناور بعدها الى اعالي الحذب بغزة)

ثم قال : ثم لا منور ولا اخبار بلسان النار الا على الجناح والبريد (قل) فأما هذه المناور الآن (ايام شهاب الدين ابن العمري) فرسوم قد عفت ، وجسوم أكل شعل النار ارواحها فانطفئت ، والحمد لله على امن اطفالنا نارها ، واخفاء منارها اه

قلت ولم يزل لهذه المناور آثار باقية لكنها قد وسدت في قيع الجبال والتجول في ضواحي الشام اذا اجتاز بجبالها قد يرى شيئا منها والله الباقى

(ثم قال) وان جماعة من العلماء اليوم يحاولون استعمال التليفون اللاسلكي وسوف
ينجحون ولئن كانت صناعته تتطلب من الدقة في العمل مالا تتطلبه صناعة التلغراف
اللاسلكي فان صبر المتحمدين فوق كل صعوبة اه
(واما التلسكريتور) فهي آلة تستخدم لنقل الكتابة والرسوم عن بعد وقد
ذكرت بعض المجلات انها جربت سنة ١٨٦٥ م و ١٢٨١ هـ على الخطوط بين باريس
واميانس وبين باريس ومرشيليا فجاءت بنتائج خطيرة ولكن الناس لم يتوفروا على
استخدامها كما استخدموا التلغراف والتليفون حتى رأت الادارة المركزية في لندن ان
تدخل هذه الآلة في معاهد البريد فتستعمل كما يستعمل التليفون فكلما حاول
جهاز واحد ولا يوجد حتى الآن سوى مائة مشترك بالتلسكريتور ولكن الخط يستطيع
نقل رسائل ٧٥٠ اه

الثانية

(فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون قبل حدوث التلغراف من وسائل سرعة
الاجابة)

من ذلك (المشاعل اليلية) فقد كان قواد الرومان يستعملون انواع نيران مختلفة للمواد
يقرونها بواسطة الكلمات . وكان سكان اميركا الشمالية الاصليون يقيمون مراكز منتظمة
لاستعمال العلامات الاخبارية وبها تمكن هنود اميركا في البلاد الشمالية الغربية من
الانذار بقدوم فرينت بينما كان يجتاز قطره ، وفي الكتاب المعنون بالزئبق او الرسول
السري السريع نقل طريقين للكتابة عن بعد بواسطة المشاعل وفيه ذكر طريقة
للتكلم من مسافة الى أخرى بثلاثة انوار او مشاعل توقد ليلاً ويمكن استعمالها للدلالة
على حروف الهجاء وهي عندهم ٢٤ حرفاً تنقسم الى ٣ اقسام كل منها ثمانية ويدل على
كل منها بمشعل او مشعلين او ثلاثة وعلى عدد الاحرف بالمرات التي ترفع بها المشاعل هذا
بعض ما جاء في كتاب دائرة المعارف وفيه بيان انواع شتى فليراجع

الثالثة

(في مناور الجبال)

قال القاضي مهاب الدين ابن العمري في كتاب التعريف بالمصطلح الشريف
في الجسم السادس في مراكز البريد والحمام والمناور ما مثله :

(من بلاد سويسرا) اسلاكاً على عدد الحروف فكما اراد حرفاً ارسل في السلك المعد له مقدار من الكهرباء فيجذب ذلك السلك كرة خفيفة فيعلم المخاطب (بالنتج) الحرف الذي قصده المخاطب (بالكسر) وكان ذلك سنة (١٧٧٤ م) و (١١٩٥ هـ) ويقال ان في سنة (١٢٣٦ م) و (١٠٦٤ هـ) خطرت خرافة لبعض المفكرين فيه ثمانية الا ان ذلك لا يستحق ان يعد كشفاً سابقاً للاكتشاف الحقيقي

واما (تلفون) فكلمة يونانية مركبة معناه الصوت البعيد وحاصلها الاسماع عن بعد وهي اسم لآلة حديثة الاختراع تكون بالنسبة الى الصوت كالتلغراف بالاذنية الى الكتابة فليها تستخدم لنقل الصوت كما هو من مكان الى آخر ومختبرها من اميركا وهي من الاختراعات النفيسة المفيدة كالتلغراف (وثمة الكلام عليهما في دوائر المعارف والمعاجم)

واما تاريخ حدوث (التلغراف اللاسلكي) فذكر بعضهم انه في سنة ١٩٠٨ م و ١٣٢٦ هـ خطر لعالم من الغرب وجوب الاتصال مع الاقطار النائية بواسطته فعلم ان كاذمية العلوم الفرنسية برأيه هذا وطلب منها ان تنصب سارية للتلغراف اللاسلكي في قمة جبل في تاناريف ارتفاعها ٣٧٠٠ فاستصوبت الجمعية رأيه وما عنت ان عملت به ولكنها استعاضت عن جبال تاناريف ببرج ايفل

(قال الراوي) وقد بلغ التلغراف اللاسلكي في بضع سنين من الارتقاء والنجاح مبلغاً كبيراً وشهد العالم المتمدن من منافعه ما لم يكن يخطر ببال فهو الحامل لانباء البشر من مشارق الارض الى مغاربها والنافل للجنود اوامر قادتها عن بعد تحقيق والمعارف حالة البواخر الماخزة في عرض البحار بين تلاطم الامواج وعنف العواصف

(قال) لم يبلغك نبأ السفينة الانكليزية التي قدفتها في بدء سنة (١٩١١) العواصف الشديدة الى شواطئ فلوريدا وسجنتها بين الصخور وكادت لتطم فشرعت حينئذ تحاول جهدها للتخلص من الاخطار والمهلكة فانهجحت ولما اعيتها الحيلة عمدت الى اللاسلكي فظهرت عليه الى كل سفينة في البحر مجهزة بهذه الآلة نبأ موتها الحرج تستغيث مستعدة العون والاسراع الى انجذتها والاذهبت عن فيها الى قاع البحر . ونفق السفينة اميركية ان تلقت اشارة الاستغاثة فاشتفت المصاب وابتقت لما على اللاسلكي ان تنبها عن مكان وجودها والتبادر الى اسعافها ، وبالميت الانكليزية الطلب وعينت لها مكان اقلعت الاميركية صوبها مسرعة كل الاسراع وما وصلت اليها حتى كانت على وشك الغرق فمدت لها يد المعونة واشلتها من الخطر

في العمل بفتوى العلماء من غير تناكر وقد ثبت ان اجماع كل عصر حجة والمراد بالمفتي هنا اعم من المجتهد ولذا قال في جمع الجوامع ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية — للافتاء — او ظن باشتهاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس مستفتون له اه واستدل في مسلم الثبوت (١) بوقوع الافتاء من العلماء المتبحرين في جميع الاعصار بلا تكثير فكان اجماعاً وذلك اعتباراً بتجزية الاجتهاد كما تقدم ثم قال : على ان اتفاق العلماء المحققين على ممر الاعصار وان كانوا غير مجتهدين حجة كالاجماع فان العقل بأبي اجتماعهم من غير ان يكون واضحاً لديهم اه وهذه المسألة من فروع ما للمفتي والمستفتي من الآداب المعروفة في مطولات الاصول وقد خلاصناها في كتاب « الفتوى في الاسلام » فانظرها ثم

(ومن ثمرة القضاء بذلك) القيام بما ينقضه العقل من النظر والبحث ونبد النكاسل والتواكل فان حياة القوة المفكرة ونموها بآدمان النظر واعان الدهن ، ومن لم يوف كل عضو حقه فانه يسعى بامائه ومن هذا استعيز من الفراغ والعود بدون عمل قال بعض السادة الحكماء : ان الفراغ لا لذة فيه الا لمرضى الاذواق وان البشر مهما استغنوا عن العمل من جهة احتياجهم الى ما يقوتهم ويكسوم فهم في احتياج اليه من جهة ما يقتضيه الفكر من الابداد والتوليد ومن حيث ما تقتضيه سائر الاعضاء من الارتياح للحركة اه وكما عادت العناية بتغريك الفكر بفوائد كبرى ، وجنت الامة من آثاره ما به حياتها في الدين والدنيا ، (هذا) وقد رأينا ان نكتفي من فقه هذه المسألة بما ذكرناه . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ،

(الخاتمة)

(في طرف تاريخية ولطائف ادبية)

(الاولى)

(في معنى التلغراف وتاريخ حدوثه وبقية الآلات التي اخترعت للتقريب النقل عن بعد)
(التلغراف) لفظة يونانية معناها الكتابة عن بعد ثم غلبت على الآلة التي تبلغ بها الاخبار الى بعد ولما كان مصدرها الكهربائية سميت التلغراف الكهربائي وتسمى ايضاً السلك الكهربائي والسلك البرقي

واول من استعمل الكهرباء في المخبرة عن بعد رجل فرنساوي يدعى جينيف

(ومن ثمرة القضاء بالتلفراف) الايدان بقاء الاجتهاد وانه لا تزال طائفة من هذه الامة مجتهد وتبذل الوسع لتعرف الاحكام رغمًا عن زعم سد باب الاجتهاد فان في هذا الزعم والعياذ بالله من قطع طريق العلم وانبطال حجج الله وبيناته والزهدي في كتابه وسنة رسوله وتلقي الاحكام منها وخلق الارض من قديم الله بحجة ما يبطله وبدحضه، ويأبى الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله في انه ان تزال طائفة من امته على محض الحق الذي بعث به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة هذه الامة من يجدد لها دينها

قال التاج السبكي : والمختار انه لم يثبت وقوعه : اي وقوع خلو الزمان عن مجتهد " وقال العلامة عبد العلي الانصاري — من كبار الحنفية — في شرح مسلم الثبوت : ثم ان من الناس من حكم بوجود الخلو من بعد العلامة الذنبي واختتم الاجتهاد به وعنوا الاجتهاد في المذهب واما الاجتهاد المطلق فقالوا اختتم بالائمة الاربعة حتى اوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الامة (قال) وهذا كله هوس من هوساتهم لم يأتوا بدليل ولا يعاب بكلامهم وانما هم من الذين حكم الحديث انه افتوا بغير علم فضلوا واضلوا ولم يفهموا ان هذا اخبار بالغيب في خمسة لا يعلمون الا الله تعالى اه كلامه رحمه الله بجرؤفه ^(٢)

(ومن ثمرة القضاء بالتلفراف) ايضاً الايدان بقريء الاجتهاد فان من قضى او افقئ به قد يكون غير مجتهد الاجتهاد المطلق وتبعض الاجتهاد جائز بل واقع قال التاج السبكي في جمع الجوامع : والصحيح جواز تجزء الاجتهاد : وقال القرافي — في التنقيح — ولا يشترط (للمجتهد) عموم النظر بل يجوز ان يحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن وفي مسألة دون مسألة اه

(ومن ثمرة القضاء بذلك والفتيا به) رفع الخلاف ورجوع العلامة الى ذلك عند التساؤل : اذ لم يختلف الاصوليون في وجوب رجوع العامي الى المفتي وانه يزمه قبول قوله لانه غير متمكن من العلم باحكام الحوادث . ومثل المفتي احكام لان الحاكم لا يلزم الحكم حتى يتبين صحته وطريقة العلم به والسنة معروفة في الاصل والجملة فقد افتوا على عمل العامي بفتوى العالم في الاحكام الشرعية لانفاق الاعصاء على الاذن للعوام

(١) راجعه في الكتاب السابع في الاجتهاد من جمع الجوامع

(٢) جزء ٢ ص ٣٩٩ من النسخة التي طبعت في مصر مع مستصفي الغزالي

في العمران على الاحكام الشرعية وتنفيذها عملاً بمقتضاها مما يحقق ان الاسلام دين يواز المدنية ويساعد على نموها ورفقيها ويسهل تعزيز اركانها في المجتمع البشري رحمة به وعناية بخيره ومن تتبع الشريعة وجدها مشتملة على التسوية بين المتأثرين والخالق النظير بنظيره واعتبار الشيء بمثله وهو من قضاياها المعروفة في حكمة القياس احد أصول الشرع كما بيناه في التمهيد الاول في طليعة الكتاب وبذلك كانت شريعة سمجة تناسب كل عصر ولوروعي الزمان في احكام المعاملات القضائية لما اضطر الحكماء الى العمل بالقوانين الوضعية فان الشريعة الغراء اوسع من ذلك وأصولها تلائم كل زمان ولذا كانت اكمل الشرائع واقومها وكان المرسل بها خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم

وقد حقق ان الاصول المنصوص عليها تحيط باحكام الحوادث الغير المتناهية لعمومها لها وعليه فلا يقال ان النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي ممنوع لما تبين من ان كلامنا في القواعد المحكمة . وما لا تتناهى افراده لا يمتنع ان يجعل قواعد وانواعاً فيحكم لكل قاعدة ونوع منها بحكم واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهى تحت تلك القاعدة وذلك النوع (قال ابن القيم) الصواب ما عليه المحققون من ان النصوص محيطة بأحكام الحوادث والنصوص كافية وافية بها والقياس الصحيح حتى مطابق للنصوص . انظر كلامه في اعلام الموقعين ^(١) وقال بعض علماء الاشراف في بيان محي النبي صلوات الله عليه بهداية البشر الى اصول شريعة كاملة يصلح بها نظام اجتماعهم وتأملمهم ما مثاله : من حكمة هذه الشريعة انه لم ينص فيها على كل فرع لان الامور تتغير . وتحدث احياناً في بلاد امور وشؤون اجتماعية لا يحدث مثلها في بلاد اخرى ولذلك اختبر الرسول صلى الله عليه وسلم ذكاء قاض ^(٢) اراد ارساله الى بلاد فسأله كيف يحكم فكانت خلاصة جوابه انه اذا لم يجد في القضية نصاً في القرآن المجيد او خبراً عن لسان الرسول صلوات الله عليه يحكم باجتهاده فسر الرسول بجوابه (قال) وهذا اساس عظيم في جعل ما يجتهد به علماء الامة واهل الرأي فيها شريعة معتبرة نافذة الاحكام فاذا سمعت بتوسع حكومات الاسلام في المدنية والحضارة فاعلم ان ذلك كان بالبناء على هذا الاساس واذا سمعت بتوقفها في ذلك فاعلم انه من اهمال هذا الاساس نعم لم يأت النص في هذه الشريعة على كل فرع ولكن قد احكمت فيها الاصول ومكنت الاسس اه

(١) جزء ٢ ص ٢٤ (٢) هو معاذ رضي الله عنه المتقدم تخرج حديثه في التمهيد

الثالث اول الكتاب

الكذب في تبليغه لانه في امر ديني عظيم لامة مسلمة تعد بالملايين وخبر الواحد في احتفت به قرائن الصدق افاد العلم كما قلناه مراراً قال الامام ابن الحاجب في مختصره في مباحث الخبر : مسألة قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل بالقرائن : وقيد العدل لان خبره هو الغالب والا فثله غيره ولذا قال شارحه العبد : واعلم ان العدالة ليست شرطاً في افادة مثله للعلم على ما لا يخفى : وقال السمد الفتازاني في حواشيه : وم افادة الخبر العلم عند القرائن فلا ينقيد بالعدالة لان التعويل فيه على التبريد والقراءة القرافي ايضاً في تنقيح الفصول وقد بسطناه اول الكتاب

(الفصل الخامس عشر)

(فمين قضى بالعمل بالتلغراف من قضاة الاسلام)

اول من قضى بالعمل بالتلغراف في الصوم والفطر قضاة مصر في القربى ووافق على هذا القضاء المفتون في مصر واول فتوى ظفرنا بها في ذلك يرجع الى ربيع الى نصف قرن من عهدنا هذا وهي فتوى الشيخ عليش عام (١٢٨١) كما تراه في فتاويه ثم جرت مصر على هذا الترتيب وهو انه اذا ثبت عند القاضي رؤية الهلال وحكم بحول شهر رمضان ووجوب الصيام فتنسب المحكمة احد كتابها فيركب مركبة تحيط بها الجنود ونقصد ديوان المحافظة فيلتقي رئيسها البلاغ الشرعي بثبوت الرؤية فيبلغه في الحال الى حكومة الاسكندرية بالتلغراف او بالتفون ويبلغه ايضاً تلغرافياً للاقليم كما ترون صحف مصر وليست هذه العادة قاصرة على القاهرة وحدها بل العادة في الافليم المصري كله متى ثبت دخول رمضان بالبيئة الشرعية في بلد لدى قاضيه يرسل على اثره تغرافات الى قضاة البلاد الأخر لتعلم ذلك وبهذا يتأتى ان يصبح القطر المصري كله من العريش الى السودان هئماً او مفطراً

اين هذا مما عليه عمل غير المصريين من التساهل في ارسال التلغراف حتى ترك مراكر الاولية والافضية مختلفة مع مراكز الولاية في الصوم او الفطر وبالله كما في هذا التساهل في الابراق من افطار يوم واجب صومه او صوم يوم واجب افطاره فخير الله حكومة تحتفظ بالاحكام الشرعية بما منح الله من الارتفاق بالختراعات المصيرية

(ثمرة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه)

ان ما قضى به اولئك القضاة وافق به المفتون الاعلام له ثمرات وفوائد عديدة منها

الاعلام بأن كثيراً من علماءنا وقضاتنا لم يزالوا يفكرون في تطبيق كثير من الامور الشرعية

بكيفية الثبوت الشرعي للال رمضان في الحاكم الشرعية بمصر تطرق الى قلوب الكثير منهم ان هذا الثبوت مبني على الحساب الفلكي بواسطة شهود يعدم اهل النتائج لاثبات رؤية اللال امام الحاكم الشرعية لتصحيح حسابهم ناقلين لذلك عن بعض من يأتيهم من جهة مصر

(والجواب) من المعلوم ان الحاكم يحتاط لاثبات الصوم او الفطر غاية الاحتياط ولا يقضي بذلك الا بعد تزكية الشهود وحكم الحاكم لا يطعن فيه نفسه لانه لو فتح هذا الباب لما حكم قاض بحكم الا وطعن في حكمه وذلك ضروري البطلان فاطعن فيما امضاه الحاكم وقبله لا يعول عليه وتخربات العامة في مثل ذلك من الرجم بالغيب ولز الانضية الشرعية وذلك موجب لوبال مختلفه ومشيعة

(الشبهة السادسة عشرة) بقول بعضهم ان التلغراف المرسل الى بعض البلاد انقاصية بثبوت رمضان ليس فيه ايضاح ان ذلك القطر الذي حصل فيه الثبوت مما نذفق مطالعه مع القطر المبلغ

(والجواب) ان اهل ذلك القطر يلزمهم للتعويل على خبر البرق ان يسألوا علماء الحساب والفلك عن ذلك فان كل فن يرجع فيه الى علماء فاذا افتوهم باتفاق المطالع عملوا بخبر البرق او باختلافه لم يعملوا به وعلماء الفلك في كل مصر وعصر كثيرون وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومعلوم ان صوم رمضان واجب وفطر يوم العيد واجب وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

(الشبهة السابعة عشرة) قول بعضهم : ان التلغراف المرسل بثبوت رمضان او

العيد قد لا يرسل بتوقيع القاضي الشرعي نفسه بل يرسل بتوقيع الحاكم السياسي

(والجواب) ان خبر الحاكم السياسي وحكمه اذا كان مبنيًا على حكم الحاكم الشرعي

فانه يكون مقبولاً ومعمولاً به لانه مبلغ عنه وناهيك به من مبلغ عليه تدور امور البلاد

وجلي ان في مثل هذا الحال — حال الاهتمام بعبادة هي من اعظم شعائر الدين —

يستحيل ان يفتأت الحاكم السياسي كما هو معلوم ضرورة بل من دون الحاكم لا يحسم

على ذلك الا بعد الاستيقان بثبوت الشهر بطرقه الشرعية وقد اسلفنا ان المدار على

الوثوق وطأينة القاب مبرهناً عليه

وبالجملة فالحاكم السياسي المرسل للتلغراف ليس هو الحاكم بثبوته او الخبر ابتداء

به بل هو مبلغ الحكم فرغ منه بواسطة لايصاله ومنصبه الخطير وحالته نقضي باستحالة

السابقة اثبات اخبار به عن يقين ومشاهدة فكيف يقابلها الاخبار بنفي وعنده ولا يقين معه وذلك ان الرواية يحتمل حصولها بمكان آخر ولحدث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : وان شهد شاهدان فصوموا وافطروا : رواد النسائي و (لا) يفطروا (ان صاموا) الثلاثين يوماً (بشهادة واحد) لانه فطر فلا يجوز ان يستند الى واحد كما لو شهد بهلال شوال اه

(ونحوه مذهب الحنفية) قال الامام الكاساني في بدائع الصنائع (١) ان غم على الناس هلال شوال فان صاموا رمضان بشهادة شاهدين افطروا بتمام العدة ثلاثين يوماً بلا خلاف لان قولها في الفطر يقبل . وان صاموا بشهادة شاهد واحد فروى الحسن عن ابي حنيفة انهم لا يفطرون عند كمال العدة . وروى ابن سميعة عن محمد انه يفطرون عند تمام العدة اه وفي غاية الانقياد انه الاصح :

(ومذهب الشافعية) وجوب الفطر مطلقاً في المنهج وشرحه (واذا صمنا بها) اي برواية عدل او عدلين (ثلاثين افطروا) وان لم نر الهلال بعدها ولم يكن غيم لاث الشهر يتم بمضي ثلاثين اه قال التليوبي ومثل ذلك من صام بخبر من يثق به او من صدقه ولو فاسقاً او بحسابه او من صدقه او رأى هلال شوال وحده اه قال القاضي زكريا : ولا يرد لزوم الافطار بواحد لان الشيء يثبت ختماً بما لا يثبت به مقصوداً : قال الجبيري : والمعتمدان هلال شوال يثبت بعدل استقلالاً لاشتماله على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد بالنظر للعبادة اه

وبالجملة فعلى القاضي ان يجتهد بان يبذل غاية وسعه في هذا وفي كل مسألة مخلاف فيها اذ لم يتعبد الله الناس بمذهب دون آخر كما كان عليه قضاة السلف رضوان الله عليهم ومعلوم ان الاصل رفع الحرج ولا يلزم الناس تراءي الهلال بعد اكمال العدة بل ذلك من التنطع المنكر والغلو المنهي عنه ومعلوم ان الناس لا يزالون في عافية حتى يشددوا فاذا شددوا على انفسهم شدد الله عليهم

(الشبهة الخامسة عشرة) قال بعضهم : ان اهالي السودان في كل سنة يجحدون هذا الثبوت — لرمضان وشوال — والنتائج الحسابية — المطبوعة — متواترين ولم يختلفوا في سنة واحدة قط تم الشهر او نقص ونظراً لذلك مع عدم علم اهل السودان

التحريف او التبديل في النقل اجيب بمآل الاجوبة السابقة وهو عدم استلزام هذا الاحتمال رفض الروايات والاعول هو عَيَّ الاغلب والنادر غير مقيس عليه وان المأمورين القائمين بامر التلغراف لم ادارة مخصوصة بتوخى فيها الضبط التام والتدقيق البالغ ومأخوذة عليهم كفالات قوية لدى الدول التي هم في خدمتها بان لا يخونوا ولا يخالفوا واذا تجرأوا على مخالفة النظام وارتكاب التزوير وقعوا في جزاء هائل وعرضوا بانفسهم الى انواع الهوان فلهم من هذه المسؤولية الثقيلة ضمانة كافية وفيد حصين يحول دون الاخبار بالكذب لاسما وان ان لم يحصل التحريج في هذا الامر واقدم مأمورو التلغراف على التلاعب بافادته تعطلت المصالح السياسية الكبرى وتحربت البيوت وزهبت الاموال فاحتياط هذه الدول لتأمين سلامة النقل التلغرافي من التحريف والتلاعب هو احتياط كلي لا يمكنها المجازفة فيه ولا الغفلة عنه ولا يعقل ان مثل هذه الدول الباسطة ايديها على كثير من قطع المعمور والتلغراف هو من اركان قوتها وقواعد مدنيها تقصر في شيء من الاستيثاق لصحة اخباره وهو مدار سياستها وتجارها ومناطق اخذها وعطاءها ان ذلك الفرض هو مردود بالبداهة العتامة

(النبهة الرابعة عشرة) (١) يقول بعضهم انه قد يتواتر عدم رؤية الهلال بعد الثلاثين من رمضان بما يدل على كذب التلغراف المرسل (والجواب) ان هذا الخطأ الذي تبين في اثبات الشهر ليس من التلغراف المرسل بل مما بني عليه وهو الشهود وبند العناية بما يدل عليه فن الحساب مع وجود نتائج الاعوام الصحيحة الحساب ووجود رجال الفلك الماهرين كما نبه على ذلك السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور وعلوم ان هذا البحث لا يختص بالتلغراف فان هذه المسألة ذكرها فقهاء المذاهب كلهم على خلاف فيما بينهم قبل حدوث التلغراف بقرون (فذهب المالكية) ان هلال شوال اذا لم ير بعد الثلاثين في الصحيح يجب البقاء على الصوم وترد شهادة من شهد اولاً قال الشيخ خايل : فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذباً :

(وفصلت الخبالة) بين البيوت باثنين او واحد وعبرة الاقتناع مع شرحه من كتبهم : (واذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال افطروا) في الغيم والصحو لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداء فتبعاً لثبوت الصوم اولى ولان شهادتهما بالرؤية

(١) هذه النبهة فمابعدا الى الاخيرة سألتنا عنها من مدينة (وادمدي) في السودان

اراد ارسال تلغراف على انه وكيل شخص فيلزمه ان يثبت وكالة بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية اه ولذلك كان مدير ادارة التلغراف يحفظ التلغراف عنده ليكون وثيقة على مرسله وبالجملة فالمدار على توقيع الموقع في الرسائل والكتب ولادخل لحاملها بوجه من الوجوه لانها خطاب مرسلها لا حاملها ارايت لو كتب رجل الى امرأته كتاباً بطلاقها بضر في وقعه ان يجعله اليها فاسق مادامت تثق بأنه كتابه فالمرجع الى المرسل لا الحامل وهو جلي لا يحتاج للدليل او شاهد وقد تواتر في السيرة النبوية ان الذي كان يحمل كتب الملوك الغير المسلمين الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو سفراؤهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتقبلها وقرأها فيها وقد يجيب عنها كما رواه البخاري في «باب كتاب الحاكم الى عماله» وعلماء السيرة في بريد هودة صاحب الجامة والمقوقس عظيم القبط وغيرهما وثوقاً بتوقيع مرسلها واعتماداً على نفي الكذب فيها لان القرائن وشواهد الحال من اقوى ما يفيد اليقين وطمانينة القلب معروف ذلك في فطر الناس وما ركز في جبلتهم ولذا ادرج الفقهاء في احكام الامارات والقرائن فروعاً عديدة كما يعلم ذلك من شدا طرفاً من الأصول والفروع وكتب السياسة الشرعية واحكام النضاة وادب الحكم مما ليس هنا موضع بسطه وقد ذكر الزركشي في قواعده في حرف الظاء قاعدة ظهور امارات الشيء نزل منزلة تحققة وبنى عليها فروعاً يخرج مثلها فيما نحن فيه على ان من القواعد المقررة ايضاً ان اليقين لا يزال بالشك وقد ذكرها السيوطي في الاشياء والنظائر في القاعدة الثانية وقال : هذه القاعدة تدخل في جميع ابواب الفقه (قال) والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة ارباع الفقه واكثر ثم نقل عن الشافعي انه قال : اصل ما ابني عليه الاقرار اني اعلم اليقين واطرح الشك ولا استعمل الغلبة اه وهو شاهد لما اوضحنا وبالله التوفيق

(الشبهة الثالثة عشرة) قولهم : كيف يعمل المسلمون به في البلاد التي يحكم فيها غيرهم اذ لا يقيمون على عمله الا من كان منهم وقد قال الفقهاء خبر غير المسلم لا يعمل به في الديانات (فالجواب) ان يقال ان هذا ليس بخبر غير مسلم وانما هو خبر مسلم عدل وغير المسلم القائم على ارساله هو بمثابة آلة الافادة كالقلم فليس الخبر خبره وانما هو ناقل وموصل والدليل عليه انه لا ينسب الى نفسه بل الى مرسله واجاب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة بما مثاله :

الاثبات هو غير نقل الخبر ومتى ثبتت رؤية الهلال في مصر من الامصار الحاكم فيها فغير المسلمين لم يلزم لنقل خبر الثبوت معاملة شرعية ثلثة فان قيل انه محتمل وقوع

وسماعهم لها مع توفر الدواعي عَلَى الإنكار ولذلك افادت غلبة الظن ولا كذلك التلغراف
 لا انتفاء جميع ذلك فيه (والجواب) ان هذا مندفع بما قدمناه من افادة التلغراف الموثوق
 به اليقين لا غلبة الظن وحدها فهذا التفسير اريد به مجرد التمثيل بامر متيقن للخاصة
 والعامة لا التساوي والتماثل من كل وجه والا فان التلغراف اقوى من ذلك لان المدافع
 والقناديل انما هي علامة عَلَى ثبوت الحكم واما التلغراف فانه ناقل لنفس الحكم او
 خبر رؤيته لا علامة عليه فهو لا فادته اليقين بما تقدم او ثنى واولى مما يفيد غلبة الظن
 وبالجملة فالتلغراف ان كان من حاكم فهو من اليقينيات التي لا تحتمل الخطأ بوجه كما قدمنا
 مراراً وان كان من عدل غير حاكم فهو ان لم يفق خبر الواحد فلا ينزل عنه لان العدل
 لا يهرق الا عن يقين كمشاهدة حكم الحاكم او رؤية الهلال او سماعه من طريق الاستفاضة
 على ان تلغراف الثقة في ذلك قد يفوق خبر الواحد في الركون اليه لان خبر الواحد
 مصدره واحد لم يشايخ ولم يتابع عَلَى مرويه واما التلغراف المرسل في الصوم او الفطر
 فمصدره وان كان واحداً الا انه في الحقيقة لسان حال بلد بتمامها وكتاب موجز عن
 امة بأسرها اذ لا يمكن للثقة ان يهرق الا بعد ان يثبت في البلد ثبوتاً يدريه الصغير والكبير
 والمأمور والامير ولا يوجد فيه ادنى تكبر ولذا قد يشفق ان يكتب في توقيع التلغراف
 « اهالي بلد كذا او فريق كذا او لجنة كذا او محكمة كذا » هذا كله اذا كان واحداً واما اذا
 كان متعدداً وهو الغالب لكثرة توارده فهو من باب التواتر الذي لا ريب فيه كما تقدم
 وحاصله ان المشتبه عليه ان كان يعول عَلَى القناديل ونحوها لغلبة الظن فائتمويل عَلَى
 التلغراف لليقين به عَلَى كل حال كما اوضحنا

(الشبهة الثانية عشرة) قول بعضهم : لا سبيل الى العلم بان مرسل التلغراف هل
 حضر بنفسه في الادارة التلغرافية ام بعث رجلاً وأمره بارسال التلغراف فان كان
 الثاني فلا يعلم حال هذا الرجل المبعوث هل هو عدل ام فاسق (والجواب) ان هذا
 التلغراف مرسل الى دائرة الابراق الثانية تحت توقيع وختم الحاكم الشرعي الذي
 ثبت عنده الهلال بوجهه الشرعي او توقيع وختم العدل الثقة غير الحاكم الراي للهلال
 او السامع للحكم بالاستفاضة او التواتر وتوقيع كل منهما لا يشتبه بغثه ولا يلبس والمعهود
 ان امثال هذا التلغراف لا يقبله مدير الادارة التلغرافية الا بعد تحقق الامر وثبوت
 وعلمه به رسله وحاله ثلماً لا اشتباه فيه فسقط هذا الاشتباه وقد قدمنا في الفصل الثاني
 عشر من الباب الثالث ان من نظام التلغراف الذي وضعته الدولة ايدها الله ان

حاضرة منتقبة كفى الاشارة اليها والاحتياط كشف وجبها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها اخرى فلا لعدم زوال الجبهة وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو علي هذا اهـ

وروى البخاري^(١) عن الزهري في الشهادة على المرأة من الست^(٢) ان عرفتها فاشهد والا تعرفها فلا تشهد: قال الحافظ ابن حجر في شرح: ومتممضا انه لا يشترط ان يراها حالة الاشهاد بل يكفي ان يعرفها بأي طريق فرض اهـ وقد يؤيد هذا بان الصحابة رويوا عن امهات المؤمنين من وراء الحجاب وميزوهن باصواتهن كما اشار له القسطلاني في الاستدلال على قبول شهادة الاعمي قال العيني: ولان الاقدام على الفروج اعلى من الشهادة بالحقوق والاعمي له وطء زوجته وهو لا يعرفها الا بالصوت وهذا لم يمنع منه اهـ والاصل في الباب الثوثق واليتقن بما يطمأن اليه القلب كما قلناه مراراً

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة جواباً عن هذه الشبهة بما مثاله:

قيل انهم توقفوا عن العمل بالتلغراف لكونه من قبيل التكلم من وراء جدار وهو غير معمول به ولو اتقنوا العلموا ان سر رفض الكلام من وراء جدار انما هو امكان الحضور بالذات والتكلم في الوجه فالانتباز من وراء الحائط والكلام من بعيد مع امكان الكلام بالوجه على قرب مدعاة الى الريبة والشرع انما ينهى عن المريبات عند امكان التحقيق فالوقوف مواقف الريبة مع سهولة الوقوف مواقف الصحة غير معقول ولولا هذا المقصد والله اعلم لما حق رفض الكلام من وراء جدار مع تحقق الصوت وصاحبه فلما الكلام بالتلغراف من الابعاد البعيدة فلا يقاس بالكلام من وراء الجدار عن قرب اذ هناك لم يتيسر الكلام عن قرب وجرى العدول عنه الى الكلام من وراء جدار فتقع فيه الريبة بل هو مما دعت اليه الضرورة واوجبه الطبيعة والارض لانطوى لمن شاء والصوت البشري لا يسمع من المكان الواقع على هذه الابعاد فليس ثمة من مظنة ريبة في ورود الخبر بدون رؤية وجه الخبر والقياس لا يصح الا اذا توفرت في القيس شروط القيس عليه واين هذا من ذلك واين الرقتان من وادي الغضا وهذا الشرع شرع المصالح والاباحة في الضرورات وعدم التحريم عند تعين الضرر والتيسير لدى ضيق الامور

(الشيبة الحادية عشرة) قول بعضهم: لا يصح لتظير التلغراف بسماع المدافع ورؤية القناديل لان جواز الاعتماد على نحو القناديل والمدافع معال باطلاع عموم الناس عليها

(١) في كتاب الاحكام في باب الشهادة (٢) اي من ورائه (فتح الباري)

يذهبون الى هذا التحريم والتشديد فيما لا ضرر منه وما لا يقع الخطأ فيه الا في النذرات المبحر وفه
(الشبهة التاسعة) قول بعضهم ان التلغراف لم يستوف شروط الشهادة فكيف
يقضى به (والجواب) ان هذا يرد على من يسميه شاهداً وما رأينا في كلام من بحث فيه ادخاله
في باب الشهادة او جعله من الشهود وكل من عول على التلغراف في الصوم والفطر رآه من نوع
الاخبار عن الشهادة او عن الحكم او عن الثبوت فهو خبر ثقة عمن شهدوا برواية الهلال
او عن حاكم قضي بدخول النهر او عن ثبوته بالاستفاضة او التواتر والخبر غم الشهادة
لانه لا يشترط فيه ما يشترط فيها كما أوضحه الامام القاساني في بدائع الصنائع ونقلناه بمحروفه
عنه في الفصل الثاني من الباب الثالث فاعره نظرك وتقدم في الفصل السابع من الباب
الاول بتحقيق في الشهادة والخبر فتدبره بقلب سليم

(الشبهة العاشرة) قول بعضهم : ان التلغراف يشبه المتكلم من وراء جدار ومثله
لا يعتبر في الشرع للاشتباه والالتباس (والجواب) منع صحة هذا التشبيه لان
المتكلم من وراء جدار انما لا يعول على خبره لما فيه من الاشتباه في الكلام او المتكلم
والتلغراف مفقود فيه ذلك لتحقيق الكلام والمتكلم فيه تحقّقاً لا يخالجه شك . وشأن
بين متكلم لا يعرف من هو ومتكلم معروف الاسم والوصف واللقب والاهجة موقع على
خطابه بخاتمته مشهد على ذلك قوام التلغراف بتوقيعه في دفترهم فاين هذا من ذاك على
ان نظير هذا الوام فاسد من جهة اخرى اذ لا جامع يشتركان فيه لان التلغراف خبر
والتكلم مخبر ومقتضى صحت تشبيه المعنى بالذات وقد انفقوا على ان التشبيه لا يصح الا بتحقق
وجه الشبه وهو الجامع الذي يشتركان فيه ويعبر عنه علماء الاصول في بحث القياس
بالعلة وبالمعنى المشترك بين الاصل والفرع وبالوصف الجامع بينهما واين الخبر من المخبر
على ان الوام في ذلك يلزمه ان يقول ذلك في مثل الرسائل والكتب لانها من وراء حجاب
ايضاً وهل يقول ذلك احد . نعم ربما يرد هذا في التلفون ويقال ان المتكلم فيه كالتكلم
من وراء الجدار فيحتاج الامر الشرعي فيه الى دقة نظر وحالة يؤمن فيها اشتباه
الاصوات والوقوف من صوت المتكلم على حق اليقين وذلك كالتلفون الرسمي
والتلفون عند العدول الثقة فزوال الجهالة فيهما قطعي وقد اشار في البحر — من
كتب الحنفية — الى هذه العلة في مسألة من باب النكاح لا بأس بإيرادها لمنااسبتها
لما نحن فيه وهي قوله ^(١) ولا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتنتفي الجهالة فان كانت

والله اعلم بسريته ونحن مع ذلك مضطرون ان نحكم بظاهر الامر ونقبل قوله اذا لم يصح الطعن في شهادته فهذا الاعتراض وارد على نفس الشهود وروده على التلغراف وقولهم ان الصيام يقع حينئذ بالتلغراف هو سفسطة وما وقع الصيام حينئذ الا على وجه الشرعي وما انتقل خبره الا بطريقة مقبولة معقولة كسائر الطرق التي تنتقل بها الاخبار ويجري تصديتها والبناء عليها اه بحروفه

(الشبهة الثامنة) قول بعضهم : ان شواهد غلط التلغرافات عديدة فكيف يوثق به في امر شرعي (والجواب) ان هذا يشبه ما ذكر في الشبهة الثالثة وقلنا ان الكلام عليه بسطناه في الفصل الحادي عشر من الباب الثالث فراجع به بدقة وحاصله ان التلغراف نفسه لا يمكن فيه الخطأ لانه كالصدى والحاكي وانما الغلط من غيره كالناقل والمغرب ومع ذلك فنحن عمدنا تلغراف الثقات الذي لا يكذب في خبر ما كتلغراف الحاكم وامثاله واما تلغرافات العامة وما شاكلهم فليس البحث فيها حتى ترد كما ان الحاكم لا يعول في الحكم على مطلق شاهد بل على الشاهد الثقة العدل

واجاب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة عن هذه الشبهة بما مثاله :

اذا تطرق الخطأ الى شيء من العلم لم يستلزم ذلك بطلان العلم من حيث هو وعدم جواز العمل به فالأخبار بالكتب ايضاً قد يقع فيها الخطأ ناشئاً عن تحريف او تصحيف او تزوير مقصود وقد قللت الحقيقة احياناً من بين جميع قيود الاحتياط والاستيثاق ولا يكون ذلك داعياً الى ردها في سائر مواطن اشرافها ومشارك علمها فان الخطأ المتطرق لسبب معين انما يقع نادراً والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه ولا يتخذ قاعدة ولا اصلاً ولو كان ذلك كذلك لبطل وجوب العمل بالعلم باجمعه لانه مأخوذ امان الرواية ويجوز فيها النسيان او عن الكتابة ويجوز فيها التحريف كما قلنا والحال انه مع جواز وقوعها واجب الاخذ بالكتابة مع التحري ولك ان تأخذ بالتلغراف وتحرى جهده لا سيما انه ان كان الخبر التلغرافي مهتماً وعرضت فيه شبهة تذكر به اهل العقول واصحاب الحل والعقد ووزنوه بميزان النقد ليعرفوا امكانه من عدم امكانه فلا يلبث ان يتبين لم وجهه الصحيح لا سيما مع امكان المراجعة والاستيضاح بنفس التلغراف وبالسريعة البرقية التي لا نفوت في انتظار المراجعة فيها المصلحة وان كان هناك مسألة اثبات هلال رمضان فينظر في التلغرافات العديدة الواردة من الجهات والتي يرجع عدم توافقها على الكذب وهم يرون التسهيل في امر الدخول في الطاعات والقيام على العبادات فبالعلم

ذلك مما هو اثر تلغراف الثقة الذي انكلام فيه

(الشبهة السابعة) قول بعضهم : ان حديث صوموا لرؤيته الخ ينافي الصوم بالتلغراف (والجواب) ان هذا المشتبه عليه كأنه فهم انا نقول صوموا للتلغراف ولم يدر ان الصوم للرؤية بسبب خبر التلغراف بها كما يخبر عدل او عدول من لم يروا الهلال باهلاله كمن في ضواحي البلدة ومن لم يحضروا الحكم ولم يشهدوا الهلال وهم السواد الاعظم فان من لم ير الهلال بالنسبة لمن رآه كالأحد بالنسبة الى الألوف على ان حديث صومه عليه الصلاة والسلام يخبر ابن عمر وامر الناس بالصوم نص في ان من لم ير يؤمر بالصيام لخبر من رآه وكل ذريعة يتوصل بها الى امر من لم ير الهلال تجب اتخاذها لامره بقدر الطاقة ولذلك عولوا على المدافع وقناديل المنائر وامثالها تسهلاً لشيوع الخبر ونشره لمن نأى عن محل الحكم بروية الهلال وقد قدمنا ما أخذ ذلك من فقه الأئمة الاربعة وغيرهم بما اغني عن اعادته وبالجملة فلا فرق بعد ثبوت الشهر في الافادة عنه بين المناداة به او دق الطبول او ضرب المدافع او ايقاد المنائر وكلها مما نص عليها الفقهاء واجمعوا عليها مع انها لم تكن في العهد النبوي الكريم وهكذا يقال في التلغراف انه مثلاً وهكذا في كل ما يمجّد ويكون طريقاً للعلم وطأً نبتة القلب الى آخر الدوران فلو سألت المشتبه عليه ما ذكرنا عن قرية او ظاهر بلد سمع اهلها المدافع ليلة رمضان او شوال هل يجب عليهم العمل بما تشير اليه فان قال نعم قل له ان هؤلاء لم يروا الهلال فكيف جاز لهم فما كان جوابه كان جوابنا وبالله التوفيق

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في الجواب عن هذه الشبهة ما مثله : ليس معنى الحديث انه تجب رؤية كل صائم وصائمة للهلال حتى يلزم الصوم بل اذراً أي شاهدان للهلال واخبر بذلك لزم بقية الناس الصوم وان لم يشهدوا باعينهم فاذا صححت شهادة شاهدين للهلال في احد الامصار وجب على اهل ذلك المصر ان يصوموا واذا انتقل الخبر بالتلغراف الى مصر آخر وجب ان يقفديهم اهل هذا المصر ولا يكون ذلك صيماً بالتلغراف ولكن صيماً بالرؤية نفسها وانما كان التلغراف واسطة للنقل كواسطة النسيان الذي شهد به الشاهد فان قيل انه قد يقع الخطأ في التلغراف فكيف يبنى العمل على ما يجوز فيه الخطأ اجبتا بانه لا عبرة بالنادر وقد جاز الخطأ في كل وسائل العلوم وطرق الإخبار ولم يقتض ابطالها وتزيد على ذلك انه يجوز للشاهد الذي شاهد رأساً الهلال ان يخطئ ويكون قد تخيل هلالاً وليس ثمة هلال ويجوز أيضاً ان ذلك الشاهد يكذب

(الشبهة الخامسة) قول بعضهم يشترط في خبر الآحاد والمستفيض الاسلام لأن العدل مأخوذ في تعريفه الاسلام وخبر التلفراف انما يلقاه من خبره من هو قائم بدق السلك ونقره فيخبر به من كان في الجانب الآخر بنقراته فيستبطل منها هذا الخبر ويكتبه ويؤديه الى من ضرب له التلفراف وهو لاء قد يكونون من المخالفين للملة الاسلام في بلاد نظير بلاد الهند والبلاد التي تغلب على المسلمين فيها غيرهم واناطوا شؤون التلفراف باتباء جلدتهم (والجواب) ان الخبر ما ينسب لخبره ولمرسله فالمدار على اسم مرسله والخبر به فمضى كان عدلاً مسلماً قبل والتلفراف الذي ارسل باسم عدل يقبل ولو بلغنا خواء كافر لان هذا الخبر لم ينسب اليه ولا يمكن نسبته اليه بوجه ما وانما هو واسطة في ايصاله ونقله والواسطة المذكورة في ايصاله لا فرق في ان تكون عدلاً او غير عدل فهو بمثابة حامل البريد وموصاه ممن لا دخل له في الخبر ولا يعزى اليه البتة فلا يشترط فيه الاسلام قطعاً

نعم قد يدخل هذا في مسألة اخرى وهي مسألة الترجمة وقد تقدم الكلام عليها في الاصل التاسع من الباب الاول

وقدما ايضاً ان المدار على غلبة الظن والوثوق وطأينة النفس وهذا كله في تلفراف الآحاد اما التلفرافات المتواترة فيجب العمل بضمونها بلا توقف لان التواتر لا يشترط في خبره الاسلام اتفاقاً وهكذا في الآحاد التي قامت القرائن على صدقها كالرسمية فانها تقبل كالتواتر كما اسلفنا

(الشبهة السادسة) قول بعضهم ان التعويل على التلفراف مطلقاً ليس بمتعرف في المعاملات ما لم يتحقق الخبر بطريق آخر كتكرير التلفراف فاننا نرى ان رجلاً اذا نعي ابوه او اخوه على الاسلام البرقية فلا يثق به ولا يقسم ماله على الورثة ما لم يتحقق الخبر فانه لا يعرف من اخبره بذلك وهل هو صادق فيه او كاذب (والجواب) ان هذا مردود بداهة لان التعويل عليه في امر التجارات والمخبرات الرسمية في مشارق الارض ومنازلها امر لا يخالف فيه اثنان ولولا التعويل عليه لم نتم للتجارة قائمة ولا للسياسة ايضاً في بعض المعامات وما عهد قط طلب تكرير التلفراف في امر الا اذا ارتبب في مضمونه وهذا من اندر النوادر كما لا يخفى واما دعوى ان لا يوثق به في الوفيات ففيها نظر فان كلامنا في تلفراف الثقة كما اسلفنا مراراً وما عهد قط كذب مصداق تلفرافه ولذا نقيم الصلاة عليه غالباً وتعزى اهله ويقفل محله وبطبع على امواله الى غير

إذا ابرق القاضي أو شهوده أو من حضر الحكم وهو الأولى والاحوط فإن الوفاق الثلج
للصدر

(الشبهة الثانية) قول بعضهم أن العمل بالكتاب في مثل تلك الأمور لا يجوز
عند الفقهاء فإن الخط يشبه الخط وإنما يثبت العمل به في كتاب القاضي إلى القاضي
بشرط أن يحمل الكتاب شاهدان عالمان بما فيه وبشرط الحمل مفقود في التلغراف
(والجواب) ما قدمناه أيضاً في الفصل العاشر من الباب الثالث من أن التلغراف الناقل
لأهلال رمضان أو شوال ليس من باب كتاب القاضي إلى القاضي في القضاء بما فيه
فصل القضايا والخصومات وإنما هو من باب الاخبار والاحتساب في الاشهار فأنه فيه
غير ما قالوه في كتاب القاضي إلى القاضي على أن قدمنا في الفصل الرابع والخامس
والسادس والسابع من الباب الثاني ما يستفاد من مجموع تلك النقول أن الذي عول
عليه محققو الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية والمحدثين هو
أن البيئته كل ما أبان الحق وقد عولت القضاة عندنا الآن على قبول وثائق القضاة
المسماة بالخبج بدون بيئته وهكذا التلغرافات الرسمية في شؤون الاحكام كما تقدم
مراراً

(الشبهة الثالثة) قولهم أن التلغراف لا يؤمن عليه الخطأ والتخريف (والجواب)
أن التلغراف نفسه أي الحروف المرصلة يستحيل تغييرها وتبديلها لأنها كالصدى
والطبع فهو يحمل ما حمل من صواب أو خطأ والتخريف الموهوم هو من غيره كناقل لا
منه ومنها يكن فإن البحث في التلغراف الموثوق به لا مطلقاً كما أوضحناه في الفصل
الحادي عشر من الباب الثالث فانظر تيمته على أنه يمكن الابراق به بالارقام كما قدمنا
في دفع حينئذ كل اشكال

(الشبهة الرابعة) قول بعضهم لا سبيل إلى العلم بأن المرسل هل حضر نفسه سبه
الإدارة التلغرافية أم بعث رجلاً وأمره بإرسال التلغراف فإن كان الثاني فلا يعلم حال
هذا الرجل المبعوث هل هو عدل أم فاسق (والجواب) أن المدار في الأمور على الظاهر
والله يتولى السرائر فلكتاب الوارد إلى الإنسان بخطه أو بعلامة يعزف أنها منه ترفع
الريبة بلا اشكال ولا يقدح في رد كتاب الثقة المطبوع بطابعه أن يحمله إليه أي شخص
كان ما دام وثقاً بهجته فالمدار على طائفة القلب في الكتاب نفسه لا على حامله ونافله
وهو ظاهر

المقدمة اجوبتها مفصلة ومبرهناً عليها الا ان المقام لما كان يحتاج لفضل تأكيد وتكرير احتجنا الى تنويع الفصول وتلوين النقول — ارشاداً للحق وهداية للاوثق وهاءً لمخلص شهبهم :

(الشبهة الاولى) قال بعضهم ^(١) لا يعتبر خبر التلفراف في صيام رمضان وان كان خبره خبر الواحد لاشتراط الشهادة فيه وهو ليس من اهل الشهادة فلا يجوز ان يحكم بصيام رمضان بخبره بل لا بد لاثباته من عدل واحد يشهد بروية هلاله ان كان في السماء علة او جمع عظيم بدونها اهـ

(والجواب) ما قدمناه في الفصل العاشر من الباب الثالث من ان العمل بالتلفراف ليس من باب الشهادة بل من باب الاخبار وذلك انه بعد ثبوت هلال رمضان في مصر ما بالبيئة الشرعية يرد التلفراف الموثوق به الى مصر اخري او القرى التي يجوانبها انه ثبت الشهر فيصوم هؤلاء بذلك الخبر الصحيح وليس السالك نفسه شاهداً بروية القمر او حكم الحاكم حتى يقال ليس هو من اهل الشهادة بل هو بمنزلة عدل جاء من مصر واخبر في بلدة غيرها او في نفس البلدة التي حكم فيها بالصوم بان الحاكم اثبت رمضان ليلة كذا فيأخذ الناس بخبره ويصومون اعتماداً على الاثبات في محله لان السالك شاهد الهلال او الحكم اذ هذا لا يتوهمه حافل وبالجملة فهو مثل ضرب المدافع وايقاد القناديل في المنارات التي يستدل بها الحاضر والبادي على اهللال رمضان فهي والسالك بمنزلة اخبار عدل باثبات الصوم فان من يشاهد الاثبات اقل القليل بالنسبة لمن لا يشاهده ومع ذلك يكتفي من لا يشاهد بضرب المدافع ونحوها فلم لا يعتبر اخبار التلفراف الموثوق به في الصوم لمن تأمى عن بلد الروية مع انه من المجربات الصادقة التي في حكم اليقين ^(٢) على ان اشتراط الشهادة بالروية او الشهادة على شهادة الغير والنقل عن قضاء القاضي كل ذلك امر مختلف فيه غير مجمع عليه فقد ذهبت الحنابلة الى انه لا يعتبر لوجوب الصوم لفظ الشهادة ولا يختص بحاكم بل يلزم كل من سمعه من عدل لانه خبر ديني كما تقدم في الفصل الرابع من الباب الثالث وهو المنهج مدرکاً نعم يرتفع الاشكال

(١) هو الشيخ عبد الباقي الافغاني في رسالته القوائد النافعات في احكام السالك

والساعات .

(٢) هذا لمخلص ما كتبه احد فضلاء الحنفية على حاشية رسالة الافغاني موافقاً

انما في هذه المسألة

او وكيله في بيع بضاعة او ابتياعها اه اخذ ربح او ارساله والحال في المعاملة وما يجب فيها ما رأيت من حجة الاسلام افليس عمله حينئذ حجة عليه
ثم يقال ايضاً لمنكر التعامل به لو فرضنا ان المعاملات التي تجري بالتلغراف ابطلت او حكم بابطالها اما يضيع كثير من مصالح الناس وما يرتفقون به ؟ او ما تعطل اموال كثيرة ؟ او ما يصبح المستأثرون بالارباح وادارة دولاب المكاسب غيرنا ؟ كيف نقوم حينئذ قائمة لتجارنا في هذا الزمان ويتبعها من صنوف المنافع الوف ؟ ومعلوم ان شريعة من بهرت شريعته العقول وفاق كل شريعة واشتمت على كل مصلحة وعطلت كل مفسدة تأبى ذلك كل الالباء وجلي ان كل محرم في المعاملات انما حرم لما فيه من الضرر والضرر واما ما فيه مصلحة ورحمة وخير ويسر فحاشا لشريعة هي ارق الشرائع ان تحظره وتحرمه ، ولذلك فانا لا نحكم على معاملات التجار الآن بالتلغراف بالفساد ولا بان الارباح واسطعتها محرمة ولا ان فيها اكل اموال الناس بالباطل ماداموا يثقون بالتلغراف وثوقهم بخطوط معاملتهم وشركائهم ووكلائهم لما قدمنا من اقوال فقهاء المذاهب عليهم الرحمة في مثل ذلك . وكيف يمكن الحكم على معاملات التجار بالتلغراف في مشارق الارض ومغاربها بالبطان واكل السحت وفيهم العالم والصالح والورع بل اعلم في التجار من لا يشك في ولايته لتورعه في التعامل وسؤاله اهل الذكر عن كل مشكلة وملازمة الجماعة واستغفاره بالاسحار واخراجه من فضل ماله الزكاة المفروضة وتبرعه فوقها بحقوق آخر طول سنته وعدم رده سائلاً قط واستجابته لكل ير وثقوى وطوافه على بيوت البائسين في ظلم الليالي وامثاله كثير وكلهم ممن يتعاملون بالتلغراف اذ يقول ان ارباحهم به سحت وانهم يجترحون بتعاملهم به الاثم كلالا لامة لا تجتمع على ضلالة وهكذا يقال ان يجادل في التلغراف هل يحتاج في قلبك كذب التلغراف المرسل اليك من وزير او محسن بقبض دنائير حوالة على مصرف او تاجر افكنت تسارع لاخذه وتبرق لمرسله عبارات الشكر وتصوغ له عقود المحامد والدعوات او تحجم تورعاً لاحتمال كذبه او شك فيه . لاجرم انك لا ترتاب فيه كما لا ترتاب في الشمس طالعة والنجم ثاقباً وهذا ما نبحث فيه اعني ما بطلان له القلب وينشرح له وثيق به النفس وبالله التوفيق

الفصل الرابع عشر

(في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف)

هذا الفصل كالفلكة لما تقدم لان اكثر ما سنقله من الشبه مضى في الفصول

والشراء والاخذ والاعطاء ترى معظمه مبنياً على تلغرافات شركائهم ووكلائهم في البلاد فان جمهورهم لهم طوابع عليها عنوانات التلغرافات اليهم فلا يرتابون في التعامل بها ولا في تناول الارباح بسببها اعتماداً على ان امرها من اليقينيات وكم باعرا وقبضوا وارسلوا وتصرفوا استناداً على التلغراف مما لا حاجة الى الاسهاب فيه لكونه عماد التجارة الآن وركن المعاملة ثم تراهم عند التداعي والتقاضي الى القضاة او المحكمين يعولون على قيود التلغرافات التي ترسلوا بها ويظهرون صورتها وتاريخها الموجود في دفاترهم ويستعملون بذلك محاسبة الخصم والقضاء عليه^(١) وحينئذ فمن ادعى منهم جدلاً انه لا يثق بخبر التلغراف وانه لا يجوز التعامل به تدبئاً افلا يلزمه ان يستحل اكل اموال الناس بالباطل اذا كان يتعامل به في البيع والشراء والاخذ والاعطاء ومعلوم ان الايمان يزع صاحبه عن افتحام ما لا يجوز الشرع وما هو سمحت بل وما يريب ايضاً والمعاملات شقيقة العبادات اذ بناء الفقه في الدين عليهما وقد قال الامام الشاطبي في الموافقات : ان تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق (قال) وانا استقرينا من الشريعة انما وضعت لمصالح العباد استقراء لا بنزاع فيه انتهى (وقال) حجة الاسلام الغزالي في الاحياء : ولا ينبغي للتاجر ان يشغله معاشه عن معاده فيكون عمره ضائعاً وصفقته خاسرة وما يفوته من الربح في الآخرة لا ينبغي به ما ينال في الدنيا فيكون ممن اشترى الحياة الدنيا بالآخرة بل العاقل ينبغي ان يشفق على نفسه بحفظ رأس ماله ورأس ماله دينه (ثم قال) وانما تم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة امور قال في سادسها ان لا يقتصر على اجتناب الحرام بل ينبغي مواقع الشبهات ومطاف الربوب ولا ينظر الى الفتاوي بل يستفتي قلبه فاذا وجد فيه حزاة اجتنبه الى آخر ما ارشد اليه رحمه الله وعليه نقول ان لم يثق التاجر ذو الدين بالتلغراف فكيف يتعامل به فيبرق الى شريكه

(١) ان القانون لا يعين صورة قطعية للبيع والتجارة بل يعتبرها صحيحة بالحالة التي انفق عليها الجانبان كما في شرح قانون التجارة بقول بعض العلماء لعل اصل هذا آية « اما البيع عن تراض » والله اعلم

وفي شرح القانون المذكور : المراسلات ودفاتر الجانبين هي من الحجج المثبتة حصول البيع والشراء ويشترط في المراسلات ان يتبين منها قبول المتبايعين وتراضيها اه
ونقدم في آخر الفصل الثالث عشر من الباب الاول عن الامام الماوردي والروابي من ائمة الشافعية ما يؤيده في فرع الحوالة فتأمل تمام انطباقه على ما هنا

وفي المادة الثامنة والعشرين انه اذا لم تكن مكتوبة على التلغرافات الايضاحات اللازمة لوصوله الى المرسل اليه فيحق لموظفي التلغراف ان لا يقبلوه
وفي المادة الخامسة والاربعين ان كل موظف يثبت بتفويض كلة او تأخير ارسال التلغراف يجازى بما هو مبين في المادة السادسة والاربعين اولاً بالتكدير ثانياً بقطب مرتبه ثالثاً بطرده من وظيفته

وفي المادة الحادية والخمسين ان كل من يتقدم ليكون تلميذاً سيفي بيوت التلغراف فلا بد من تقديمه شهادة شخصين باه من اصحاب الفطنة والاستقامة ولم يتهم بتهمة م وفي المادة السادسة والخمسين ان لا يمكن تعيين تلميذ في وظيفة المخابرة بالتلغراف ما لم يتمتع بحضور اناذته ويثبت مهارته ويستكمل سائر الشروط المطلوبة منه
وفي المادة السادسة والسبعين ان من وظيفة الخادم المعين لا يصل التلغراف ان يأخذ صورة التلغراف مبيضة لصاحبه ليمضي او يختم له سند القبول اولاً ثم يسلمه ثم يرجع الخادم بالسند الى بيت التلغراف ويعطيه للموظف بدون توقف ليحفظه ثم وجاه نظام وظائف القيمين على التلغراف ان رئيس قلم سوق الرسائل التلغرافية يكون م ثلاثة موظفين يهضون الرسائل التلغرافية التي يحصل التراسل بها ويتيدون صورها الدفاتر ومصادرهما ومواردها ومقدار اجورها

وبالجملة فقد كتب في نظام التلغراف وقوانينه مواد انافت على السبعين كما وضه لموظفيه وخدامه وتلاميذه قواعد وتعاليم مما يدل على شدة العناية به ولذلك اصبح عمدة للملوك والولاة في المخابرات الرسمية بله غيرهم وما كان عمدة للملوك والولاة فانه يقل محاولة الشك او التشكيك فيه ومها وجدت ثقة او اطمئنان في امر فلا يصل ما نثق به الولاة والملوك في مشارق الارض ومغاربها لانه نهاية النهايات ، وغايات ، ولقد شرطت للوثوق به في قوانينها ما لم يشترط في قبول خبر الواحد ولا شهادة الرجلين كما رأيت محكيكاً ومعزواً ولم يعهد في تلغراف رسمي او تلغراف من عدد ظهور الكذب فيه اذا انفرد فكيف اذا تعدد وتواتر كما اسلفنا مراراً والله الهادي

الفصل الثالث عشر

(في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان التعامل به ليس م اكل اموال الناس بالباطل)

من المعلوم ان اكثر التجار حتى الفقهاء منهم والورعين اذا بحثت عن تعاملهم في

وخطوه فادر ومقننى القواعد ان لا تترك المصالح الغالبة لنفسدة النارة فلذلك اقام صاحب الشرع الظن مقام العلم لغلبة صوابه وندرة خطئه انتهى وهذا كله فيما عدا التلغراف بالارقام واما هي فلا يمكن ان يقع فيها خطأ ولا اشتباه فاذا اعتمدت فيما نحن فيه زال الريب ولم يبق شبهة ولا التباس كما اثبتنا لذلك في الفصل العاشر من الباب الاول

الفصل الثاني عشر

(في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل والعقد في الدولة العلية ابدها الله لاثوق به ورفع الاشتباه فيه)

جاء في ترجمة نظام التلغراف من الدستور في المادة الثامنة ان جمهوري الاسماء والذوات عند مدير التلغراف لا تقبل مخبراتهم بالتلغراف ما لم يعرف بهم عرفاً لهم او وجوه محلتهم

وفي المادة التاسعة اذا اشتبه المدير بان التمرير مصنع يردده الى حامله وفي المادة العاشرة اذا اراد احد ان يرسل تحريراً على انه وكيل شخص فيلزمه ان يثبت وكالته بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية وفي المادة الحادية عشرة انه لا يقبل التلغرافات الغير الرسمية بالارقام بل لا بد ان تكون مقروءة بعبارات مفهومة وتكون كلماتها وحروفها مكتملة ويوضع عليها الامضاء والتاريخ وتسلم الى مدير التلغراف من يد اصحابها وكل تلغراف لا تكون عبارته مفهومة وكتب بصورة مجهولة فلا يجوز قبوله في بيوت التلغراف

وفي المادة الثانية عشرة ان موظفي ارسال التلغراف يسألون في التلغرافات الغير الرسمية التي تتضمن حوادث مكذوبة وعمما يكون مدعاة لاشاعة المسائل الغير المشروعة بقدر ما يسأل صاحبها المرسل اليها

وفي المادة الخامسة عشرة ان التلغرافات الغير الرسمية لتحقيق بعض الخصوصيات المتعلقة بالجنايات تبرز لاجل المعاينة عند ما تطلب من طرف محاكم الدولة العلية وحكوماتها رسماً وتحريراً

وفي المادة السابعة والعشرين انه عند ما ترسل ورقة التلغراف لصاحبها يرسل معها ورقة اخرى ليوقع عليها بانها وصلت اليه ويتحرر في الورقة الوقت والساعة التي ارسلت فيها

لغير معصوم بل ربما يراه الحق من قول اي امام من الائمة صحابة ومن بعدهم رضوان الله عليهم اجمعين كما كان عليه قضاة السلف وقد تقدم ذلك في الفصل الاول من الباب الثالث

الفصل الحادي عشر

(في ان الكلام في تلغراف الحاكم او الثقة)

سيقول بعض الناس ان من التلغرافات ما يقع الخطأ فيها او يظهر التعريف في كلامها فكيف يوثق بها (فالجواب) ان هذا اشتباه او مغالطة فان التلغراف لا يخفي ابداً في جميع احواله لانه ينقل العبارة التي حملها بل هو انص على معنونه من كلام المخبر في غيره لانه قد يخبر بالمعنى واما التلغراف فلا يروي بالمعنى ابداً فهو كالصدي والحاكي والطبع والنقش ثبت الاصل بتمامه . واما الخطأ الذي ينسب اليه بحسب الظاهر فليس منه بل هو من غيره ككتاب او معرب على ان كلامنا كله انما هو في التلغراف الموثوق به وهو ما لا يرتاب فيه كالمرسل من حاكم او ثقة واما غيره وان كان تلغرافه لا يخفي ، ويؤدي ما حملة بحروفه وتبعة خطاه على غيره كما قدمنا فليس البحث فيه . وبالجمله فليحمن النظر في هذا من شك او شكك ليري ان الخطأ لا يكون من نفس التلغراف بل من غيره كما اوضحنا

ومهما يكن فالظن المستفاد من التلغراف لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة البيئة والافتراء فيه وهو رسمي او من عدل في غابة الاستبعاد بل لا يتصوره عقل سليم قال ابن القيم : الاحكام الظاهرة تابعة للدالة الظاهرة وكونها في نفس الامر قد تقع غير مطابقة او لا تنضبط امر لا ينقدح في كونها طرقاً واسباباً للاحكام والبيئة لم تكن موجبة بذاتها للحكم وانما ارتباط الحكم بها ارتباط المدلول بدليله فان كان هناك دليل يماثلها او اقوى منها لم يأنه الشارع وظهور الامر بخلافه لا يقدر في كونه دليلاً كالبيئة والاقوار اه

وقال الغزالي في المستصفى : قد امرت الامة بالعمل بخبر الواحد وما تعبدوا الا بالمثل بخبر يغلب على الظن صدقهم فيه كالقاضي اذا قضى بشهادة عدلين فلا يكون مخطئاً وان كان الشاهد كاذباً بل يكون محققاً لانه لم يؤمر الا به اه

وقال القرافي في شرح التفتيح : الظن — المستفاد من خبر الواحد — اصله غلبة

القاضي الاول فامر باخبار الناس بحكم القاضي الاول بدخول رمضان او شوال
 بار القاضي للناس مبني على خبر القاضي الاول له بواسطة التلغراف الرسمي فصار
 ضي الثاني مخبراً (بالفتح) كما نحن مخبرون (بالفتح) اذ اخبره القاضي الاول
 بت الهلال فاختبرنا هو بذلك فلم يكن حاكماً ليقال لم تتوفر شرائط العمل بكتاب
 ضي الى القاضي ليترتب الحكم وبالجملة فكان القاضي الثاني يبين امراً مفروغاً منه
 سيما به على اصوله فيحسب بذلك امراً معروفاً ونهياً من منكر وهو الصوم او الفطر على
 ان قد عرفت ان الذي عول عليه محققو الفقهاء من المذاهب كافة في كتب القضاة
 مراسلاتها هو امن التزوير وطأ نية القلب بالوثوق وبالله التوفيق

(بقي) انه قد يقول بعضهم انه ربما يرد على بعض القضاة ليلة هلة شوال تلغراف
 مد رسمي من بلدة متفقة مطالعها مع مطالع بلده فهل يكفي هذا التلغراف الواحد
 لعلان الافطار أم لا بد من تلغرافين (والجواب) انا قدمنا ان التلغراف ليس شاهداً
 يشترط فيه التعدد للفطر اي انه لا يراد اثبات حكم الافطار به لان الحكم ثبت
 بلدة اخرى وانما هو مخبر وناقل للحكم والمخبر والناقل لا يشترط فيه الا العدالة والثقة
 كالمدافع او اطفاء المصاييح ايذاناً بالفطر فتدرد بعض القضاة في ذلك سببه توهم ان
 غراف شاهد والجمهور على اشتراط اثنين في شهادة هلة شوال احتياطاً للخروج من
 سادة خلافاً لابي ثور في اكتفائه بواحد كما قدمنا وبالجملة فالتلغراف مخبر عن
 قضي به وبت وفرغ منه وليس شاهداً فليمتنبه للفرق وقد اشرنا اليه مراراً ولا
 نكرره تأكيذاً لعدم تفتن كثير له ، وخبر الواحد العدل عن امر ديني مقبول
 افاقاً وقد اخبر بعض الصحابة اهل قباء وهم يصلون نحو بيت المقدس بان النبي صلى
 عليه وسلم انزل عليه قرآن وامر ان يستقبل الكعبة فتحرف القوم حتى توجهوا
 الكعبة رواء البخاري في صحيحه من طرق وغيره

على ان التلغراف في هلة الفطر لو فرض انه كالشاهد فللحكم اذا اداه اجتهاده الى
 مل به موافقة الامام ابي ثور ان يحكم به ويعلم الافطار به لا سيما اذا احتفت
 رائن القاطعة بصدقه وكونه رسمياً لا يرتاب فيه . وكل مسألة خلافية ليست باجماعية
 حاكم ان يجتهد في اقوالها لا بل عليه ذلك كما اثبت عليه الأصوليون قطبة في مسألة
 ولين واوضحناه في كتاب (الفتوى في الاسلام) ^(١) وما تعبد الله الحاكم بقول معين

(١) مطبوع راجعه في عنوان وجوب تحري المفتي من الاقوال ارجحها صفحة (٣٨)

الصوم وقد نص الأصوليون على أن الوسائل حكم المقاصد قال الامام القرافي في شرح التنقيح : واعلم ان الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها ويكره ويندب وبإباح فان الذريعة هي الوسيلة فكما ان وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة كالسبي للجمعة والحج وموارد الاحكام على قسمين مقاصد وهي الطرق المفضية للمصالح والمقاصد في انفسها ووسائل وهي الطرق المفضية اليها وحكمها الحكم ما أفضت اليه من تحریم او تحليل غير انها اخفض رتبة من المقاصد في حكمها . فالوسيلة الى افضل المقاصد افضل الوسائل والى ائيج المقاصد ائيج الوسائل والى ما هو متوسط متوسطه ومنه يعلم ان التلغراف اذا كان وسيلة لاداء الصوم في وقته والصوم واجب كان ارساله واجباً وكان افضل الوسائل لانه وسيلة الى افضل المقاصد في وقته ووسيلة الافضل افضل الوسائل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الفصل المباشر

(في بيان ان التلغراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او انسلخه من باب الحسبة بالخبر لا من باب كتاب القاضي الى القاضي)

قد يقول قائل ان اكثر الفقهاء على ان عمل القاضي بكتاب القاضي مشروط بان يكون مختوماً بختمه ومشهوداً عليه بذلك ولا يتأق في هذا في التلغراف فنقول . ا. قاله الاكثر فيما اذا كان القصد فيه عزم القاضي الثاني ان يثبت الحكم كما اثبتته القاضي الاول كما هو موضوع كتاب القاضي الى القاضي اعني تنفيذ الحكم به في مثل الديون والبيوع ومسائلنا ليست من هذا القبيل بل هي من باب ان القاضي الاول اثبت الهلال بالرواية اثباتاً شرعياً وارسل خبراً الى القاضي الثاني بالتلغراف يعلمه انه قد ثبت عنده رؤية الهلال فالقاضي الثاني امر باعلان علامات الصوم او الفطر من ضرب المدافع او غيرها حسب المألوف عندهم اعتماداً منه . على ثبوت ذلك عند القاضي الاول ولم يحتاج هو الى اثبات جديد وحكم مستأنف فهذا من واد وما قالوه من واد آخر وغاية ما في الامر ان القاضي الثاني قبل الخبر المرسل اليه وعمل بما فيه وأعلن عنه لانه ابتدأ اثبات الحكم فاختلف الموضوع في المسألةين والامر بالاعلان المذكور غير ابتداء الحكم فتمت ل القاضي الثاني مثلاً لا مير المدفعية اضرب المدافع ابذاناً بحلول رمضان وشوال ليس حكماً منه بدخول الشهر فانه لم يقل حكمت بذلك اذ لا دعوى لديه ولا شهود وانما اعتمد على

مطالعها لتتفق في وجوب الصوم بحيث اذا روي في احدها وجب الصوم في الباقية لان حكم الجميع حينئذ حكم البلد الواحد وقد تقدم ان ابن عمر رضي الله عنه لما اخبر النبي صلوات الله عليه برواية هلال رمضان صام وامر الناس بالصوم وكذلك لما رأى الاعرابيان هلال شوال واخبرا النبي صلوات الله عليه امر الناس بالفطر فاستفيد من هذين الحديثين ان الخبر اذا قبل الحاكم خبره في رواية الهلال انه يضيء ويأمر الناس بالعمل به، وجلي ان النبي عليه السلام اعتمد في الصوم والفطر على الخبر ولم يشاهد هو ولا احد من اصحابه الهلال غير الشاهدين فدل على الاكتفاء بالاحاد في هذا الباب وعلى ان الناس تبع في الصوم والفطر للخبر ولو لم يبلغ التواتر وعلى وجوب امر الناس بالعمل بمقتضاه لان المأمور به واجب موقت ولا طريقة لمعرفة دخول وقته ان لم يره الا الخبر وقد وجد فوجب الاعلام به ، والاعلام طرق مثل المناداة وايقاء الفناديل في المنائر وضرب المدافع او الطبول للبلد المرئي فيها ومثل ارسال التلغراف الرسمي او الموثوق به لغير البلد المرئي فيها لاعلام اهلهما بغريضة دخل وقتها وشملهم حكمها لانفاق مطالعهم مع مطالعها ومعلوم انه لا طريقة لابلاغهم اذ اناءوا عن بلد الرواية الآن الا التلغراف فلزم اعلامهم ونبئهم على فرض حتم ادائه وجلي انه لو يؤمرها بواسطة التلغراف للزم اما فطرهم يوماً من رمضان يجب عليهم صومه ويحرم فطره او صومهم يوم عيد يجب عليهم فطره، ويحرم صومه، واذا كان مالا يتم الواجب الابه فهو واجب فكيف مالا يتأدى الواجب الابه، فالضرورة يكون واجباً عدا عما فيه من الامر بالمعروف وهو اداء الواجب بالصوم والنهي عن المنكر وهو فعل المحرم بصوم يوم العيد في قول الراوي (وامر الناس بالصوم) في الحديث الاول (وامرهم بالفطر) في الثاني اوضح دليل على وجوب امر الناس بذلك لبادوا الواجب عليهم ، وجلي ان الطرق التي يؤمر بها الناس تختلف باختلاف الاعصار كما عولت الناس الآن على المدافع بلا تكيد وعلى مصابيح المآذن فكذلك الآن يعول على التلغراف الرسمي او الموثوق به لانه طريق من طرق الاعلام وبينه صحيحة لا ريب فيها لا سيما اذا تواتر ورودها فصح ما ذكرنا من وجوب ذلك على الحاكم اخذاً من الحديثين وفي الفتاوى الهندية : اذا رأى الواحد الدال هلال رمضان يلزمه ان يشهدها ليائه حراً كان او عبداً ذكرأ كان او انثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير اذن مولاهما والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته الى آخرة : وانما لم الواحد لما ذكرناه وشمله اخبار غير بلد الرواية بالرواية والحكم كالحكم من الفطر او

قال الامام علاء الدين القاساني في كتابه بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع سبعة كتاب الصوم : فاما اذا كانت — المسافة بين البلدين بعيدة — فلا يلزم احد البلدين حكم الآخر لان مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة يختلف فيعتبر في اهل كل بلد مطالع بلدهم دون البلد الآخر (قال) وحكي عن ابي عبدالله بن ابي موسى الضرير انه استفتي في اهل اسكندرية ان الشمس تنرب بها ومن على منارتها يرى الشمس بعد ذلك بزمان فقال : يحل لاهل البلد الفطر ولا يحل لمن على رأس المنارة اذا كان يرى غروب الشمس لان مغرب الشمس يختلف كما يختلف مطلعها فيعتبر في اهل كل موضع مغربه انتهى

وقال الزيلعي في شرح الكنز : والاشبه ان يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وغروجه يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم (ثم قال الزيلعي) والدليل على اعتبار المطالع ماروي عن كريب ان أم الفضل بعثته الى معوية بالشام قال كريب فقضيت حاجتها وامتهل علي شهر رمضان وانا بالشام فرأيت اخلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبدالله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيت الهلال قلت ليلة الجمعة فقال : انت رأيت قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معوية فقال لكننا نحن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين او نراه نقلت او لا تكتفي برواية معوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم واهل السنن

وبالجملة فمسألة اختلاف المطالع اصبحت من الواضحات ان درس تخطيط الكرة الارضية ومصوراتها والم بطرف من مواقع عروض البلاد اطوالها ، وبالله التوفيق

الفصل التاسع

(في ان على الحكام ارسال التلغراف الى البلاد المنفقة مطالعها باهلال رمضان

او شوال)

اجمع علماء الهيئة على اختلاف مطالع القمر : وبني عليه جمهور الائمة ان البلاد التي

يجوز للمفتي ان يفني بما خرجه غيره عَلَى النصوص ممن فيه اهلية للتخريج ومما يستأنس به في هذا المقام حديث « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » اه كلام الشيخ عايش وعليه بقية الفقهاء ومعلوم ان هذا في المفتي المنتسب لا المطلق كما بيناه في كتاب الفتوى في الاسلام »

والقصد ان تخريج مسألة التلغراف عَلَى قواعد المذاهب المعروفة في نظائرها ليس بدءاً من التخريج بل هو جار عَلَى ما أقرره وافتوا به وعملوا عليه الاجيال الطوال نعم بقي ههنا التنبيه على امر دقيق وهو ان امثال هذه التخريجات هل تضاف الى اربابها او لا يمتهم فالذي عليه المحققون من الاصوليين الاول . قال الامام ابو اسحق الشيرازي في كتابه المع^(١) فصل فاما ما يقتضيه قياس قول المجتهد فلا يجوز ان يجعل قولاً له ومن اصحابنا من قال يجوز ان يجعل ذلك قولاً له وهذا غير صحيح لان القول ما نص عليه وهذا لم ينص عليه فلا يجوز ان يجعل قولاً له اه

وقال الشعراني في مقدمة كتابه كشف الغمة : وغالب اشتغالهم وبحتمهم انما هو في فهم تراكيب كلام بعضهم بعضاً واخذ الاحكام من عطفه ومفاهيمه ثم انهم يفتون بذلك ويعملون به كأن ذلك الذي فهموه دليل شرعي ثم انهم بعد ذلك يضيفون ما فهموه من العطف والمفاهيم الى مذهب ذلك الامام الذي قلده ويسمونه مذهبه ، ومذهب الاذان انما هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه وقد يكون صاحب الكلام الذي فهموا منه تلك الاحكام لا يرضى ما فهموه ولا يقول به انتهى ملخصاً وبه يعلم صحة ما رجحه الشيرازي من نسبة ذلك لفائله وحده وعداه من فتاويه خاصة وهو الاورع والاحوط

الفصل الثالث من

(في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطاعها)
كل ما ذكرناه من العمل بالتلغراف في الصوم والفطر محله في البلاد المتحدة المطالع واما البلاد التي تختلف مطالعها عن البلاد الاخرى فلا تفقد معها في حكمي الصوم والافطار ، واختلاف المطالع اصبح من بدائه المسائل لكل من شدا طرقاً من فن المينة والميقات والجغرافيا وبالجملة فلكل اقليم حكمه

ذكر الامام ابو محمد ابن حزم رحمه الله في كتابه الفصل ان خبر الواحد الثقة واجب للعلم اي العلم الضروري واليه ذهب المحدثون كما نقله الغزالي في المستصفى وغيره وهالك ما قاله ابن حزم :

وقد يضطر خبر الواحد في بعض الاوقات الى التصديق يعرف ذلك من تدبر امور نفسه كمخدر يموت انسان لدفنه وكرسالة من عند السلطان بأقربها يريد وكتتاب واردمن صديق بديهة ومخبر يخبرك ان هذا فلان ومخدر بعرس عند فلان وكرسول من عند القاضي والحاكم وسائر ذلك من الاخبار بان هذا فلان بن فلان ومثل هذا كثير جداً وهذا لا ينضبط باكثر مما يسمع ومن راعى هذا المعنى لم يضر له يوم واحد قطعاً حتى يشاهد في منزله وخارج منزله من خبر الواحد ما يضطر الى تصديقه ولا بد كثيراً جداً، واما في الشريعة فغير الواحد الثقة موجب للعلم انتهى كلامه ومن تمثيله برسول الحاكم وتصريحه اخيراً يعلم ان مثل التلغراف الرسمي مما يشمله كلامه لانه مما يضطر الى تصديقه دون تردد ولذلك لا يحتاج الحكام ادنى ارباب فيه بل بعد توقفهم جريئة كبرى لتعويق المصالح المنوطة به ومثله تلغراف الثقات الذين ربطت شؤون معاملاتهم به

الفصل السابع

(في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ الفقهية)

ما ذكرناه من التفقه في المآخذ المتقدمة لمسألة التلغراف من فروع المذاهب المدونة قصدنا به اقناع من سلوا بذلك وهم جمهور الفقهاء المتأخرين فان المسائل المخرجة على قواعدهم تربو على الألوف

قال العلامة الشيخ عليش في مسائل الوقف من فتاويه في خلال فتوى له عن نور الدين الشيخ علي الاجهوري رحمه الله تعالى ما مثاله : يجوز للمفتي اذا لم يجد نصاً في الحادثة ان يخرجها على النصوص اذا كان شديد الاستحضار لقواعد مذهبه وقواعد الاجماع (الى ان قال) وقد وقع لعلماء مذهبنا المعتمد عليهم كابن عرفة والبرزلي وابن ناجي العمل بما جرى عليه عمل شيوخهم مما ليس بمنصوص عليه : فهذا ونحوه يفيد انه

— المتبوعين في الفروع وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكثير لا سيما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق وفي بلاد المغرب اه كلام السبكي ونقله عنه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع اه جمال الدين

فيلزم الصوم من سمعه من عدل (احتياطاً للعبادة اهـ ومنه يعلم ان كل من يصل اليه تلغراف باهللال رمضان من عدل انه يلزمه صومه احتياطاً للعبادة ولو لم يكن من حاكم ويدخل فيه ايضاً تلغراف ارسله عدل من بلد لا حاكم فيها الى حاكم باهللال الشهر اهـ يلزمه صومه والامر به علي مذهب الحنابلة ومدر كهم المذكور قوي جداً والله اعلم

الفصل الخامس

(في مأخذ من فقه المالكية)

في كتاب الشيخ خليل للعلامة الدردير ما مثاله : ثبت رمضان عند الحاكم بأحد امور ثلاثة اما بكال شعبان او بروية عدلين الهلال او بروية جماعة مستفيضة وعم الصوم سائر البلاد قريباً او بعيداً ان نقل ثبوتهم بالعدلين او بالمستفيضة عن العدلين او المستفيضة (ثم قال) — وهو موضح الشاهد — : واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال بروية العدلين فانه يعم ولو نقل الثبوت عند الحاكم واحد على الراجع : قال الدسوقي : والحاصل ان الاقسام ثلاثة نقل عن الحاكم او عن المستفيضة او عن العدلين فالتعدد شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل لحكمه او لجرد الثبوت عنده اهـ وبه يعلم ان التلغراف الرسمي في رمضان انما ينقل عن الحاكم ثبوت رمضان حتى انه يكفي فيه واحد فكيف اذا تعدد ورده بذلك كما هو الغالب فهذا نص المالكية في اشهر كتبهم المعول عليها

الفصل السادس

(في مأخذ من مذهب الظاهرية)^(١)

(١) الظاهرية نسبة للإمام داود بن علي الاصمغاني الظاهري قال ابن خلكان في تاريخه في ترجمته : كان زاهداً متقللاً كثير الورع اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وابي ثور وغيرهما وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد وهو امام اصحاب الظاهر وكان يحضر درسه كل يوم اربعائة صاحب طيلسان اخضر ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ وثنأ ببغداد وتوفي بها سنة ٢٧٠ وقال السبكي : كان داود جبلاً من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة باقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه . وذكره الشيخ ابو اسحق الشيرازي في طبقاته من الائمة —

ونافيهك انه قد يكون المرسل حاكماً على انهم الزموا الصوم بخبر الفاسق لمن صدقه
 فاولى بغيره وقال الزيادي — من محققى الشافعية المتأخرين — يجوز اعتماد ما اعتيد
 من التناذيل المتعلقة بالناثر ليلة اول رمضان اذ المدار على حصول الاعتقاد الجازم اه
 ولا يرتاب المرسل اليه تلعراف في استهلال رمضان او انسلاخه في اعتماد صدقه ولهذه
 النكته اعني الاعتقاد الجازم الذي المدار عليه قال الزيادي ايضاً يجب على المنجم والحاسب
 الاخذ بعلمها في دخول رمضان وكذا من اعتقد صدقها (قال) ولا ينافيه من عبر
 بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب كما تراه في حواشي المنهج وهكذا قال
 السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور^(١) في الفصل الحادي عشر : اذا احلنا
 رؤية هلال رمضان بدليل قام عندنا لم نقبل تلك الشهادة وحملناها على الغلط والكذب
 ولم نكن بذلك خارجين عن القانون الشرعي الى آخر ما احل به رحمه الله وذكره
 نفقها في اصول الشافعية مما بين مأخذ مسائلنا في اعتمادهم التيقن والقطع له
 ومن الحنفية من وافق الشافعية في ان للحاسب ان يعمل بحساب نفسه قل الحساب
 او كثروا ومنهم من قال باعتباره ان كثروا وافقوا عليه والعمدة في ذلك عندهم
 هو التيقن وان الحساب قطعي كما تراه في كتبهم

الفصل الرابع

(في مأخذ من فقه الحنابلة)

في الاقناع وشرحه : (ويقبل فيه : اي في هلال رمضان) قول عدل واحد (نص
 عليه — احمد — وحكاه الترمذي عن اكثر العلماء لانه عليه الصلاة والسلام صوم
 الناس بقول ابن عمر رواه ابو داود والحاكم وقال على شرط مسلم ولقبوله خبر الاعرابي
 به رواه ابو داود والترمذي من حديث ابن عباس ولانه خبر ديني وهو احوط ولا
 تهمة فيه بخلاف آخر الشهر ولا خلاف حال الرأي والمرئي ولهذا لو حكم بشهادة واحد
 عمل بها وجوباً و (لا) يقبل فيه قول (مستور ولا يميز) لعدم الثقة بقوله (في الغيم
 والصحو لو) كان الرأي (في جمع كثير) ولم يره منه غيره (وهو خبر) لا شهادة
 (فيصام بقوله) رأيت الهلال ولو لم يقل اشهد او شهدت اني رأيت (ويقبل فيه المرأة
 والعبد) كسائر الاخبار (ولا يعتبر) لوجوب الصوم (لفظ الشهادة ولا يختص بمحاكم
 (١) طبع في مصر هذا العام على نسخة التي قالنا انها على نسخة المؤلف مع تعليقاتنا عليه

الصنائع في كتاب الصوم : نقبل شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل في هلال رمضان لان هذا من باب الاخبار لا من باب الشهادة ويجوز اخبار عدل من رجل عدل كما في رواية الاخبار بدليل ان حكمه يلزم الشاهد وهو الصوم وحكم الشاهد لا يلزم الشاهد والانسان لا يتهم في ايجاب شيء على نفسه فدل على انه ليس بشهادة بل هو اخبار والعدد ليس بشرط في الاخبار اه فيدخل في ذلك من يرسل تازافاً بشهادة واحد عدل لانه من اخبار عدل عن عدل وهو جلي معقول ونقدم عن العلامة الخادمي في مجامع الحقائق — من اصول الحنفية — ان اسعمال الناس حجة يجب العمل بها : وذكرنا شرحه في الاستدلال بالعرف والعادة

الفصل الثالث

(في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية)

في فتح المعين : وبثبوت هلال رمضان عند القاضي يجب الصوم على جميع اهل البلد المرئي فيه . وكالثبوت عند القاضي الخبر المتواتر بروايته ولو من كفار لافادته العلم الضروري . وظن دخوله بالامارة الظاهرة التي لا تخلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمنائر . ويلزمه العجل بروية نفسه . وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق في اخباره بروية نفسه له وثبوتها في بلد متحد مطالعه سواء اول رمضان وآخره على الاصح . والمعتمد ان له بل عليه اعتماد البلاغات بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم لصدقها كما افق به شيخنا ابن ابي زيد وحجركم جمع محققين اه هذا ما قاله الشيخ زين الدين الملباري في فتح المعين

وفي الاقناع للخطيب الشربيني وحواشيه : يجب صوم رمضان باحد امور اربعة (١) بروية الهلال في حق من رآه (٢) وبأكمال شعبان ثلاثين (٣) وبثبوت رمضان عند الحاكم بعدل شهادة في حق من لم يره (٤) وبظن دخوله بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه رمضان كأن كان اسيراً او محبوساً :

هذا ما ذكره ومنه يعلم ان مرسل التلغراف بدخول رمضان لبلد اخرى انما يبرق به بعد ثبوته عند الحاكم وشيوعه وحينئذ فيلزم من لم يره وهم المرسل اليهم حكم ذلك الحاكم لانه لا فرق في شيوعه بين ان يثبت في البلد او خارجها باي واسطة كانت لاطلاق كلامهم وعدم تعييده الا بالعدل وهل يرسل تلغراف بصوم او فطر الا العمل

(في الاستدلال عَلَى العمل بِخبر التلغراف في الصوم والفطر وتحتة فصول)

(في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية)

روى ابو داود عن ابن عمر قال تراءى الناس الالهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته فقام وأمر الناس بصيامه واخرجه ابن حبان والحاكم ومصححاه والبيهقي ومصححه ابن حزم

وعن ربيع بن حراش عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال :
اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم اعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه
وسلم بالله لاهل الهلال امس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان
يفطروا رواه احمد وابو داود قال النووي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد على
هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فجوزه بعدل انتهى ونقل النووي في الروضة
عن صاحب التريب انه قال : ولو قلت به لم اكن مبعداً : ولذا اجاب ابو ثور بان
مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد وتقبله صلى الله عليه
وسلم لخبر الواحد في اول الشهر وبالقياص عليه في آخره لعدم الفارق وايضاً التعبد بقبول خبر
الواحد يدل على قبوله في كل موضع الا ماورد الدليل تخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد
ومما يؤيد القول بقبول الواحد مطلقاً ان قبوله في اول رمضان يستلزم الافطار عند اكمال
العدة استناداً الى قوله ، وقد بسط ذلك الشوكاني في نيل الاوطار فارجع اليه
اذا نقرر هذا علم ان خبر التغراف المرسل من حاكم او ثقة هو من الخبر الذي يشمل
الحكم في الصوم والافطار لانه من نوعه كما تقدم اول الكتاب وسنزيده ايضاً

(في مأخذ الصحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر مما قاله فقهاء الحنفية)

وہن الامام علیہ السلام الکاتب فی — من کبار الفقہ الحنفیۃ — فی کتابہ بتألیف

ويحكم بالقافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ، ويحكم بالتسامة بالسنة الصحيحة الصريحة ،
ويحكم بشاهد الحال

(ثم قال ابن القيم)

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين الى الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا علم صدقه من غير يمين منهم شريح و زرارة بن ابي اوفى ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد وقد قال ابو داود في السنن (باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به) ثم ساق حديث خزيمه ابن ثابت (الى ان قال) والحديث صريح فيما ترجم عليه ابو داود رحمه الله ، وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصاً بخزيمة دون من هو خير منه او مثله من الصحابة وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعرابي وحده على رواية هلال رخصان ، وتسمية بعض الفقهاء ذلك اخباراً لا شهادة امر لفظي لا يقدر في الاستدلال ولفظ الحديث يرد قوله ، واجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة السلب ولم يطالب القاتل بشاهد آخر ولا استخلفه وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن ابي قتادة في قصة قتيله بجبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه : قال ففتمت ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية ففتمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا ابا قتادة : فقصة عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه منه فقال ابو بكر الصديق لاها الله لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق فاعطه اياه : قال ابو قتادة فاعطانيه . (قال ابن القيم) وهذا يدل على ان البيعة تطلق على الشاهد الواحد ولم يستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم اه .
وقال الامام ابن القيم ايضاً ^(١) البيعة في الشرع اسم لما بين الحق وبظهره وهي تارة تكون اربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بيعة المفلس وتارة شاهدين وشاهداً واحداً وامراً واحدة ونكولاً ويميناً او خمسين يمينا او اربعة ايمان وتكون شاهد الحال فقوله صلى الله عليه وسلم : البيعة على المدعي : اي عليه ان يظهر ما بين صحة دعواه فاذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له وقال رحمه الله ايضاً ^(٢) البيعة في كلام الله ورسوله

(١) في السياسة الشرعية

(٢) في اعلام الموقعين

وقد اجمع المسلمون على قبول اذان المأذون الواحد وهو شهادة منه بدخول الوقت وخبر عنه ، يتعلق بالخبر وغيره ، وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم شرعي يعم المستفتي وغيره

ومر المسألة انه لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب التحمل وحفظ الحقوق الامر بالتعدد في جانب الحكم والثبوت فالخبر الصادق لا تأتي الشريعة برده ، وقد ذم الله في كتابه من كذب بالحق ، ورد الخبر الصادق تكذيب بالحق

وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا بما هو مثلها او اقوى منها

والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق بل بالثبوت والتبين ، فان ظهرت الادلة على صدقه قبل خبره وان ظهرت الادلة على كذبه رد خبره ، وان لم يتبين واحد من الامرين وقف خبره ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر الدليل المشرك الذي استأجره ليدله على طريق المدينة في هجرته لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلم ان يتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الحق ممن جاء به من ولي وعدو وحبيب وبغيض وبر وفاجر ، ويرد الباطل على من قاله كائناً من كان .

(والمقصود) ان الحاكم يحكم بالحجة التي ترجح الحق اذا لم يعارضها مثلاً اه كلامه في اعلام الموقعين

(وقال في كتابه السياسة الشرعية) : ومن ذلك انه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عرف صدقه في غير الحدود ، ولم يوجب الله على الحاكم ان لا يحكموا الا بشاهدين اصلاً وانما امر صاحب الحق ان يحفظ حقه بشاهدين او بشاهد وامرأتين وهذا لا يدل على ان الحاكم لا يحكم باقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه مسلم (ثم قال) وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم وانما ذكر هذين النوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها الانسان حقه ، وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم به الحاكم شيء ، فان طرق الحكم اوسع من الشاهدين والمرأتين فان الحاكم يحكم بانكول واليمين المردودة ولا ذكر لهما في القرآن ، ويحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ،

(الى ان قال) فالطرق التي يحكم بها الحاكم اوسع من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سأل عتبة بن الحارث فقال اني تزوجت امرأة فاجأت امة سوداء فقالت انها ارضعتنا فأمره بفراق امرأته فقال انها كاذبة فقال : دعها عنك ففي هذا قبول شهادة المرأة الواحدة وان كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها ، وهو اصل في شهادة القامم والخارص والوزان والكيال على فعل نفسه

وهذا اصل عظيم ، فيجب ان يعرف ، غلط فيه كثير من الناس فان الله سبحانه امر بما يحفظ به الحق فلا يحتاج معه الى يمين صاحبه وهو الكتاب والشهود لئلا يبعد الحق او ينسى ويحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكر اما جموداً او نسياناً ، ولا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل الا هذه الطريق التي أمره ان يحفظ حقه بها

(الى ان قال)

والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق البتة على شهادة ذكرين لافي الدماء ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في الحدود بل قد حد الخلفاء الراشدون والصحابة رضي الله عنهم في الزنا بالحبل وفي الخمر بالرائحة والقيء وكذلك اذا وجد المسروق عند السارق كان اولى بالحد من ظهور الحبل والرائحة في الخمر ، فهذا محض الفقه والاعتبار ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت الذي بين اقوالهم واقوال من بعدهم كالتفاوت الذي بين القائلين

(والمقصود) ان الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يرد خبر العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل موضع اخبر به كما قبل شهادته لابي قتادة بالقتيل ، وقبل شهادة خزيمه وحده ، وقبل شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان ، وقبل شهادة الامة السوداء وحدها على الرضاغة ، وقبل خبر تميم وحده وهو خبر عن امر حسي شاهده وراه فقبله ورواه عنه ، ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلا منهما عن امر مستند الى الحس والمشاهدة فتميم شهد بما رآه وعائنه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره ، فأى فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر رآه وعائنه يتعلق بشهود له وعليه وبين ان يخبر بما رآه وعائنه مما يتعلق بالهموم ،

عمر : البينة على المدعي : وان كان هذا قد روي مرفوعاً المراد به الك ما يبين الحق من شهود او دلالة ، فان الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي ادلة عليه وشواهد له ، ولا يرد حقاً قد ظهر بدليله ابدأً فيضيع حقوق الله وعباده وبعطلها ، ولا يقف ظهور الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق او رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن سجدته ودفعه كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة ويده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس يعدو اثره ولا عادة له بكشف رأسه فيبينة الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي اضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل احد فالشارع لا يهمل مثل هذا البينة والدلالة ويضيع حقاً يعلم كل احد ظهوره وحقته بل لما ظن هذا من ظنه ضيعوا طريق الحكم فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين وصار الظالم الفاجر ممكناً من ظلمه ونجوره فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم عليّ بذلك شاهدان اثنان فضاعت حقوق كثيرة لله و لعباده وحينئذ اخرج الله امر الحكم العالمي عن ايديهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخره ويحصل به العدوان تارة والعدل اخره ، ولو عرف ماجاء به الرسول على وجه اسكان فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان

وقد ذكر الله سبحانه نصاب الشهادة في القرآن في خمسة مواضع فذكر نصاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور ، واما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين في الاموال فقال في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في التحمل والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لا في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا شيء وهذا شيء ، وامر في الزجر بشاهدين عدلين ، وامر في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين او آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجز بعدهما ما ينسخها

وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحقوق من الشهود ولم يذكر ان الحكم لا يحكمور الا بذلك فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد ويمين ولا بالنكول ولا باليمين المردود ولا باليمين القسامة ولا باليمين اللعان وغير ذلك مما يبين الحق ويظهره وبدل غلي

عند الفقهاء على الثقة وطأينة القلب والامن من التزوير والتخريف وكله متحقق في التلغراف الرسمي والموثوق به
وقد ذكر الفقهاء صوراً جوزوا فيها الشهادة بما لم يره اعتماداً على الثقة بالخبر وناهيك بمقام الشهادة قال في البحر: ولا يشهد بما لم يعاين الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره بها من يوثق به استعساناً دفعاً للحرج وتعطيل الاحكام انتهى فتأمل الشرط وعلته تجده من لباب الفقه وهكذا ما يمثله والله اعلم

الفصل السابع

(في بيان ان الشارح الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البينة الشرعية هي كل ما ابان الحق كما ذهب اليه ثلة من السلف والمحدثين)

يتفرع العمل بالتلغراف المرسل من ثقة حاكم او غيره على مسألة جلية يجب العناية بها واتخاذها دستوراً في سائر الاقضية والاحكام وهي (مسألة البينة الشرعية) وقد جود الكلام عليها الامام ابن القيم الدمشقي رحمه الله في كتابه اعلام الموقعين واطال فاطاب واليك كلامه بحروفه : قال رحمه الله في شرح قول عمر رضي الله عنه : البينة على المدعي واليمين على من انكر : ما مثاله : البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوها بالشاهدين او الشاهد واليمين ، ولا حجر في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص وحملها على غير مراد المتكلم بها ، وقد حصل بذلك للتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص ، ونذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو ما نحن فيه لفظ البينة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى « لقد ارسلنا رسلنا بالبينات » وقال « وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً نوحى اليهم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات » وقال « وما نفرق الدين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة » وقال « قل اني على بينة من ربي » وقال « افمن كان على بينة من ربه » وقال « أم آيتناهم كتاباً فهم على بينة منه » وقال « اولم تأتتهم بينة ما في الصحف الاولى » وهذا كثير لم يختص لفظ البينة بالشاهدين بل ولا استعمل في الكتاب فيهما البينة ، اذ عرف هذا فقول النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي : لك بينة : وقول

(قال بعد ان قدم العلة في ذلك وهي امن التزوير) : مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر قلما يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود وهو اولى بالقبول من دفتير الصراف ونحوه فانهم عملوا به للعرف وذكر العلامة البعلي في شرحه على الاشباه ان الشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشباه ان ابن الشحنة وابن وهبان جزما بالعمل بدفتير الصراف ونحوه لعله امن التزوير كما جزم به البزازي والسرخسي وقاضيان (قال) ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد احوال اهاليها حين نقلها (الى ان قال) فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبة اه وزاد في تنقيح الفتاوي الحامدية قوله : فالخاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهراً اه وهذا مستند ما جاء في مجلة الاحكام العدلية التي عليها العمل في القضاء والفتاوي في مادة (١٠٨١) انه يجوز الحكم والعمل بمضمون الاعلام الذي اعطي من طرف حاكم محكمة بلاينة اه وهكذا مذهب المالكية في شرح التنقيح للقرافي : واما الاعتماد على الخط فهي مسألة ذات اقوال اعتبره مالك في الرواية والشهادة بناء على ان الانسان قد يقطع بصور الحروف وانها لم تبدل بقرائن حالية عنده لتلك الحروف لا يمكن التعبير عن تلك القرائن كما ان المنقذ للفضة والذهب يقطع بجيدها ورديتها بقرائن في تلك الاعيان لا يمكنه ان يعبر عنها وفي فتاوي الشيخ عليش مفتي المالكية بمصر وقد سئل عن اظهر ورقة مكتوباً فيها ان والده اشترى بقية البستان فهل يعمل بها فاجاب : ان كانت الورقة وثيقة قاض وفيها علامة الثبوت عنده عمل بها ولو مات شهودها وجعل حالم اذ الاصل الصحة (تم قال) قال خاتمة المحققين الامير رحمه الله تعالى : الرسوم التي جعلها القضاء الماضون وعليها علامة الثبوت عندهم معمول بها محافظة على قاعدة حفظ الحقوق مع تناول الازمة وتفاني البيئات ولو جعل حالم فان الاصل الصحة وذلك من المصالح العامة في حفظ الاموال : ونقل الشيخ عليش ايضاً عنه في مسائل الطلاق ان وثيقة القاضي التي عليها علامة الثبوت يعمل بها ولو لم توجد شهودها اه وسياتي بعد عن الحائلة ما يؤيده مفصلاً وكذلك حكى حجة الاسلام الغزالي في الوجيز وجهاً للشافعية في اعتماد الخط في الحكم والشهادة اذا كان محفوظاً عنده وامن التحريف وكذا حكى السيوطي في الاشباه وجهاً للشافعية في اعتماد الحاكم الكتاب المحفوظ عنده اذا بعد احتمال التزوير والتحريف كالمختصر والسجل وبه يعلم ان المدار

(ومنها) انه يجوز اعتماد الراوي عَلَى سماع جزء وجد اسمه مكتوباً فيه اذا ظن ذلك بالمعاصرة والتي ونحوهما مما يغلب عَلَى الظن وان لم يتذكر عليه العمل وتوقف فيه القاضي حسين في فتاويه ولا وجه للتوقف فهذه ظنون معتضدة بالقرائن ربما انتهت الى القطع ^(١) اه كلام السبكي في الاشباه والنظائر وذكر امام الحرمين في البرهان ^(٢) انه اذا وجد الناظر حديثاً مسنداً في كتاب صحيح ولم يسترب في ثبوته واستبان انتفاء اللبس والريب عنه ولم يسمع الكتاب من شيخ فهذا رجل لا يروي ما رآه ولكن الذي اراه انه يتعين عليه العمل به ولا يتوقف وجوب العمل عَلَى المجتهدين بموجبيات الاخبار عَلَى ان تنتظم لهم الاسانيد في جميعها والمعتمد في ذلك ان روجعنا فيه الثقة والشاهد له ان الذين كانوا يرد عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعين عليهم الانتهاء اليه والعمل بموجبه ومن بلغه ذلك ان كتاب ولم يكن مخاطباً بمضمونه ولم يسمعه من مسمع كان كالذين قصدوا بمضمون الكتاب ومقصود الخطاب ولو قال هذا الرجل رأيت في صحيح محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله وقد وثقت باشتال الكتاب عليه فعلى الذي سمعه يذكر ذلك ان يثق به ويلجته بما تلقاه في نفسه ورآه او رواه من الشيخ المسموع (ثم قال امام الحرمين رحمه الله) واذا نظر الناظر في تفاصيل هذه المسائل صادف جميعها جارية في الرد والقبول عَلَى ظهور الثقة وانجرامها وهذا هو المعتمد الاصولي فاذا صادفناه لزمناه اه كلامه رضى الله عنه ولو لم يكن في هذا الباب الا كلامه الاخير هذا لكفى . فقد كفى وشفى .

الفصل السادس

(في مأخذ للتفراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البرآآت السلطانية والدفاتر الخاقانية ووثائق النضاة اعني الحجج والاعلامات)

في شرح التنوير — من كتب الخفية — نقلا عن الاشباه انه لا يعمل بالخط الا في صور منها البرآآت السلطانية المتعلقة بالوظائف ومثلها — كما في حواشيه لابن عابدين — منشور القاضي والوالي وعامة الاوامر السلطانية ^(٣)

(١) ليثأمل هذا التفريع نفية الكفاية في هذا الباب وماذا عسي يد العاد من

المدارك والاشباه والنظائر . والحق لا يحصى ماله من ظهير

(٢) نقله العطار في حاشية جمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٨

(٣) هنا موضع الاستشهاد

صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها
اعتمد عليها^(١) كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهم كفار ابعد التدليس (قال)
وكتب الحديث اولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعتمادهم بضبط النسخ وتحريرها
فن قال ان شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد خرق الاجماع
وغاية المخرج ان ينقل الحديث من اصل موثوق بصحته وينسبه الى من رواه ويتكلم
على علمه وغريبه وفقهه (قال) وليس الناقل للاجماع مشهوراً بالعلم مثل اشتهار هؤلاء
الائمة بل نص الشافعي في الرسالة على انه يجوز ان يحدث بالخبر وان لم يعلم انه سمعه
فليت شعري اي اجماع بعد ذلك اه كلام ابن عبد السلام

وقد ذكر السبكي في كتاب الاشباه والنظائر فروعاً جليلة متفرعة على اعتماد الكتابة
(ومنها) ان عمل الناس اليوم على النقل من الكتب ونسبة ما فيها الى مصنفها^(٢) قال
ابن الصلاح : لا يقول قال فلان الا اذا وثق بصحة النسخة والا فيقل بلغني عن
فلان قال السبكي : ومن ثم بعث القاضي بكار شاهدين الى المزي ليشهدا عليه ان
هذا كلام الامام الشافعي في كلام رآه في المختصر فلما شهدا قال الآن وثقت نفسي
(قال السبكي) وهذا كان منه ورعاً وكان في اوائل الحال حيث لم ينتشر كلام
الشافعي انتشاره الآن واما الآن فالتخري في مثل ذلك وسوسة

(ومنها) قال الماوردي والرويانى في آخر الضمان : اذا كتب سفيجة بلفظ الحوالة
ووردت على المكتوب اليه لزمه اداؤها اذا اعترف بالكتاب والدين اعتماداً على العرف
ولتعذر الوصول الى الاداء^(٣)

(ومنها) قال النووي في الاذكار : من كتب سلاماً في كتاب وجب على المكتوب
اليه رد السلام اذا بلغه قاله المتولي والواحدى وغيرهما وزاد في شرح المذهب انه يجب
الرد على الفور وعزاه الى المتولي والواحدى والرافعي
(ومنها) انه يجوز الاعتماد على خط المفتي قاله القاضي حسين في فتاويه

(١) هنا محط الاستدلال (اعنى بعد التدليس) على مسائلنا

(٢) تأمل تعليله بعمل الناس وتذكر ما سبق في الاستدلال بالعرف
والتعامل المصدق لما هنا

(٣) هذا نظير ما عليه عمل الناس من التجار فاضلهم ومفضولهم في التفراف وافتراض
قوله اعتماداً على العرف تفهم المدرك فيه

في هذه الاعصار مما يماثل ما ذكره او يفوقها كالالتعريف الرسمي المرسل من حاكم الى حاكم فاي مانع يمنع من العمل به و ابواب القياس مفتوحة والاشباه والنظائر ثابتة بالاولى اللهم لامانع لذلك فان ماعيت به الحكومات من اقامة الموظفين في ذلك الذين هم بمثابة الشهود واشتراط ما شترطه على مرسل التعريف من حفظ خطه وختمه وتاريخه واسمه واقبه وبلده بذهب كل لبس ولذلك عولت الملوك عليه في اهم مهماتها والتمرع لا يرد امراً ما وجدت فيه حكمته وسر تشريعه سواء كان مماثلاً او اولى منه

الفصل الخامس

(في مأخذ للتعريف الموثوق به مما قاله مشايخ الشافعية امام الحرمين وابن برهان والاستاذ ابو اسحق الاسفرايني وسلطان العلماء العزيز بن عبد السلام والماوردي والرويانى والنووي والقاضي حسين والسبكي في ان مرجع القبول او الرد للكتب وال اخبار والرسائل الى ظهور الثقة او انحرافها)

قال ابن برهان في الاوسط ^(١) : ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يقوقف العمل بالحديث على سماعه بل اذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وان لم يسمع وحكى الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة وانه لا يشترط اتصال السند الى مصنفها وذلك شامل لكتب الاحاديث والفتوة وقال الطبري : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له ان يرويه ويحتج به : وقال قوم من اصحاب الحديث : لا يجوز له ان يرويه لانه لم يسمعه : وهذا غلط وكذا حكاه امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ورده

وكتب الشيخ عز الدين بن عبد السلام جواباً عن سؤال : واما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو اولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح ^(٢) المتعلقة بها . وقد رجع الشارع الى قول الاطباء في

(١) المطار على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٠

(٢) تأمل عل عز الدين ابن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء ومطابقتها لما كثر من مثله في هذه المسألة بنظير ما قاله واحمد الله على الموافقة

عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي شهدت عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة واباس بن معاوية والحسن وثامة بن عبد الله بن انس وبلال بن ابي بردة وعبد الله بن بريدة الاسلمى وعامر بن عبدة وعياد بن منصور يجيزون كتب القضاة بغير محضر من اليهود فان قال الذي جئ عليه بالكتاب انه زور قيل له اذهب فالتمس المخرج من ذلك (١) واول من سأل على كتاب القاضى البيهقي ابن ابي ليلى وسوار بن عبد الله، وقال لنا ابو نعيم حدثنا عبيد الله بن محرز قال جئت بكتاب من موسى بن انس قاضى البصرة واقمت عنده البيهقي ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة وجئت به القاسم بن عبد الرحمن (٢) فاجازه انتهى كلام البخاري

قال الامام ابن بطلال رحمه الله في شرحه : ما ذكره البخاري عن القضاة من التابعين من اجازة ذلك جعتهم فيه ظاهرة من الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الملوكة ولم ينقل انه اشهد احداً على كتابه (قال) ثم اجمع فقهاء الامصار على ما ذهب اليه سوار وابن ابي ليلى من اشتراط اليهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدماء والاموال اه ومراده بالاجماع اتفاق ائمة الفتوى المتأخرين عن عصر من تقدم ذكره من التابعين لا الاجماع الحقيقي كيف وقد ذهب الى خلافه عشرة من التابعين وهم الذين عددهم البخاري كما رأيت ووافقهم الامام ابو ثور كما نقله ابن قدامة في المغني فهل ثمة اجماع بعد خلاف هؤلاء على ان مذهبوا اليه هو الاظهر حجة كما قاله ابن بطلال قال الحافظ ابن حجر : والفرق بين الشهادة على الخط وبين كتاب القاضى الى القاضي في ان القائل بالاول اقل من القائل بالثاني تطرق الاحتمال في الاول وندوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة ولذلك ذاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم اه

ومن قول ابن حجر : لبعد احتمال التزوير على القاضي الخ . يعلم ان المدار في اشتراط معرفة خطه وختمه او الاشهاد عليه انما هو الوثوق ودفع التهمة ولا طريق لذلك . وقتئذ الا ما ذكره اما وقد اوجد الحق تعالى من مظاهر قدرته ما تقف به على اليقين

(١) اي اطلب الخروج من عهدة ذلك اما بالقدح في البيهقي بما يقبل فتبطل الشهادة واما بما يدل على البراءة من المشهود به اه فتح الباري
(٢) وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز وكان لا ياخذ على القضاء اجرا وكان ثقة صالحاً وهو تابعي اه فتح الباري

طريق في افهام المراد كالعبارة تجدها جميعها منطبقة على التلغراف الموثوق به اشهد الانطباق وقد تقرر ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا وفي فتاوى الامام الغزالي: (١) السؤال الخامس والعشرون : هل يصح ان يتعقد البيع من الغائبين بالمكاتبة كما يصح ان يكتب الى المرأة بالتخيير ويعتبر مفارقة المکتوب اليه مجلسه (والجواب) انه يصح البيع بالمكاتبة واذا قبل المکتوب اليه ثبت له الخيار في مجلس القبول ويتمادي خيار الكاتب ايضاً الى ان ينتقطع خيار المکتوب اليه حتى لو حفظ فيه التاريخ وظهر ان الكاتب بالايجاب كان قد رجع عن الايجاب والعقد قبل مفارقة المکتوب اليه المجلس يصح رجوعه اه

الفصل الرابع

(في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي)

لفقهاء المذاهب عليهم الرحمة باب متعدد الفصول في حكم كتاب القاضي الى القاضي وقد استدلوا على مشروعيته بالاجماع وسنده آية « اني التي كتاب كريم انه من سليمان » وما تواتر من كتابة النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر والنجاشي وملوك الاطراف يدعوم الى الاسلام وكتابته الى عماله وسعاته ثم ان الحاجة داعية الى قبوله فان من له حقاً في بلد غير بلده لا يمكنه اثباته ولا مطالبته الا بكتاب القاضي وذلك يقضي وجوب قبوله هذا ما ذكره في مشروعيته نقلاً وعقلاً

ثم ان اكثر ائمة الفتوى ذهبوا الى انه يشترط ان يشهد بكتاب القاضي الى القاضي شاهدان عدلان وانه لا تكفي معرفة خط القاضي وختمه وذهب ابو ثور وكثير من التابعين الى انه ان كان يعرف خطه وختمه قبله بدون اشهاد قل الامام البخاري في صحيحه في كتاب الاحكام (باب الشهادة على الخط المختوم ولا يجوز من ذلك وباضيق عليه وكتاب الحاكم الى عماله والقاضي الى القاضي) وقد كتب عمر الى عامله في الحدود وكتب عمر بن عبد العزيز في سن كسرت (٢) وقال ابراهيم : كتاب القاضي الى القاضي جائز اذا عرف الكتاب والخاتم : وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروى

(١) كتاب نفيس موجود في مجموع فيه فتاويه وفتاوى حسين وفتاوى ولي الدين العراقي في فقه التافعية عدد ٣٧٤ من المكتبة المموية في دمشق بالترتبة الظاهرية (٢) اي كتاباً اجاز فيه شهادة رجل علي سن كسرت اه فتح الباري

القلب في الجملة وهذا الفرع من ادهش الفروع التي تؤيد مسألتنا او تجبل الحكم فيها بالاولى منه لانه في حقوق المباد وفي الاشباه والنظائر للسيوطي حكاية قول في حل النكاح بالمكاتبة وعبارته في (القول بالكتابات) هذه : واما النكاح ففيه خلاف مرتب والمذهب منعه بسبب الشهادة فلا اطلاع للشهود على النية ولو قالوا بعد الكتابة نوينا كان شهادة على اقرارهما لا على نفس العقد ومن جوز اعتمد الحاجة . وحيث جوزنا انعقاد البيع ونحوه بالكتابة فذلك في حال الغيبة فاما عند الحضور بخلاف مرتب والاصح الانعقاد . وحيث جوزنا انعقاد النكاح بها يكتب زوجته بنتي ويحضر الكتاب عدلان ولا يشترط ان يحضرهما ولا ان يقول اشهدا فاذا بلغه يقبل لفظاً او يكتب القبول ويحضره شاهدا الايجاب ولو كتب اليه بالوكالة فان قلنا لا يحتاج الى القبول فهو ككتابة الطلاق والا فكالبيع ونحوه . ولاية القضاء كالوكالة فالمذهب صحتها بالمكاتبة وكذا يقع العزل بالكتابة الى آخر ما بسطه رحمه الله

وفي الدر — من فقه الحنفية — ومن شرائط الايجاب والقبول في النكاح اتحاد المجلس لو حاضرين : قال ابن عابدين احتز به عن كتابة الغائب لما في البحر ان قراءة الكتاب بمنزلة خطاب الحاضر فاتصل الايجاب بالقبول فصح : وفي الدر ايضا : وشرط سماع كل من العاقدین لفظ الآخر : قال في الحاشية اي ولو حكما كان كتاب الى غائبة لان قراءته قائمة مقام الخطاب

وفي الافتناع وشرحه — من كتب الخابلة — وان كتب صريح طلاقها بما يتبين وقع الطلاق وان لم ينوه لان الكتابة حروف يفهم منها الطلاق اشبهت الاطلاق ولان الكتابة تقوم مقام قول الكاتب بدليل انه عليه الصلاة والسلام كان مأموراً بتبليغ الرسالة فيبلغ بالقول مرة وبالكتابة اخرى ولان كتاب القاضي يقوم مقام لفظه سيف اثبات الديون ويتوجه عليه صحة الولاية بالخط ذكره في الفروع اه

وفي المنهج وشرحه — من كتب الشافعية — ومن الكتابة كتابة من ناطق او آخرس فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية (قال الزيادي) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بجبر او نحوه او نقر صورة الاحرف في حجر او خشب او خطها على ارض فلو رسم صورتها في هواء او ماء فليس كناية في المذهب اه

ما علل به شارح الافتناع من العال الثلاث وما علل به شارح المنهج من ان الكتابة

المشاهدة لما يحقق المراد منه مثلاً يبرق من عاصمة الخلافة صانها الله الى بلدة ما بتعيين وال عليها او قاض او قائد فلا يلبث ان يحقق الخبر الخبر وهكذا منذ اسس الثغر الى عهدنا هذا الى ما شاء الله في كل الامور الرسمية التي تبرز الاحكام بها الى البلاد او القرى فلم يبعد في تفرقاتها الرسمية اختلال او مين ولما دل العقل على ان التجربة مفيدة لليقين في مثل ذلك وانها ارقى في افادته من خبر الواحد في غيره كان مستحيلاً في قواعد الشريعة السمحة رفضه وقد عول الفقهاء في كثير من الاحكام على التجربة حتى اعتمدوا في اوقات الصلوات على الديك المحرب فقالوا يعول على صوت الديك المحرب اي الذي جربت اصابته للوقت بحيث غلب على الظن عدم تحلفه فمن جهل الوقت لعارض غيم او حبس او غير ذلك وسمع صوت الديك واداه اجتهداه الى ان صياحه في الوقت صلى اعتماداً على التجربة وهكذا شرع حل الصيد المقتول بالجوارح المعلمة وهي التي تنزجر بزجر صاحبها وتسترسل بارساله ولا تأكل من فريسته اذا تكرر ذلك منها بالتجربة قال الغزالي في الوحي: وليتكر منه ترك الاكل مراراً حتى يظهر به تعلمه : وللمجربات في الفروع مسائل لا يأتي عليها الحصر ومردّها الى الثقة وطأ نيتة القلب

(الهصل الثالث)

(في مأخذ للتفراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل واعتدادها وتزوجها به وبكتابه وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكسابة)
في الدر المختار — من كتب الحنفية الشهيرة — في اواخر باب العدة عن الجوهرة ما نصه : اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثاً او اتأها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج : وفي حاشية رد المحتار ان قيد الثقة ليس بشرط كما في الوالوية وفي جامع الفصولين : اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطليقها حل لها التزوج . ولو سمع من هذا الرجل آخر له ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب . اخبرها عدل او غير عدل فاتها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدري انه كتابه او لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس بالتزوج انتهى . فتأمل كيف عولوا على خبر واحد من غير عدل او مع فقد يقينها به في حل عقدة النكاح وناهيك بها من عقدة ما اقواها وعروة ما اوثقها واباحوا لها التزوج بخبر زوجها مع انها لم تصل في الخبر الى حق اليقين عملاً بغلبة الظن وطأ نيتة

لاداء الصلاة كاعتماده على علم بنفسه بل صرحوا بما هو اقوي من ذلك فقالوا : اذا اخبره ثقة عن علم لا يجوز الاجتهاد لان محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين هو قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور او بعلم نفسه واما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكر ومتنضى كلام الروضة — الامام النووي — العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بنفسه : كذا نقله البيهقي في حواشي شرح المنهج في باب اوقات الصلاة فانت ترى ان خبير الثقة بدخول الوقت اكتفى به في اداء فريضة الصلاة اذا كان يخبر عن علم وهكذا تنازاع الثقة المخبر عن يقين دخول الشهر بالرؤية ينبغي ان يمتد قوله اذ لا فارق ما دام المخبر ثقة في دخول وقت الفريضة — الصلاة والصوم — لا بل زادوا ان لا اجتهاد ولا توقف في الامر بعد كون المخبر ثقة لحصول العلم وهل بعد العلم من مطالب وهذا هو الفقه في الحقيقة فرضي الله عن الفقهاء

(الفصل الثاني)

(في مدرك للاستيقان بالتلغراف الرسمي مما قرره في المجلات)

قرر علماء الميزان (المنطق) في بحث مواد الحجج ان من انواعها اليقينية المجلات وهي القضايا التي يحكم العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو ان الوقوع المتكرر على نزع واحد لا بد له من سبب

قال التناخي زين الدين في البصائر النصيرية : واما المجلات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الازكار قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً لما اطرد في اكثر الامور وهذا مثل الحكم بان السقمونيا (نبات معروف) مسهل للصغراء فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعاً تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو اما شرب السقمونيا او امر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم او لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المكرر عليه التجربة مسهل للصغراء اه وهكذا يدل في التلغراف الرسمي فانه مسلم المصدق متيقن الفخوى بواسطة تكرار

(الفصل الخامس عشر)

(في سرد ادلة اخرى يحتاج بها للعمل بالتلغراف)

من ادلة الشرع المعروفة في الاصول (الاخذ بالاحتياط) و (قول الاكثر) و (فعوى العالم) بالنسبة للعامة و (شهادة القلب) لحديث : استفت قلبك : وكلها عدا عما قدما من البراهين مما يصح للمجتهد ان يستدل بها لصحة العمل بالتلغراف لقوتها وظهورها فيه والله الهادي

❖ الباب الثاني ❖

(في مدارك وماخذ فروعية لمسألة التلغراف وتحتة فصول)

(الفصل الاول)

(في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها)

في الاقتناع وشرحه من كتب الحساب ان من اخبره مخبر عارف بدخول الوقت عن يقين قبل قوله وجوباً ان كان ثقة (لانه خبر ديني فقبل فيه قول الواحد كالرواية) او سمع اذ ان ثقة (يعني انه يلزم العمل باذان ثقة عارف لان الاذان شرع للاعلام بدخول وقت الصلاة فلو لم يخبر بتقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الاذان لها ولم تزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم فاذا سمعوا الاذان قاموا الى الصلاة وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة للوقت ولا اجتهاد فيه من غير تكثير فكان اجماعاً) وان كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات (وهو العالم بالتسيير والساعات والدقائق والزوال) او كان يؤذن بتقليد عارف بالساعات عمل باذانه اذا كان في الغيم وغيره

وقسم فقهاء الشافعية مراتب الوقت الى ثلاثة (الاولى) العلم بنفسه (قالوا) وفي مرتبته اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في الصحو فيتميز الشخص بين هذه الثلاثة (قالوا) وفي معناها المزالة^١ والساعات والمناكب الصحيحة كما نقله المجيرمي في حواشي المنهج

وصرح فقهاء الشافعية ايضا ان من اخبره ثقة بدخول وقت الصلاة اعتمد قوله

(١) المزالة آلة للمجهمين يعرف بها زوال الشمس والجمع مزاول اه تاج العروس

من الانتحار لان الامة التي لا تعتمد في هذا العصر انما تقتل نفسها بيدها
ولنورد لك مثالا على اهمية الخبر بالتلغراف لتعلم انه منافع المصالح العظمى ومدرأة
المفاسد الكبرى وانه من الاسباب الحيوية للدول في هذا الزمان وبفقد سلامتها
فضلا عن سعادتها

لما حصلت كائنة مصر وثار العراييون على الخديوي توفيق وقررت الدولة الانكليزية
انزال عساكرها في القطر المصري بمحجة المحافظة على مصالحها المالية وتأيد سلطة
الخديوي ارسلت اسطولها الى بحر الاسكندرية وابلغت الدولة العلية بانها عازمة على
ضرب المدينة بالمدافع وكان عبدالرحمن باشا صدراً اعظم فاستعفى السلطان السابق من
منصبه اقراراً بعجزه عن حل هذه المعضلة مع الانكليز فاستدعى السلطان سعيد
باشا الملقب بكوجك وجعله صدراً وفوض اليه حل المسألة بما بقي الاسكندرية من
الضرب والقطر المصري من انزال الجنود الانكليزية فقال سعيد باشا انه لا يعلم
شيئاً مما دار بين الدولتين بهذه المسألة وانه لا بد له من الاطلاع على الاوراق
السياسية المتعلقة بها والتمس اعطاء فرصة ٢ ساعة لاجل الاطلاع عليها فلما اطلع على
ما هناك رأى وجه التسوية وكشف به سفير الدولة الانكليزية واقنعه بقبوله فلم يمكن
السفير التعتن فيه وابدى الرضا عملاً بالحقوق الدولية فطلب منه سعيد باشا اشارة
تلغرافية الى امير البحر سيمور بالتوقف عن ضرب الاسكندرية فكتب له امرأ
تلغرافياً وذهب ناظر الخارجية العثمانية بنفسه الى بيت التلغراف لاجل سحبه منه فوجد
الملك مقطوعاً وضربت الاسكندرية قبل وصول الامر وحل بالاسلام هذا الرزء
الجسيم بقطع سلك التلغراف عمداً او اتفاقاً وفانت تلك المصلحة العظمى التي لا يجهل
مكانتها أحد . هذا مارواه الثقات عما جرى يوم هذه النازلة وعلى فرض لم تكن هذه الرواية
بتمامها صحيحة أفلا يوجد امثال كثيرة لوقوع الطامات الكبرى بفوت التلغراف كأن
تعاظم الفتنة في قطر من اقطار الاسلام قبل وصول الانباء البرقية التي لو امكن وصولها
في حينها لا يمكن رتق الفتق قبل اساعه او يبين عضون من اعضاء جسم المملكة الاسلامية
بعدم ورود اخبار اقتطاع العدو لياه في حينه ولو ورد ذلك الخبر في وقته لما فائته النجدة
المؤدبة الى بقاء الاتصال في الله من هؤلاء الذين بلغ بهم الجمود الى المكبرة في هذه
المحسوسات وفوق ادلتهم الواهية وشبههم السخيفة الحقيقة الظاهرة والمصلحة المرسلة
وحفظ كيأن الامة وتدمر اه كلامه بحروفه

وذكر الامام السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر في المسألة الثالثة في فروع الاعتماد على الخط والكتابة في الفرع التاسع ما مثاله : قال الماوردي والرويانى : لو كتب له ورقة بلفظ الحوالة ووردت على المكتوب اليه لزمه اداؤها اذا اعترف بدين الكاتب وانه خطه اراد به الحوالة ويدين المكتوب له فان انكر شيئاً من ذلك لم يلزمه ومن اصحابنا من الزمه اذا اعترف بالكتابة والدين اعتماداً على العرف ولتعذر الوصول الى الارادة اه وتعاليل بعض الاصحاب الشافعية المذكور ينطبق تمام الانطباق على مسائلنا في التاخراف اعني العرف وتعذر الوقوف على الارادة الا به وبالله التوفيق

الفصل الرابع عشر

(فى الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتاخراف)

قال بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة ما مثاله :
مما يوجب العمل بالتاخراف لزوم ملاحظة المصلحة العامة وقد جاءت الفتوى بالمصالح المرسلة باجماع المذاهب الاربعة واية مصلحة للامة اعظم من التواصل بسرعة البرق وايقاف القاضي على اخبار القاضي بحيث يصيران متدانيين ارواحاً وان كنا متنائمين اشباحاً وفي هذا التواصل من ربط اوصال الامة بعضها ببعض وتقوية جسمها ما لا يخفى على احد ولا يمارى فيه الا من حرمه الله العقل السليم . هذا مع تعامل الامم المجاورة للامة الاسلامية كلها بالتاخراف واعتمادها عليه واستمئنائها بثمرات هذا الاختراع البديع وكونها مترابطة متواصلة بسببه ترابط الجسد الواحد لا ينبض فيه عرق الا شعر محرخته مجموع الجسد فلنتصور هذه الامة معتزلة التاخراف من دون الامم وهي محيطة بها ؛ لاخبار السريعة والمواصلات البرقية وهذه الامة معتمدة على رفضها على تأويل الشدة فى التحري أفلا تكون النتيجة هي سقوط هذه الامة فى مهواة الدمار وتقلب الامم عليها من جميع الاطراف بحيث تذهب هي ضحية الجمود وهي تظن انها انما تعمل بالشرع والشرع بريء من كل ما يؤول الى الدمار . انظروا لوجاء نأى بركي بورود العدو ثغراً من ثغور الاسلام بعد اياماً عن العاصمة وتختلف المسلمون عن سد ذلك الثغر بالعساكر توفقاً عن العمل بموجب خبر التاخراف وتحرياً للخبر على السن الثقات من الشهداء الخ أفلا تكون النتيجة هي سقوط ذلك الثغر وما جاوره فى يد العدو وربما كان ذلك سبباً الى وقوع الملك كله فى الخطر والعياذ بالله نعم انه لا شيء اشبه بهذا التعتت فى التاخراف

ما بقي بما ثبت فيه الحكم قطعاً او ظناً ونقمة البحث في المطولات

الفصل الثالث عشر

(في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلغراف)

من المجمع التي عول عليها المجتهدون فيما لا يخص من المسائل العرف والعادات حتى عدت من ادلتهم في الاصول وليست خاصة بمذهب بل هي عند الاستقراء عامة قال القراني في شرح التتميم : ينقل عن مذهبننا (يعني المالكية) ان من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسله وسد الذرائع ثم اوضح انها مشتركة بين المذاهب ومراده بالعوائد العرف (قال) العوائد والعادة غلبة معنى من المعاني على الناس في اقليم او في سائر الاقاليم (قال) فهذه العادة يقضي بها :

وفي شروح المنار من اصول الحنفية : العرف ما اشتهر بشهادة العقول وتلقاه الطباع السليمة بالقبول ، والعادة ما استمر الناس عليه وعاودوه مرة بعد اخرى : وفي مجامع الحقائق من أصول الحنفية للعلامة الخادمي في القواعد الكلية من خاتمه ما مثاله : الخامسة استعمال الناس حجة يجب العمل بها قال شارحه كذا نقله المصنف عن التلويح كما يقال العادة محكمة والاصل فيه ما رواه احمد في كتاب السنة « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله تعالى حسن » وفي شرح مجامع الحقائق ايضاً : ان التعارف والتعامل بمعنى واحد يذكر احدهما في بعض الكتب والاخر في بعضها ، والتعامل هو استعمال الناس فيما بينهم بالاخذ والاعطاء وغيرهما (ثم قال) التعامل في زمن الاجتهاد ان كان كلياً فاجماع عملي وان كان — ابلدة خاصة — فكذا هو اجماع عملي عند بعض والاصح لا يكون اجماعاً بل يعتبر ذلك التعامل الخاص فيما لا نص فيه لللاحق بالكلي او لرجوعه الى نص . والاصح ان التعامل الكلي في غير زمن الاجتهاد معتبر فيما لا نص فيه كالتمتع الكلي في زمنه ولهذا قالوا استعمال الناس حجة (ثم قال) والحقه بعضهم صاحب المراء وكذا المصنف في الاجماع لانه لما كان مدار حجية الاجماع الشرعي — وهو عصمة الكل عن الكذب — هو مدار حجية التعامل والعرف الحق بالاجماع العملي اه

فانظر قوة العرف والتعامل في مذهب الحنفية رحمهم الله حتى أوصله البعض منهم الى الاجماع العملي تجده مأخذاً جلياً لمسألة التلغراف

قولي (فالجواب) ان مقنضى ما ذكره الاصوليون من انه يعتبر في كل فن اجماع اهله
الاخصائيين فلا مانع من القول بذلك فان اهل الحل والعقد من كبار العلماء والوزراء
الذين عنوا بنظام التلغراف ما أجمعوا عليه الا ليقينهم به وتجربته واختصاصهم بمزاولة
المخابرة به التي صحت وصدقت فيما لا يحصى وان كان غيرهم لم يقف على هذا العلم فانه لا
يضر في اجماع اولئك قال الامام القرافي في التقييد في بحث المجمعين : والمعتبر
في كل فن اهل الاجتهاد في ذلك الفن وان لم يكونوا من اهل الاجتهاد في غيره :
وقال في شرحه : واما ان العبرة باهل ذلك الفن خاصة فلان غير اهل ذلك الفن
كالعوام بالنسبة الى ذلك الفن والعام لا عبرة بقولهم اه

الفصل الثاني عشر

(في الاستدلال على العمل بالتلغراف بالاستقراء)

يعول كثير من الائمة المجتهدين على الاستقراء في الاستدلال على الحكم كما قيل به
في اكثر الخيض وأقله وغالبه وغيره وقد عال صاحب مفاتيح الاصول كون الاستقراء
حجة بمحصول رجحان الاعتقاد من التبع في اكثر الجزئيات (قال) ولولم يكن الاستقراء
مفيداً للظن لما جاز الاعتماد عليه في اللغات والعاود كما لا يجوز الاعتماد على غيره مما
لا يفيد والتالي باطل كيف واكثر انتظام المعاش مبني عليه

(ثم قال) الظاهر ان الاستقراء المفيد للملم يس من محل البحث بل هو حجة بالاتفاق اه
وقال الغزالي في المستصفي : الاستقراء ان كان تاماً صالح للقطعيات وان لم يكن تاماً
لم يصلح الا للفيقيات لانه معها وجد الاكثر على نمط غاب على الظن ان الآخر كذلك اه
ومنه يعلم ان التلغرافات الرسمية والموثوق بها يحصل منها العلم بمضمونها او الظن
الراجح فيتبعها العمل بها بدليل الاستقراء المذكور فان من استقرأها — اي الرسمية
والموثوق بها — يجد انها لا يكذب مصداقها في سائر افرادها او اكثرها ولولا ذلك لما
اعتمد عليها في مهمات الاحكام وفي المعاملات وذلك مما لا خفاء فيه

وقد فرق بين الاستقراء عند الاصوليين والمناطق بان المقصود بالذات بالاستقراء
عند المناطق الحكم على الكل بخلافه عند الاصوليين فانه الحكم على الجزئ لاعتلق
غرضهم باحكام الجزئيات وبانه لا بد من الحصر حقيقة او ادعاء عند المناطق والا لما
ثبت الحكم للكل حقيقة او ادعاء بخلافه عند الاصوليين فانه يكفي قضاء العادة بالحق

التلغراف الذي يرسل اليها في ذلك اليوم فالتلغراف الذي يرد من العاصمة بتعيين الخليفة ايده الله لا تلبث الامة على اثر وروده ان تسلم ببيعة الخليفة عن طوع ورضا منها وتقبل خلافته وامرته العامة على الامة ويقوم الشعب بالاحتفالات التي اعتادها ويهتف له ولا اجماع اعظم من هذا الاجماع المتجدد الذي سنده التلغراف الموثوق به اذا طبقت عليه الامة كلها بلا خلاف ولا تكبر وهذا ما نبحث فيه ونعنيه فكما لا يتصور التوقف فيما ذكرناه فكذلك يقال في كل ما شاكلة مما يوثق به

(ومن ذلك) اجماع الحكام على اختلاف طبقاتهم وقضاة الاسلام والمفتين في سائر البلاد على قبول التلغراف الرسمي الذي يرد اليهم في اي امر والعمل بمقتضاه بدون تأخير اجماعاً لا تردد فيه ولا ارتياب وكم يهرق شيخ الاسلام في العاصمة الجليلة الى الولايات وغيرها بال عزل والنصب لكثير من القضاة ومعلوم ما يتبعهما من الاحكام فان الموظف بالتلغراف لا يحصى ما يمر عليه من القضاء في الانكحة والمعاملات وقد يدخل رمضان فيكم بدخول الشهر ويأمر بالصوم وكل ذلك احكام شرعية ينفذ الحكم بها شاعة بين العلماء واهل الحل والعقد من غير تكثير فهل ثمة اجماع اقوى من ذلك

(ومن ذلك) اجماع الفقهاء في سائر البلاد على الوثوق بالتلغراف في الوفيات فيقومون بما يقتضيه من الصلاة على المتوفى غائباً وتعزية اهله وهذا في باب العبادات ولا يختص ذلك بالامة بل الفقهاء هم الذي يحثون بسببه الناس على الصلاة على المتوفى غائباً ويحضرون مجامع التعزية في مقدمة الناس ويثقون به في الاخبار عن المسافرين في السراء والضراء فكما ابرقوا عبارات التهنئة في المبشرات وكما قبلوا به الحوالات والاعطيات وكما أرسلوا مند شكاويهم وتظلمهم الى الرؤساء في العاصمة وكما عولوا عليه في أمور يعرضونها الى المشيخة الاسلامية وماذا يحصي العادة وهو أظهر من شمس واذواً من نهار ولا تزال الناس تروي عنهم ذلك في الصحف الاخبارية في سائر البلاد وهكذا فقهاء التجار وعلماؤهم وصالحوهم وورعوهم كلهم لهم طوابع خاصة وعوانين معروفة وضعوها ليسهلوا بها التعرف بهم في الاخذ والعطاء والبيع والشراء والقرض والاستقراض وعقد التعامل في الشركات والحوالات وسائر شؤون التجارة وكما خشى تاجر من تأخر جواب تلغراف خسارة فادحة كما نال من الاسراع ارباحاً وافرة وكل ذلك واقع يحفظ التجار فيه نوادر عديدة

(فان قلت) هذا اجماع فعلي سنيته فهل يمكن ان يدخل في التلغراف اجماع

لفظ العلم في المحاورات جزم بان اطلاق لفظه على ما يحصل به الجزم عند حقيقته وانه كلي يقال على افراده بالتشكيك وان تخصيصه باليقين فقط اصطلاح حادث لاهل المنطق دون اهل اللغة لبناء اللغة على الظواهر دون التدقيقات واللم بهذا المعنى قد اعتبره الاصوليون والمتكلمون في قواعدهم اه فاحفظه فلا اخطاك تظفر به في غيره

(الفصل الحادي عشر)

(في الاحتجاج بالاجماع على قبول التغراف في ارتقاء الخليفة ايده الله على كرمي الخلافة وفي اوامر الحكم بلا تكثير)

قال القرافي : حقيقة الاجماع اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور ونعني بالاتفاق الاشتراك اما في القول او الفعل او الاعتقاد قال امام الحرمين : فاذا اجمعوا على فعل دل اجماعهم على اباحته ما لم تثم قرينة دالة على الندب او الوجوب اه وفي جمع الجوامع وحواشي : الاجماع يكون في امر ديني وديني وعقلي : والديني ما يتعلق بمصالح الدنيا كتندير الحروب وامور الرعية ولا بد ان تتعلق به الاحكام الشرعية حتى يدخله الاجتهاد . وانما شمل الاجماع الديني العموم ادلة الاجماع فتحرر مخالفته لانه متى وقع الاجماع علم ان خلاف ما اجمعوا عليه خطأ يترتب عليه الضرر والالم يجمعوا على خلافه . (فان قلت) هو حينئذ شرعي (قلت) لا يفرق الضرر المترتب على خلاف ما اجمعوا عليه من خطاب الشارع والحاصل ان الاجماع انما هو على تعيينه لا الاضرار فيه وتعيينه ليس في كلام الشارع وان كان في كلامه النهي عن الضرر ففرق بين المتامين اه يعني انه ديني باعتبار خصوصه وشرعي باعتبار اندراجہ تحت كلي من كليات الشريعة وعموماتها فتسميته بالديني بالاعتبار الاول تمهيداً للاقسام اذا عرفت ما قاله الاصوليون في الاجماع تبين لك تحققه في انواع من التغراف (فمن ذلك) وهو اقوى انواعه واعظمها ما اجمعت عليه الامة الاسلامية كلها وتلقته بالتبوت جميعها منذ ظهر التغراف من العمل بمقتضى التغراف الذي يرسل من عاصمة الخلافة صائباً الله تعالى الى سائر البلاد بدوء الخليفة الاعظم ايده الله تعالى سرير الخلافة الجليلة ودعوى العلماء والامراء لابلغ مضمون التغراف المنو به وضرب المدافع حسب العادة للاعلام والاشهار وامر الخطباء بالدعاء له بالتأييد والتسديد في الجمع والاعياد واقامة الاحتفالات المألوفة في بلاد المملكة كلها في يوم واحد بواسطة

على الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة فانا تقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد ونجده من انفسنا وجداناً ضرورياً لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحف بمثل هذه القرائن بل بما دونها فانا نجزم بصحة مضمونها من حيث لا يخالجننا في ذلك ريب ولا يعترينا فيه شك

(لا يقال) قد يقع الخطأ وهو غير ممتنع عقلاً وواقع عادة ومع احتماله لا يقتضي العلم (لانا نقول) مجرد ظهور الخطأ احياناً لا يمنع من حصول العلم فيما لم يظهر عادة ولو كان ذلك مانعاً لادى الى القول بامتناع حصول العلم العقلي والعادي لامكان ظهور الخطأ في كل منهما وذلك مما تحكم البديهة ببطلانه (وبالجملـة) فانكار حصول العلم من الخبر المحفوف بالقرائن مطلقاً خلاف البديهة

(ولا يقال) لو كان ذلك مفيداً للعلم لوجب القـطـع بتخطئة من يخالفه بالاجتهاد وهو خلاف الاجماع (لانا نقول) نلتزم بالتخطئة ولو وقع لم يجوز مخالفته بالاجتهاد ، والاجماع المدعى على خلاف ذلك ظاهر الفساد وهذا التحقيق لم نره لغيره رحمه الله ومنه يعلم ان خبر التغراف الرسمي لكونه انضم اليه انه من حاكم لا يجبر الا بالجد ولا يبرق الا بالعلم مما فيه صلاح الحكومة واحوالها لذلك كان مفيداً للقطع بلا ريب ترى العاصمة تبرق بنولية حاكم الى بلدة ما ثم لا يلبث اهلوها ان يروه قدم وهكذا في غيره وامثاله مما لا يحصى في كل يوم فهل يمكن ان يقال ان خبر هذا التغراف لا يفيد العلم كلاً وهكذا يقال فيما يبرقون به باسمائهم واختامهم أو بالأرقام (المعروفة بالشفير) فانها لا يمكن ان يتناولوا تصحيف او تحريف ولا ان تدل على غير المراد بوجه ما فافادتها العلم من الخبر الظواهر ووضح الواضحات

وفي المفاتيح : المراد بالعلم في قولهم الخبر يفيد العلم : هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهذا يسمى اليقين وبطلق ايضاً على ما تسكن اليه النفس ونفصي العادة بصدقه وهذا يسمى العلم العادي ويحصل بخبر الثقة الضابط التحرز عن الكذب وغير الثقة اذا علم من حاله ان لا يكذب اودلت القرائن على صدقه وليس له ضابط بل مداره على ما يحصل به التصديق والجزم (قال) وهذا هو الذي اعتبره الشارع في ثبوت الاحكام عند الرعية ووجب عليهم العمل بها عند حصوله لهم كما يرشد اليه موضوع الشريعة السمحة وقد عمل الصحابة بخبر العدل الواحد وبالمكاتبة على يد الشخص الواحد بل بخبر غير العدل اذا دلت القرائن على صدقه ومن نفع كلام العرب ومواقع

الله عنه : اذا ضاق الامر اتسع : قال السيوطي وقد أجاب بها الامام في ثلاثة مواضع منها اذا فقدت المرأة وليها في سفر فقلت امرها رجلاً قال يونس بن عبد الاعلى فقلت له كيف هذا فقال اذا ضاق الامر اتسع اه

ثم ظهر لي بعد كتابة ما تقدم ان هذه المسألة قد نقاس على ما نص عليه تعالى في كتابه — الذي ما فرط فيه من شيء — وذلك من تشريع قبول شهادة الكافر عند فقد المسلم قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : وأمر (تعالى) في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين او آخرين من غيرهم . وغير المؤمنين هم الكفار . والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصيته في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجز بعدها ما ينسخها فان المائدة من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ولا يصح ان يكون المراد بقوله من « غيركم » من غير قبيلتكم فان الله سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله « يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم » ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قوله « من غيركم » ابتها القبيلة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم هذا من الآية بل انما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك اصحابه من بعده اه كلامه وقال ايضاً بعد : وقد أمر الله سبحانه بالعمل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بذلك على نظيره اه

وجلي ان شهادة الكافر انما قبلت في ذلك للضرورة صيانة للختون من الضياع فالعلة التي كان لاجلها تشريع قبول شهادته في السفر تجري في ترجمته اذا اضطر اليها سواء بسواء والله الموفق

(الفصل المباشر)

(في استفادة القطع بالتلغراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالترائن)
في جمع الجوامع : خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة وقال احمد بقيد مطلقاً : وفي مفاتيح الاصول : اعلم انه حكى عن اهل الطاعن القول بان الخبر مطلقاً يفيد العلم وعن بعض ان خبر العدل يفيد (ثم قال) وذهب كثير من المحققين الى ان الخبر يفيد العلم اذا انضمت اليه القرائن الزائدة على مفهوم الخبر كما لو اخبر ملك بموت ولد له مشرف

واما ترجمة غير المسلم فالجمهور على عدم قبول ترجمته وانه لا تقبل الا ترجمة عدل
ويظهر ان الامام البخاري يمتنع الى قبول ترجمة الكافر لضرورة او قيام قرينة على
صدقه حيث قال رحمه الله في كتاب الاحكام من صحيحه: باب ترجمة الحكم وهل يجوز
ترجمان واحد : فاطلق ولم يقيده (ثم قل) وقال خارجه بن زيد بن ثابت عن زيد
ابن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان يتعلم كتاب اليهود حتى كتبت للنبي
صلى الله عليه وسلم كتبه واقرأته كتبهم اذا كتبوا اليه : ووجه الاستدلال ان في
أمره صلى الله عليه وسلم لزيد ان يتعلم كتابتهم ولسانهم دليلاً على جواز ترجمة الكافر
الانفاظ من لغة لغيرها فان لغة اليهود العبرانية وقد عول زيد بأمر النبي صلوات الله
عليه على ما يخبرونه به من وضع موادها ومفرداتها المعانيها بطريق الترجمة وذلك للضرورة
والامن من التحريف ثم اسند البخاري عن ابن عباس ان ابا سفيان بن حرب اخبره ان
هرقل ارسل اليه في ركب من قريش ثم قال لترجمانه قل لم اني سائل هذا فان كذبي
فكذبوه فذكر الحديث فقال للترجمان قل له ان كان ما نقول حقاً فسيمالك موضع قدمي
هاتين : وموضع الشاهد قوله : ثم قال لترجمانه انك وقد حاول بعض الشارحين ان لا
يجعل ادخال البخاري حديث هرقل المذكور حجة على جواز الترجمان الكافر كما تراه
مبسوطاً في فتح الباري ويرده استدلال البخاري به على ما ترجم له على عادته في ابراده
المرفوع اثر المعاني والموقوف بدون اشارة الى رد أو خلاف والبخاري رحمه الله مجتهد
مطلق كما بدأ عليه استنباطاته المتنوعة وابراده فتوناً منها عديدة من حديث واحد
في تراجم كثيرة وقد قالوا : فقه البخاري في تراجمه : فرضي الله عنه وأرضاه وقد اخبرني
بعض القضاة ان ظلياً نكحاً اليه في زوجته ولم يجد القاضي من يترجم بينهما الا غير
مسلم قال لي فأحضرته للترجمة وقضينا الامر (قال) واستندت الى ما جاء في المجلة
في المادة (١٨٢٥) وهي : يضع الحاكم في الحكمة ترجماناً موثقاً به وموثقاً لترجمة كلام
من لا يعرف اللسان الرسمي من الطرفين اه قال فظاهرها الاطلاق واخبرني بعض
كبار القضاة ان بعض قضاة المحاكم يخالف الترجمان الغير المسلم ان لا يترجم الا بصدق
والمسألة مردها الى اجتهاد الحاكم اذ انزلت ودعت اليها الضرورة ومن القواعد المقررة ان ما
أُتيح للضرورة بقدر بقدرها وان الضرورات تبيح المحظورات وان الحاجة تنزل
منزلة الضرورة ادرجها السيوطي في الاشباه والنظائر تحت القاعدة الرابعة
المضمر يزال : وذكر في القاعدة الخامسة : المشقة تجلب التيسير : انها بمعنى قول الشافعي رضي

في الارض لتبلغ بواسطتها الاخبار بما امكن من السرعة ثم ترقى بهم الحاجة وغلا بهم حب المصلحة ودعتهم الضرورة الملحة فعمدوا الى تربية الحمام الزاجل يحملون عليها الاخبار ببطائق في ارجلها في مستعجلات الامور وعظيمات التوازل وكل ذلك من الوسائل التي خلقها الله لعباده وأجاز التصرف بها والاعتماد عليها لان الله خلق الكون واباح للعقل الانساني الانتفاع به على قدر ما يؤديه اليه اجتهاده فلما كان البرق هو من العناصر التي لم يخلقها الباري تعالى عبثاً بل كان هو ابغ في سرعة الايصال من كل عنصر معروف الى الآن لم يكن من اللائق بالعقل البشري نبذ الانتفاع به جانباً والاعتماد على ما هو اضعف منه منه واحط درجة من طرق الايصال بل وجب استخدام قوة البرق كما كانت تستخدم قوة المحن البريدية في الاخبار لافرق بين هذا وذاك في الجواز لان كلاهما هو من مخلوقات الباري تعالى التي برأها للانسان وسلط عليها العقل اه

الفصل التاسع

(في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتأخراف)

وحكم ترجمة غير المسلم)

قال مجد الدين ابن تيمية في منتقى الاخبار في ابواب القضاء (باب ما يذكر في ترجمة الواحد) في حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فتعلم كتاب يهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبهم اذا كتبوا (رواه احمد والبخاري) قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده امير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف ماذا نقول هذه فقال عبد الرحمن بن حاطب فقلت فخبرك بالذي صنع بها (قال) وقال ابو جمرة : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس : قال الشارح : وفي الحديث جواز ترجمة واحد وقال ابن بطل اجاز الاكثر ترجمة واحد ونقل الكرايسي عن مالك والشافعي الاكتفاء بترجمان واحد وعن ابي حنيفة الاكتفاء بواحد . ولما حكى ابن المنذر الاقوال في المسألة قال : غير ان الحديث اذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة اه ونقل الكرايسي ان الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم الا ترجمان واحد قال ابن عبد الحكم : لا يترجم الا حر عدل اه ومنه يعلم قبول ترجمة الواحد الثقة في مثل التأخراف وهذا ما مضى عليه العرف والتعامل بلا تكثير كما سنفصله

معه اليقين او لا فان اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز ان يحكم به وينزل منزلة الشهادة بل هو شهادة محضة في اصح الاقوال وهو قول الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ اشهد بل متى قال الشاهد رأيت كيت وكيت او سمعت او نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه بل الادلة المتضاربة من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ولغة العرب نفي ذلك وهذا مذهب مالك وابي حنيفة وظاهر كلام احمد وحكي عنه نصاً (وقد اطلال ابن القيم بعد ذلك بما لا يستغنى عن مراجعته)

(نذبه)

تبين بما ذكرناه في هذه الفصول ان التلغراف لا يخلو خبره عن أحد اقسام الخبر المتواتر والمستفيض والآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه (قال بعض فقهاء الاجتماع وعلاء السياسة ^(١)) ما مثاله :

من الاصول المقررة جواز العمل بالخبر ولولا ذلك لبطلت الحركة في الدنيا الا بين الحاضرين بعضهم مع بعض ولضائق المدنية ونزل الاجتماع الانساني الى ادنى دركاته ولما وجب العمل بالشرائع المنزلة على الذين فضلوا عن العمل بالاوامر الصادرة عن السلاطين واذا قد تقرر هذا الاصل وهو العمل بالخبر كان اقرب الاخبار الى مصلحة الاجتماع اسرعها وصولاً وذلك لما في تنزيلها الغائب منزلة الشاهد فاصطلح القائلون بامر الاجتماع الانساني على البرد المرتبة والطرق المعبدة والبهائم الذال يسبرونها

(١) انما يؤخذ رأي هذه الطبقة في هذه المسألة اذا كانوا مشاركين في العلم بالابستما الشديدة للسياسة وكون التلغراف اليوم هو من الاوضاع الدولية التي لا غنى عنها لدولة من الدول تبغي ان تبقى قائمة في الارض ولهذا فاشيخ عيش مفتي المالكية في مصر رحمه الله لم يبين جوازها في فتواه الشهيرة عن التلغراف على الادلة العملية فقط بل على المصلحة السياسية وقال ما معناه ان سلاطين الاسلام قد أقاموا التلغراف واففقوا له النفقات وتعاملوا به في شؤون الملك الخ فالسياسيون جديرون بأن يؤخذ رأيهم في هذا الباب لوقوفهم على اهميته وقولنا لم يكن عند الطبقة المنحصرة بالفتنة : قاله ايضاً ذلك الفقيه الاجتماعي والعالم السياسي في مقالة عنوانها « اخذ رأي بعض رجال السياسة في قضية التلغراف »

ومن ذلك ان ترى التلغرافات في امر ما يؤيد بعضها بعضاً كواقعة خطيرة او تهاني
تتوالى لموظفي بلد بدخول رمضان او العيد او لتوسيد منصب لوجيه وامثالها مما لا يحصى
مما يبلغ مرتبة التواتر اللغظي او المعنوي وكله معروف مشاهد

الفصل السابع

(في أن التلغرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض)

قال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم : الطريق الحادي والعشرون
الحكم بالاستفاضة وهي درجة بين التواتر والآحاد . فالاستفاضة هي الاشهر الذي
تحدث به الناس وفاض بينهم . وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة اقسام آحاد وتواتر
واستفاضة . وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصصوا به عموم القرآن وقالوا هو
بمنزلة التواتر ومنهم من جعله قسماً من اقسام التواتر . وهذا النوع من الاخبار يجوز
استناد الشهادة اليه ويجوز اعتماد الحاكم عليه اه
والتلغراف اذا ارسله قوم ثقات لم يصلوا الى مرتبة التواتر كان خبره مستفيضاً
وصدق عليه حده وحكمه

قال الفنايري في فصول البدائع : واما المستفيض فحكمه ان يفيد الطمأنينة لان
اليه سكوناً بلا اضطراب وفي الهمام للحادي وشرحه : المشهور — وهو المستفيض —
حجة في العمل بمنزلة المتواتر في ايجاب العمل اه

الفصل الثامن

(في ان حكم تلغراف الواحد كخبر الآحاد)

قال القرافي رحمه الله في التنيح : خبر الواحد هو خبر العدل الواحد او العدول
المفيد للظن . واتفقوا على جواز العمل به في الدنيا والفتوى والشهادات والخلاف
انما هو في كونه حجة في حق المجتهدين فالأكثر على انه حجة لمبادرة الصحابة رضوان
الله عليهم الى العمل به اه

وقال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : الطريق الثاني والعشرون الاخبار
آحاداً وهو ان يخبره يدل يثق بخبره ويسكن اليه بأمر فيغلب على ظنه صدقه فيه او
يقطع به اقربته فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب
ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل فيقال اما ان يقتصر بخبره ما يفيد

قال امام الحرمين : التواتر ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى ان ينهي الى الخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او سماع لا من اجتماع : وهكذا عرفه الاصوليون وهذا يسمى تواتر الاخبار . واما تواتر البيئات فهو خبر جماعة لا يجوز العقل انفاقهم على الكذب وقد اتفقوا على ان التواتر بقسميه مفيد للعلم الضروري والضروريات مما لا يدخلها الشك قال الفارابي في فصول البدائع : المتواتر يوجب الاتباع لانفاذه العلم : وقال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم المطرقة العشرة الحكم بالتواتر وان لم يكن الخبر عدولا ولا مسلمين وهذا من اظهر البيئات فاذا تواتر الشيء عند الحاكم وتضافرت به الاخبار بحيث اشترك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده ولم يحتاج الى شاهدين عدلين بل بدنة التواتر اقوى من الشاهدين بكثير فانه يفيد العلم والشاهدان غايتهما ان يفيدا غلبا غالبا اه

والاعتراف اذا تعدد من جمع يستحيل نواطؤهم على الكذب كان اما متواترا تواتر الاخبار بان يرد الى بلدة متعددا باسماء هؤلاء الذين لا يمكنهم الاتفاق على الكذب وهم يروون فخواه عن قوم كذلك — واما متواترا تواتر البيئات بان يرد اليها كذلك عن قوم يخبرون بتواتر فخواه وشيوعه واشتهاره وفي الحالتين لا يتوقف في قبوله وذلك لان المتواتر يفيد العلم قال العلماء وفي تكذيبه تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك (قالوا) وليس في التواتر عدد معين للخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جماعا غير الا يجوز العقل انفاقهم على الكذب

الفصل السادس

(في أن كثرة التفرافات المتفقة في معنى لها حكم التواتر المعنوي)

في مسلم الثبوت مع شرحه — وهما من كتب اصول الفقه — ما مثاله : كثرة الآحاد المتفقة في معنى ولو التزاما توجب العلم بالقدر المشترك بين تلك الآحاد ولا يحتاج في ذلك الى الدليل لان هذا العلم ضروري بعلم تحققه عند الرجوع الى الوجدان ولو وجد منكر لا يلتفت اليه ، وبكذب بيدها العقل ، وهو التواتر المعنوي في الاصطلاح : قال الفارابي : ما اخبر عنه عدد التواتر فانه يجب تصديقه ضرورة وان لم يدل عليه دليل آخر فليس في الاخبار ما يعلم صدقه بمجرد الاخبار الا المتواتر وما عداه فانما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر انتهى

وبهذا كله يعلم ان التلغراف من الخبر لغة اصدق هذه الحدود اللغوية عليه وعرفا
ايضاً لان العرف العام على تسميته نبأ بريقاً فشمول مطلق الخبر له من شمول العام لافراد
والكلي لجزيئاته (فان قيل) ان اطلاق الخبر على التلغراف مجاز بالاتساع والحذف
لانه خبر رسالته (بحاج) بانه مردود بنص كلام المصباح وما بعده من امهات اللغة على
ان هذا الاضمار في الاغراب لا يضر في صدق حد الخبر عليه لان مثل هذا الاتساع
مقدر في اكثر الاخبار متسامح به فلا يمنع صدق حقيقة اللغوية والعرفية عليه وقد
اجمع رواة السنة وحفاظ الحديث كافة على ان من كتب الى مستجيز سماعه ان المكتوب
اليه ان يعمل بكتابه اذا تحقته او ظنه وانه يقول في الرواية عنه اخبرني فلان قال
الامام القرافي في شرح التنقيح : وكون المكتوب اليه يقول اخبرني معناه العلمي والاعلام
والاخبار بصدق لغة بالرسائل وفي التحقيق هو مجاز لغوي حقيقة اصطلاحية فان الاخبار
لغة انما هو في اللفظ وتسمية الكتابة اخباراً او خبراً لانها تدل على ما يدل عليه الاخبار
والحروف والكتابة موضوعة للدلالة على الحروف الالسانية فلذلك سميت خبراً واخباراً
من باب تسمية الدليل باسم المدلول انتهى وفي قوله فان الاخبار لغة انما هو في اللفظ نظر
لان معاجم اللغة لم تشترط ذلك والمرد في الحقائق اللغوية اليها كما لا يخفى على انه لو
اشترط ذلك لغة كما قال لما خدش بعد كون الحقيقة الاصطلاحية على خلافه كما قال
ثم اذا عرفت صدق حد الخبر على التلغراف لغة وحقاً وكان الخبر ينقسم الى متواتر
وغيره لزم نوع التلغراف الى ذلك ايضاً ضرورة انه منه . ولما كان لكل نوع من انواع
الخبر حكم مقرر في الاصول اردنا ان نعتبر في التلغراف كلا منها على قاعدة الاعتبار في
أمثاله وهو ما سندكره بهونه تعالى

الفصل الخامس

(في أن التلغرافات المتواترة في امرها حكم الخبر المتواتر أو البينة المتواترة)

— الافتناع به مع انه ليس بمجد ولا رسم تام اذ لم يكشف الكنه ولا ما يقرب منه وانما هو
تعريف بخاصة بعيدة وما اشبهه بقولنا الانسانية ما احتمل العلم والجهل على ان احتمال
الكذب فيه ليس من مدلوله اذ مدلوله الصدق والكذب تجوز عقلي نعم هم ارادوا التفرقة
بينه وبين الانشاء الا ان ثمة منتدحاً عنه بغيره مما يقربه من كنهه ويبعد عنه ما ورد
عليه اه جمال الدين

الفصل الثالث

(فيما مضت به السنة من التراسل وتشريع العمل به)

قال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم وثقوب بها حجته ولم يكن يشافه رسولا بضمونه ولا جرى هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم بل يدفع الكتاب محتوماً ويأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرته وآيابه

ثم نقل عن اسحق بن ابراهيم قال قلت لاحمد — بن حنبل رضي الله عنه — الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير ان يكون اشهد عليها او اعلم بها احداً هل يجوز انفاذها فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها :

(قال ابن القيم) : علق الامام احمد الحكم بالمعرفة والاشهرة من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الى كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد والارادة اهـ (وقال قبل) ان كتبه صلى الله عليه وسلم الى عماله والى الملوك وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ ولهذا يقع بها الطلاق اهـ (ثم قال) ولم يزل الخلفاء والقضاة والامراء والعمال يعتمدون على كتب بعضهم الى بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نبيهم الى الآن اهـ . وسيأتي ثمة لهذا مؤيدة له في الفصل الثالث والرابع من الباب الثالث

الفصل الرابع

(في بيان ان التلغراف خبر من الاخبار يتناوله حدها واقسامها واحكامها)

في المصباح : الخبر اسم ما ينقل ويتحدث به والجمع اخبار : وفي التهذيب : الخبر ما اتاك من نباه عن تستخبر : وقال الزبيدي في شرح القاموس : ان اعلام اللغة والاصطلاح قالوا الخبر عرفاً ولغة ما ينقل عن الغير وزاد فيه اهل العربية واحتمل الصدق والكذب لفظه انتهى (١)

(١) ما اجمل قوله وزاد فيه اهل العربية الخ لاني اكثر ما قلت في الدرس ان خبر الخبر هو ما عرفه به اهل اللغة مما ذكرناه وما قولهم ما احتمل الصدق والكذب فمن العجيب —

في مفاتيح الاصول يستدل بآية النبأ منطوقاً ومفهوماً على حجية جملة من الاخبار فان مفهوم قوله « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » ان العدل اذا جاء نبأ لم يجب التبين فيه خبره فيجب الاخذ به اما لان مفهوم الصفة حجة كما عليه جماعة من المحققين او لان مفهوم الشرط حجة كما عليه آخرون واذا لم يجب التبين في خبر العدل كما يجب في خبر الفاسق فلا يخلو اما ان يجب قبوله او يجب رده لا سبيل الى الثاني لانه يلزم منه ان يكون العدل اسوأ حالاً من الفاسق وهو باطل جداً فتعين الاول ولذلك صار جماعة من المحققين الى حجية اخبار العدول فمفهوم الآية يدل على حجية جملة من الاخبار وهي اخبار العدول

واما منطوقها فهو يقتضي حجية جملة من الاخبار كالوثق والحسن والضعيف المنجبر والضعيف المحفوف بالقرائن المفيدة للظن بالصدق لدلالته على ان خبر غير العدل يكون مقبولاً بعد التبين فيه

والمراد بالتبين استظهار الصدق سواء بلغ حد القطع ام لا فالتبين يعم القطع والظن ثم ان قلنا ان المراد من الفاسق في الآية معلوم الفسق كما هو المتبادر من اطلاقه كتبادر النقد للرائج من اطلاق لفظ النقد يلزم ان يكون خبر مجهول الحال حجة لان وجوب التبين على هذا يكون مشروطاً بالعلم بالفسق فهتفي بانتفائه فيلزم ما ذكرنا فيلزم حجية اخبار كثيرة بملاحظة المنطوق والمفهوم اه كلام المفاتيح وجلي ان خبر التلغراف الموثوق به يماثل ما شامتة الآية بمنطوقها ومفهومها — على ما قرره — من الاخبار ان لم يكن اولى من كثير منها كما لا يخفى على المتبصر

وجلي ان العموم اذا كان ظاهراً في افراده او نصفها كان استناد الفرد اليه من باب الاستناد الى النصوص عليه فلا يحتاج الى قياس وهذا ملحوظ نفاة القياس في كثير من الاحكام كالظاهرة اتباع الامام ابن حزم فانه يقضون بالعام والحمل على كل ما يتناوله ويقولون ما حكمنا الا بالنص وما احتجنا الى قياس كما قرره عنهم الشيخ محي الدين ابن عربي في فتوحاته المكية في ابواب التيسر .

واما اذا قلنا بمذهب الجمهور في القياس فالخطب سهل لما لذلك من الاشياء والنظائر كما ستراه مفصلاً ان شاء الله ومنه العون والتوفيق

وقال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : قدر كثر الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين اهـ وقدما نقله وقال الغزالي في المستصفى ^(١) نحن لا نفيس ما لم يبق لنا دليل على كون الحكم معللاً — ودليل على عين العلة المستنبطة — ودليل على وجود العلة في الفرع (ثم قال) وانما نفيس في المعاملات وغرامات الجنایات وما علم بقرائن كثيرة بناؤها على معان معقولة ومصالح دينوية اهـ

وسيفظهر لك في التلغراف وجوه المعاني المعقولة والمصالح الدينوية التي اهتمت في المقبس هو عليها مبنية اوضح بيان ومبرهناً عليها اقوي برهان بعونه تعالى

الفصل الثاني

« في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ ونقرر ما يستفاد منها منطوقاً ومفهوماً وهو المدرك الاول لمسألة التلغراف »

كل من اراد الاطلاع على كليات الشريعة الصحيحة وطمع في ادراك مقاصدها والحقاق باهلها لزمه ان يتخذ القرآن الكريم سميره ومثله نظراً وعملاً ليفوز بالغبية ويظفر بالطلبة ، وقد علم ان كليانه وقواعده انزلت عامة لتطبيق على حاجيات كل زمان . ويستنبط منها ما يتجدد ظهوره في كل آن . مما تقضيه مصالح الامة وحاجاتها . ويستدعيه يسرها وسماحتها . ولذا لم يزل عموماته ملجأ للاستنباط ومدركاً للاجتهاد . ففوقه لا يعتمد الا بقاطع . ومخصص برهانه ساطع . (قال حجة الاسلام الغزالي) في المستصفى : اجمع الصحابة واهل اللغة على اجراء الفاظ الكتاب والسنة على العموم الا ما دل الدليل على تخصيصه وانهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم (ثم قال) : عادة اهل اللغة والصحابة ان لا يطرحوا جميع عمومات الكتاب والسنة لاحتمال تطرق التخصيص اليها : اي بل يضمنونه على عمومته ولذا كان ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم كما بسط في محله

ثم ان من آيات التنزيل الكريمة . ذات الاحكام العميمة . آية النبأ بتسمية الاصوليين وهي قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » قال السيد

المتجددة والوقائع المتولدة الى اولى العلم وهم المجتهدون وان لا طريق للعلم بها والوقوف منها على طائفة القلب الا الاجتهاد كما قاله الغزالي رضي الله عنه

الباب الاول

(في مدارك اصولية لمسألة التلغراف وتحتة فصول)

الفصل الاول

«في ان مدارك التفقه في التلغراف مما له من الاشباه والنظائر في الاصول والفروع»
قال القاضي ولي الدين ابن خلدون رحمه الله : الفقه معرفة احكام الله تعالى في افعال المكلفين بالوجوب والحظر والتدب والكرامة والاباحة وهي متاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفة من الادلة فاذا استخرجت الاحكام من تلك الادلة قيل لها فقه . وكان السالف يستخرجونها من تلك الادلة على اختلاف فيها بينهم ولا بد من وقوع ضرورة ان الادلة غالبها من النصوص وهي بلغة العرب وفي اقتضات الفاظها لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف . (وايضاً) فالسنة مختلفة الطرق في الثبوت وتعارض في الاكثر احكامها فتحتاج الى الترجيح وهو مختلف ايضاً فالادلة من غير النصوص مختلف فيها . (وايضاً) فالوقائع المتجددة لا توفي بها النصوص وما كان منها غير ظاهر في المنصوص فيحمل على منصوص لمشابهة بينهما اهـ

قال الرازي في المستصفى ^(١) يعلم بالضرورة من اجتهاد الصحابة واختلافهم ان النصوص لم تكن محيطة فدل هذا انهم كانوا متعبدين بالاجتهاد :

وقال قبل ^(٢) ان مرد الاجتهاد الى العال المستنبطة من نصوص النبي عليه السلام والتماس عبارة عن تفهم معاني النصوص بتجريد مناط الحكم وحذف الحشو الذي لا أثر له في الحكم

وقال قبل ^(٣) من فتش عن اختلاف الصحابة علم ضرورة سلوكهم طرق المقايسة والتشبيه وانهم اذا رأوا فارقاً بين محل النص وغيره ورأوا جامعاً وكان الجامع في اقتضاء الاجتماع اقوى في القلب من الفارق في اقتضاء الافتراق ماوا الى الاقوى الاغلب فاما تعلم انهم ما طلبوا المشابهة من كل وجه اذ لو تشابهها من كل وجه لالتحدت المسألة ولم تعدد فيبطل التشبيه والمقايسة اهـ

التشريع المذكور

الرابع

(في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة

وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد)

ان الوقائع المتولدة في كل عصر لا بد من دخولها تحت حكم من الاحكام وعلى من يسئل . بان انفتي بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في طلب العلم بحكمها . ومعلوم ان المفتي ما منتسب او مستقل كما بسطناه في « كتاب الفتوى في الاسلام » قال حجة الاسلام الغزالي في المستصفى : وقد انفقوا على انه اذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له ان يقلد مخالفه ويعمل بنظر غيره ويترك نظر نفسه . اما اذا لم يجتهد بعد ولم ينظر فان كان عاجزاً عن الاجتهاد كالعاجي فله التقليد . وان كان عالمًا لو بحث عن مسألة ونظر في الأدلة لاستقل بها ولا يفتر الى تعلم علم من غيره فهذا هو المجتهد فهل يجب عليه الاجتهاد ام يجوز له ان يقلد غيره هذا مما اختلفوا فيه (الى ان قال) واختار القاضي منع تقليد العالم لغيره وهو الاظهر عندنا ثم اورد للاستدلال على ذلك قوله تعالى « فاعثروا يا اولي الابصار » وقوله تعالى « لعلكم الذين يستنبطونه منهم » وقوله « افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفلها » وقوله « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله » وقوله « فان نازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول » قال فهذا كله امر بالتدبر والاستنباط والاعتبار وليس خطاباً مع العوام فلم يبق مخاطب الا العلماء والمقلد تارك للتدبر والاعتبار والاستنباط ثم قال قدس الله روحه التقليد : هو قبول قول بلا حجة وليس ذلك طريقاً الى العلم لا في الاصول ولا في الفروع (قال) وذهب الحشوية والتعليلية الى ان طريق معرفة الحق التقليد وان ذلك هو الواجب وبدل على بطلان مذهبيهم مسالك (الى ان قال) ثم انا نعارضهم بقوله تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » « وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » « وما شهدنا الا بما لنا » « قل هاتوا برهانكم » هذا كله نسي عن التقليد واصر بالعلم ولذلك عظم شأن العلماء وقال تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » وقال عليه السلام : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين والتحال المبطلين : ولا يحصل هذا بالتقليد بل بالعلم اه كلام حجة الاسلام بحروفه وبه يعلم ان مرد الاستنباط في الحوادث

بتظيره والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى « وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون » فالقياس في ضرب الامثال من خاصة العقل . وقد ركز الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفریق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما (قالوا) ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين (١) ثم اصعب رحمه الله في تفصيل ذلك بما يسهل مراجعته

وذكر قبل انه قايس علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب . وقايسه في الجدة والاخوة فشبهه علي بسيل انشعبت . من شعبة ثم انشعبت من الشعبة شعبتان . وقايسه زيد على شجرة انشعب منها غصن وانشعب من الغصن غصنان وقولها في الجدة انه لا يجب الاخوة . وقاس ابن عباس الاثراس بالاصابع وقال اعتبرها بها . (الى ان قال) وقال محمد ابن الحسن : من كان عالماً بالكتاب والسنة ويقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما استحسّن فقهاء المسلمين وسعه ان يجتهد رأيه فيما ابتلي به ، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه وجميع ما امر به ونهي عنه فاذا اجتهد ونظر وقاس على ما اشبهه ولم يأل وسعه العمل بذلك وان اخطأ الذي ينبغي ان يقول به اه

قال امام الحرمين : والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ : وهو ما رواه ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم عن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يبعثه الى اليمن قال له كيف نقضي اذا غلبك قضاء قال اقصي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي ولا آو فضرب صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله وهذا الحديث وان لم يخرج في الصحيحين الا انه من الصحيح لغيره وهو قسم الصحيح لذاته قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير : قد استند ابو العباس ابن القاص في صحته الى تلميذ ائمة الفقه والاجتهاد له بالقبول (قال) وهذا القدر مغن عن مجرد الرواية اه .

وقد استفيد من هذا الحديث كون الشارع قرر حكم المجتهد فصار شرعاً له بنظر يرافقه ياه نبه على هذا العارف ابن عربي في باب مسح الخلف من فتوحاته (وقال) ايضاً : في الباب ١٦١ ان جميع المجتهدين لهم في مقام الارث النبوي القدم الراسخة فيهم ورثة الانبياء في التشريع لكن لا يسبقون بشرع لانه لولا المادة التي اعطاها لهم الشارع من شرعه ما قدروا على

(١) تأمل هذه الجملة البديعة واحفظها لنفعك في مواضع متعددة

الثالث

(فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدهم من

الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه)

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : من الرأي المحمود ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجدها فيه في السنة فان لم يجدها فيها فمما قضى به الخلفاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم يجد فيها قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فان لم يجده اجتهد رأيه ونظر الى اقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقضية اصحابه

فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه واقر بعضهم بعضا عليه ثم اسند عن ابي عبيد وابي نعيم وسفيان ابن عيينة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك (الى ان قال رضي الله عنه) ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الامور عند ذلك واعرف الامثال ثم اعمد فيما ترى احبها الى الله واشبهها بالحق الخ

(قال ابن القيم) وقوله : ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن الخ هذا احد ما اعتمد عليه القياسيون في الشريعة وقالوا : هذا كتاب عمر الى ابي موسى ولم ينكره احد من الصحابة بل كانوا متفقين على القول بالقياس وهو احد اصول الشريعة ولا يستغني عنه فقيه وقد ارشد الله تعالى عباده اليه في غير موضع من كتابه فقياس النشأة الثانية على النشأة الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلا والثانية فرعاً عليها وقاس حياة الاموات بعد الموت على حياة الارض بعد موتها بالنبات وقاس الخلق الجديد الذي انكره اعداؤه على خلق السموات والارض وجعله من قياس الاولى كما جعل قياس النشأة الثانية على الاولى من قياس الاولى وقاس الحياة بعد الموت على البقطة بعد النوم^(١) وضرب الامثال وصرفها في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية ينه بها عباده على ان حكم الشيء حكم مثله فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به . وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثلاً تتضمن تشبيه الشيء

(١) منه يعلم ان امر البعث ليس من التسميات المجردة كما زعم بل قامت عليه

الدالة العقلية والبراهين النظرية والقياسات الاولوية كما تراه اجمال الدين

ننبه لها العقول فاتسع بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ المفوظ به غيره كما فهم من قوله عليه السلام : لا يقضي القاضي وهو غضبان : انه لا يقضي اذا كان حافئاً او جائعاً او متألماً بمرض :

وقال الاستاذ الشيخ محمد عبده ^(١) رحمه الله : كم يزال بالتمسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التمس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من اقوال اهل التفرع سواء كان على بصيرة فيه او على عمى في التقليد يمكنك ان تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشرع في كل حكم . وفهم اسرار حكمه في كل حد . ونفوذ البصيرة الى ما اراد الله لعباده في تشريع الشرائع لم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مها تبدلت اطوار الانسان ما دام انساناً ولا بتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله قلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه

والقسم الثاني اخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشرها الى الاوهام في ناحية عن معتك الافهام لا يعرف من امرها الا انها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما احاط القول والغائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن وبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده »

فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس . وتجلي المعنى حتى للبله من الناس . اهـ ملخصاً
وقال الامام ولي الله الدهلوي ^(٢) واما معرفة المقاصد التي بني عليها الاحكام فعمل دقيق لا يخوض فيه الا من لطف ذهنه واسستقام فهمه وكان فقهاء الصحابة تلقوا قوانين التشريع والتيسير واحكام الدين من مشاهدة مواقع الامر والنهي كما ان جلساء الطبيب يعرفون مقاصد الادوية التي يأمر بها بطول المحالطة والممارسة وكانوا في الدرجة العليا من معرفتها انتهى

(١) في شرح البصائر النصيرية في بحث القسمة من مباحث القياس

(٢) في حجة الله البالغة

على إثارة ما غيبته الدهور وتجديدهما خلقته الايام وتدوين ما نتجته خواطر هذا الدهر وانكار هذا العصر؟ على ان ذلك لو رآه رائي لاتعبه ، ولو فعله لقرأت ما لم يخط عن درجة من قبله من جد يروعك واستنباط يعجبك اه كلامه عليه الرحمة ولما شرط الاصوليون في المجهود ان يتميز عنده مواقع الاجماع حتى لا يفتي بخلاف الاجماع قال الغزالي في المستصفي : المراد ان يعلم ان فتواه ليس مخالفاً للاجماع اما بان يعلم انه موافق مذهباً من مذاهب العلماء ايهم كان او يعلم ان هذه واقعة متولدة في العصر لم يكن لاهل الاجماع فيها خوض فهذا القدر فيه كفاية اه

الثاني

(في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقهاء)

قال الامام بدر الدين الزركشي في قواعد : الفقه يشتمل على معان (احدها) معرفة احكام الحوادث نصاً واستنباطاً وعليه صنف الاصحاب تعاليمهم المبسوطة (الثاني) معرفة الجمع والفرق وعليه جل مناظرات السلف حتى ان بعضهم قال : الفقه فرق وجمع (الثالث) المضارحات وهي مسائل عويصة يقصدون بها تنقيح الازهان (الرابع) المغالطات والمتحجرات والالغاز والحيل (الخامس) معرفة القواعد والضوابط التي يرد اليها الفروع وهذا النوع هو انفسها واعملها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهي اصول الفقه على الحقيقة اه

والمعنى الثاني يسمى (فن الاشياء والنظائر) قال الامام السيوطي : هو فن عظيم به يطالع على حقائق الفقه ومداركه وماخذه واسراره ويتميز في فهمه واستحضاره ويقدر على الاخلاق والتفريق ومعرفة احكام المسائل التي ليست بمسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على عمر الزمان ولهذا قال بعض اصحابنا الفقه هو معرفة النظائر (١)

قال الامام الغزالي في الاحياء : ان العالم لا يكون وارثاً للنبي صلى الله عليه وسلم الا اذا اطاع على جميع معاني الشريعة ومعانيها واسرارها لا يستقل بدركها ابتداء الا الانبياء ولا يستقل باستنباطها بعد تنبيه الانبياء عليها الا العلماء الذين هم ورثة الانبياء عليهم السلام

وقال في بيان علم الفروع : الفروع ما فهم من الاصول لا بموجب الفاظها بل بمعان

(١) هذه الجملة البدعية مع سبقتها وهي قول بعضهم الفقه فرق وجمع كأنهما من جوامع الحكم وسياق في التمهيد يمدد مأخذ ذلك من اثر عمر رضي الله عنه

الأئمة والغرض من كرامة من سلفنا نعوذ بالله من الجهل وسوء الفهم (فإن من يفهم هذا لاضل من الانعام . واي عاقل يدعوا لكثير الشيع والفرق وزيادة الانقسام، وانما المراد انهاض هم رواد العلم لتعرف المسائل بادلها ، والبحث عن مداركها وآخذها ، والنقيب عن كتب السلف والأئمة في الاصول والفروع وتعرف طرق التخرج والاستنباط وحجج الموافق والمخالف ، ثم توخي الاقوى فالاقوى دليلاً . وتحري الاقوى فالاقوى قليلاً . كما كان عليه السلف الصالح . وثلة من الخلف الناجح . والمتأخرون عيال على المتقدمين في جل علومهم وما ذكروه من كنوزهم^(١) وانما التفاوت في ادراك القوي سلطانه .

الاصح برهانه . وفي الوقوف على مقاصد الشريعة واسرار التشريع . ودرك الالباب من الحشو وتمييز الاصيل من الدخيل على ان التخالف في الامور المجتهد فيها الغير المتخصص عليها سنة جرى عليها السلف ومنهج سلمك الى هذا العصر كبار الخلف ويرحم الله الامام احمد بن فارس في قوله^(٢) من ذا حظ على المتأخر مضادة المتقدم ؟ ولم تأخذ بقول من قال « ما ترك الاول للآخر » وتدع قول الآخر « كم ترك الاول للآخر » وهل الدنيا الا ازمان . ولكل زمن منها رجال ؟ وهل العلوم بعد الاصول المحفوظة الاخطرات الافهام ونتائج العقول ؟ ومن قصر الآداب على زمن معلوم ووقفها على وقت محدود ؟ ولم لا ينظر الآخر مثل ما نظر الاول حتى يوافي مثل تأليفه ويجمع مثل جمعه ، ويرى في كل ذلك مثل رأيه ؟ وما نقول لفتها زماننا اذا نزلت بهم من نوازل الاحكام نازلة لم تخطر على بال من كان قباهم ؟ او ما علمت ان لكل قلب خاطراً ولكل خاطر نتيجة ؟ ولم تجرت واسعا وحظرت مباحاً وحرمت حلالاً وسدوت طريقاً مسلوكة ؟ ولواقتصر الناس على كتب القدماء لضاع علم كثير ولذهب ادب عزيز ولضلت افهام ثاقبة ولكلت السن ناطقة ولما توشى احد خطابة ولا سلك شعباً من شعب البلاغة ولجأت الاسماع كل مردد مكرر وللفظت القلوب كل مرجع مضغ وهل حدثت

(١) قال ابن المقفع : فتمتعي علم عالمنا في هذا الزمان « زمانه رحمه الله » ان بأخذ من علمهم وغاية احسان محسننا ان يقتدي بسيرتهم واحسن ما يصيب من الحديث محدثنا ان ينظر في كتبهم اه

(٢) من رسالة له الى ابي عمرو محمد بن سعيد الكاتب نقلها الشعالي

في نيتة الدهر

معيار العلوم وقسطاس الفهوم وما اوصلهم الى هذه الميزة الاتعمنهم في دقائق الامور
وبعد نظرهم في اسرار الكون وسبرغور المساجريات ورد كل فرع الى اصله وتطبيق
الحكم عليه

قال بعض الحكماء : ان فقهاء المسلمين ومجتهديهم راعوا في كثير من قواعد مذهبهم
وتطبيقها على الكتاب والسنة عوائد البلدان واختلاف الامم : والازمنة فلذا كان
مجموع المذاهب الاسلامية كافياً لاستنباط جملة قوانين تشريعية لضبط المعاملات في
كل جهة من جهات المعمورة مع مراعاة القواعد الاصلية لاحكام الدين ^(١) : يشير الى
القول بالعرف ورعاية المصالح وسيرد طرف من ذلك بعونه تعالى وعنايته

ان ما حدث من التفراف يشبه ما حدث قبله ولم يكن في عصر الصحابة
والتابعين ولا الائمة المجتهدين وافتي به فقهاء المتأخرين كالمداغ والساعات في العمل بهما
في الصيام والصلوات وامثالهما مما لا يحصى في العبادات والمعاملات

ما ظهر من التفراف هو قطرة من بحر ما سيظهر في العصور التالية من المكتشفات
والمخترعات « ويخلق ما لا تعلمون » مما فيه مرافق للناس ومنافع لم وخدمة لعامة
طباقتهم فاذا لم تطبق امورها على الاصول المقررة بالاستنباط او القياس فهل نجهد في
الدين ونخالف طريقة المتقدمين والمتأخرين ونضيق ما وسعه الله من الفهم والاستنباط
ابد الآبدن

من النعمة الكبرى على الامة ان لا يتخلو عصر من قائم لله بحجة ، وموضح في
المشكلات سنن المحجة ، بذلك على هذا كثرة الفتاوي والمفتين في كل قطر ومصر فيما لم
ينص عليه ، في الاصلين الكريمين وانما علمه الذين يستنبطونه منها وكثرة الفتاوي والمفتين
عنوان بقاء الاجتهاد ، الى يوم النقاد ، وان الشرية لا تتخلو من قائم بحجة ، وليراجع
من شاء في ذلك طبقات المجتهدين في كتاب « حسن المحاضرة » للامام السيوطي وعده
ثلة منهم الى عصره وذلك في مصر خاصة فماذا بعد من رجال غيرها في سائر الآفاق
ان هذا بحر لا ساحل له

قد يظن من لا خلاق له وبعض الظن ان مراد دعاة الاصلاح العلمي
الآن بالاجتهاد هو القيام بمذهب خاص والدعوى له على افراده والشذوذ عن اقوال

(١) يرحم الله بعض العارفين في قوله : ان الله وسع على الامة بكثرة مجتهديها
وعم ضيقوا على انفسهم

رب ولا حدس . وهذا ما حدانا الى جمع ذلك في كتاب . نسأله تعالى المعونة انه ولي التوفيق للصواب

﴿ تمهيدات ﴾

الاول

«في ان من محاسن الاسلام انطباق قواعده على نواميس العمران وان من سماحه اتساع اصوله للفروع المجتهد فيها وان تطبق ما يتجدد على ما عرف منه امر جرى عليه السلف والخلف وانه لا يخلو عصر من قوائم الله بحجة وان المدار على فهم الاحكام بادلها»

ان من محاسن الاسلام انطباق اصوله على نواميس العمران ، ووفاء قواعده بحاجيات كل زمان ومكان . وابتداء احكامه على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وتمييز برفع الاضرار والاغلال . وفقه ابواب السر والتيسير ، وسد مسالك الخرج والتعسير ومن سماحته صدور مذاهب ائمة الفتوى فيه عن مورده الحكم ، واقتباس قواعدها من مشكاة مصباح المنير ، واتداع فروعها للحاجيات والكليات ، مما عظمتم المختصرات وكثرت المكتشفات ،

ومن خصائصه ارشاده لمناهج الاستنباط وموارد التفقه والاستخراج حتى سهل على راسخه رد كل ما ينفع الناس الى انصه ومحكمه او جملة وظاهره وتطبيقه على سماحته وتوفيقه على يسره ورحمته

ان تطبق ما يجد من الحوادث ويظهر من الكوائن في مرافق الناس ومعايشهم على اصول الشريعة ومقرراتها امر جرى عليه السلف والخلف من الائمة وانفقاء عليهم الرحمة والرضوان والافاضة المجلدات الكبيرة في الانضبة والاحكام وكثرة الفتاوى في الوقائع المختلفة والنوازل المتنوعة اليسر الالماجد ويجد ووقع ويقع بلى وحينئذ فمطبق ما يجد في المجتمع البشري على ما عرف من قواعد الدين الخفيف امر ضروري للاستفادة به ومنه واسعاد لبني الانسان في الدين والدنيا وجري به على السنن المقررة والاسس المحكمة

لم يظفر الائمة عليهم رضوان الله بشهرة الامامة وعدوا من اساطين العلم الاكونهم بلغوا من الفقه في الدين والحدق في حكمة التشريع واصالة الرأي درجة اصبح علمهم فيها



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه الأكملين . وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين . اما بعد فقد كان سألني بعض القضاة عما اذا ورد عليه تلغراف من حاكم او من ثقة غيره ، ينبغي بدخول رمضان بالبينة الشرعية عنده او انسلاخ شهره ، هل له ان يعمل بمقتضى افادته المحققة ، والمطالع بين البلدين متفقة ، (فاجبته بما عثرت عليه من فتاوي مشاهير العلماء في هذه المسألة ، واربته بنصوصها المفصلة والمجملية ، (وذكرت له) ان ثناء القرن الماضي وشيوخ العلم المعاصرين اهلوا مسألة التلغراف محل العناية . واعاروها نظر المدقق الحكيم ورعوا فتبها احسن الرعاية . فمن قائل بالعمل به في المعاملات والعبادات . ومن ذاهب الى العمل به في بعض ابواب المعاملات . ومن مفت به في الصوم والافطار . حسبما ادى تغريجه على نظائره من كل الاجتهاد والاعتبار . (وقلت له) لا اعلم احدا من كبار الشيوخ . ولا من ائمة الاستنباط والرسوخ . افي بعدم العمل بالتلغراف على الاطلاق . ولا يستطيع احد ان يأت ذلك عن عالم طارت شهرته في الآفاق . او مفت عرفه التاريخ وخضعت لفتاويه الاعناق . واني لعالم ان يغالب حسه . او يكابر نفسه . او يتصور ذلك . وهو يعلم ان على التلغراف قوم مهات الممالك . وهل يمكن لشريعة هي اكمل الشرائع ان تسقط من الاعتبار ما به مصلحة عامة للخلق . لا سيما ما هو من اعظم المصالح والارنفاقات . وقواعد شرعت لكل زمان ومكان ، الى آخر الدوران . فاصول الشريعة السمحة تأبى الغاء التلغراف وتلحقه بما عهد فيها من نظائره واشباه . وتكشف عن وجه التنازع فيه باستنباط راسخها بواقع الاستنباه .

وبنا كانت فتاوي العلماء في هذه المسألة ذات ايجاز واختصار . وقد تشوفت الى تفصيل ما أخذها اولو الانظار . رأيت من اجل المشروبات بسط مداركها . وشرح ما استدلل به على ما أخذها ومساكنها . فقد بقي في الاجمال لبس . وليس مع التفصيل

(١) احكام تعنى به ما بين الوالي والقاضي ويسمون التلغراف المرسل من قبله بالتلغراف

الرسمي

كتاب

ارشاد الخلق

الى العمل بخير البرق

تأليف

الشيخ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم
ابن صالح القاسمي الدمشقي

وهو كتاب في جواز الاعتماد على التلفراف

ويليه عدة من ثناوي الاشراف في العمل بالتلفراف

« الطبعة الاولى »

في معاينة المقتبس — سنة ١٣٢٩



كتاب

ارشاد الخلق

الى العمل بخير البرق

نأيف

الشيخ محمد جمال الدين الناصبي



وهو كتاب في جواز الاعتماد على التلغراف



ويليه عدة من فتاوي الاشراف في العمل بالتلغراف



الطبعة الاولى في مطبعة المنتبىس بدمشق الشام سنة ١٣٢٩

(لنبه)

اذن مؤلف الكتاب باعادة طبعه لمن شاء وترجمته باي لغة على شريطة
اجادة التصحيح والترجمة



(ثمن الكتاب ستة قروش)

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

K al-Qasimi, Jamal al-Din
Kitab irshdd al khalq ilá al-
Q1395K5 'amal bi-khabar al-barq

